

# فهيلى

السنة الثانية والعشرون - تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٢٦

العدد 274

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق الثقافة والاعلام للكويت والفيلين  
SHAFAG FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAJIL KURD



◀ تصخم المناصب يُفرق العراق

◀ ارتفاع الدولار يهدد أرزاق ٤ ملايين عامل

◀ ماذا تفعل مقاطع "الريلز" بعقول الأطفال؟

◀ وزارة الذكاء الاصطناعي .. فكرة بلا قرار وجاهزية غائبة





## الأقليات في العراق..

### من القمع الصريح إلى "التهميش الناعم"

في عراق ما بعد 2003، لا يقتصر الظلم والمعاملة على مكون أو فئة محددة، بل نتيجة لتراكمات تاريخية وقومية وايدولوجية توزعت تبعاتها الثقيلة على شرائح وأقليات متعددة ومختلفة. ان التهميش وعدم الاصغاء لأصوات هذه المكونات، ليست مصادفة عادية او نسيان سياسي واعلامي عابر، بل نتيجة لتوافق مؤسساتي غير مكتوب تم بناؤه على أنقاض حقوق الإنسان في هذه المنطقة.

وفي هذا المشهد السياسي، تحولت الآلام التاريخية والتطلعات المشروعة للأقليات إلى ضحية للمحاصصات الحزبية والصفقات التي تجري خلف الكواليس. فالقضية التي كان ينبغي ان تتحول الى جرس إنذار لإيقاظ الضمير وتحقيق العدالة، تستخدم في أوقات صراعات السلطة ومواسم الانتخابات كورقة ضغط، وبعدها تودع في زوايا النسيان من دون مساءلة أو أي تأنيب للضمير.

إن ملف الأقليات في العراق المعاصر، ليست قضية تاريخية بالية أو ملفا بيروقراطيا جامدا، بل تجربة آليمة واختباراً حقيقياً لسيادة القانون وحقيقة الشعارات المتعلقة بالمواطنة، إن ما جرى على هذه المكونات خلال العقدين الماضيين، هو تحول من القمع الصريح والتهميش القسري الى اشكال من التهميش المتعمد والبيروقراطية الناعمة، التي تقضي في النهاية الى النتيجة نفسها: حرمان الاقليات من الأمان وحق المواطنة المتساوية.

إن المآزق الرئيس لا يختزل في غياب المرجعية القانونية للتعويض، بل يكمن في أن جميع المساعي تندرج في إطار (شرعية مكتوبة على الورق فقط) وان الاجراءات الادارية الباردة تفتقر الى الضمير في التعامل مع الضحايا. إن منح التعويضات المادية (في أفضل الحالات) لا يمكنه إصلاح البنية الاجتماعية والاقتصادية والامنية المدمرة لهذه الشرائح. ولغرض الخلاص من هذا الجمود، فان العراق بحاجة الى خارطة طريق وطنية جريئة تعيد لهذه المكونات كرامتها الانسانية والمعنوية.

ومن الجانب السياسي، فإن نموذج تمثيل الاقليات في العراق يشكل مثالا مرعبا للتراجع عن العدالة الانتخابية. فتخصيص عدد من مقاعد الكوتا المحددة لكل تلك المكونات الاثنية والقومية، يظهر خللا بنيويا في هذا النظام؛ لأنه يحرم هذه المكونات من الاستفادة من كامل ثقلها وقدرتها في الاقتراع الحقيقي المستقل.

إن أسباب هذا الظلم لا يعود الى الارث التاريخي لعجز هذا البلد عن مواجهة التدخلات الخارجية، بل مسؤولية آنية تقع على كاهل جميع الأطراف السياسية العراقية التي لم تتمكن من صياغة مشروع جامع يستوعب كل فئات الشعب.

لقد سئمت الأقليات الدينية والقومية من الخطاب الشعاراتي واستدعاء مظلومية الماضي، وباتوا لا يكتفون بعود لا اساس لها أو قوانين لا تمنع من تشريدتهم في الداخل أو تهجيرهم الى الخارج. إن حق حرية المواطنة، لا تحمي فرصة المساواة في فرص العمل والحياة والاستقلال الكامل في القرار السياسي. لذلك فانه ما لم يتحرر القرار السياسي الخاص بالأقليات من هيمنة القوى الداخلية والخارجية، وما دامت ملفات الحقوق جبيسة في دوامة المقررات المعطلة، فإن جراح هذه المكونات تبقى مفتوحة ويبقى مصيرهم غامضاً.

22



محمد حسن برزو الفيلى.. التاجر الذي سخر ثروته وروحه لخدمة القضية الكوردية

36



المبارزة الكوردية  
تبحث عن طريقها الى العالم

52



دبلوماسية "عقد الصفقات" تضع مبعوثي ترمب للعراق وسوريا تحت مجهر تضارب المصالح

اقرأ في العدد ايضاً

68

تجارة الأرواح في مستشفيات الصحة:  
سرقة الأدوية وخيانة عظمى بحق المرضى

94

الخطر القادم عبر الحدود  
الدينار المزيف ينعش تجارة الدولار

110

العراقيات وسرطان الثدي  
مخاوف من مستحضرات التجميل



10

نيجيرفان بارزاني  
وتحديات الحوار السياسي

## أسرة التحرير

رئيس التحرير

علي حسين فيلي

info@shafaq.com

مدير التحرير

علي حسين علي

سكرتير التحرير

صادق الازرقى

هيئة التحرير

محمد جمال

ياسر عماد

ماجد محمد صالحان

سندس ميرزا

التصميم الفني

ايمان حبيب علي

DAILY MAGAZINE

فهيلي

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق



صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دهزگای رۆشنبیری و راگه‌یان‌دانی کوردی فه‌یلی

SHAFaq FOUNDATION OF CULTURE&

MEDIA FOR FAILI KURD

274

السنة الثانية والعشرون

تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٢٦

فهيلي

السنة الثانية والعشرون - تشرين الاول، اكتوبر ٢٠٢٦  
العدد 274



تضخم الناصب يفرق العراق

ارتفاع الدولار يهدد أزراق ٤ ملايين عامل

ماذا تفعل مقاطع "الريلز" يقول الاطهار؟

وزارة الدفاع الاصطناعي... فكرة بلا قرار واجاهرية غائبة



## نيجيرفان بارزاني "عرب المناورة" بكوردستان

### حوار مع الخصوم وتوازن مع الحلفاء

فـ فيلي - ترجمة خاصة:

تمثل الدبلوماسية أداة أساسية أمام إقليم كوردستان للحفاظ على هامش المناورة السياسية بين القوى الإقليمية والحكومة الاتحادية في بغداد، في وقت يعتمد رئيس الإقليم نيجيرفان بارزاني، نهجاً يجمع بين الانخراط العملي مع دول الجوار، والتعاون الأمني مع الغرب، والحوار لتخفيف التوترات.

وبحسب تقرير لموقع "إي يو ريبورتر" الأوروبي، ومقره بروكسل، ترجمته مجلة "فيلي"، فإن نجاح هذه الدبلوماسية لا يُقاس بعدد اللقاءات والاتصالات، بل بقدرتها على تحسين الأمن وتعزيز المؤسسات ودفع عجلة التنمية.

لا صراع

يقول كاتب التقرير ويدعى هالو حسن سعيد، وهو صحفي كوردي عراقي، إن المواجهة بين إيران والولايات المتحدة تمثل معضلة لإقليم كوردستان، الذي يحتفظ بعلاقات مهمة مع واشنطن، ويتشارك في الوقت نفسه حدوداً طويلة مع إيران، إلى جانب روابط اقتصادية وسياسية واسعة معها.

ووفق التقرير، فإن أي تصعيد بين الطرفين قد ينعكس على الأمن والتجارة والاستثمار والاستقرار السياسي في الإقليم، ما يجعل الأولوية أمام أربيل تجنب التحول إلى ساحة لصراع لا تملك القدرة على التحكم بمساره. وذكر التقرير، باتصال هاتفى مع وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي في 4 آذار/ مارس 2026، حين شدد نيجيرفان بارزاني على ضرورة عدم استخدام الإقليم لتهديد الدول المجاورة، وأكد دعمه الجهود الدبلوماسية الرامية إلى خفض التوترات. كما تناول اتصال آخر في 23 أيار/ مايو قضايا التجارة والتنسيق الحدودي والتطورات الإقليمية. ويصف الكاتب هذا النهج بأنه ضابط استراتيجي للنفس، وليس حياداً سلبياً، إذ تسعى أربيل إلى الحفاظ على علاقاتها مع واشنطن من دون استفزاز طهران، مع إبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع الجانب الإيراني.

لكن التقرير حذر من أن ضبط النفس وحده لا يضمن الأمن، مؤكداً أهمية إدارة الحدود بفاعلية، والتنسيق مع بغداد، وحماية المدنيين.

وأضاف أن قدرة بارزاني على التواصل مع أطراف متباينة سياسياً تمنح أربيل أهمية



دبلوماسية، رغم محدودية قدرتها على التأثير في قرارات القوى الكبرى، داعياً أوروبا إلى النظر إلى استقرار الإقليم بوصفه جزءاً من الجهود الأوسع لمنع انتقال التوترات الإقليمية إلى داخل العراق.

فرصة سلام تمثل تركيا شريكاً مهماً لأربيل، إلا أن العمليات العسكرية التركية ضد حزب العمال الكوردستاني داخل أراضي الإقليم أثرت في مناطق عدة، وعرضت المدنيين للخطر، فضلاً عن تعقيد إدارة تلك المناطق. ويرى التقرير أن التوصل إلى مسار موثوق لإنهاء الصراع بين تركيا وحزب العمال الكوردستاني قد يسهم في تقليل العنف والزوح، مشيراً إلى دعم بارزاني للحوار وإمكانية مساهمة أربيل في تسهيل الاتصالات، مع بقاء القرارات الحاسمة بيد الأطراف المعنية.

ويشير الكاتب إلى أن التقارير التي تحدثت عن مغادرة مقاتلين من حزب العمال الكوردستاني مواقع في شمال العراق خلال تشرين الأول/أكتوبر 2026 قد تفتح نافذة أمام التقدم، لكنها لا تكفي وحدها لإنهاء الصراع.

ويتطلب السلام المستدام وفق التقرير، التزامات موثوقة وآليات تنفيذ واضحة ومشاركة سياسية وضمانات تمنع تجدد العنف.

وفي هذا السياق، يمكن للحكومات الأوروبية تشجيع المسار السلمي ودعم حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان، مع معالجة الظروف السياسية التي قد تؤدي إلى عودة المواجهات. تسوية تحفظ الحقوق

يربط التقرير مستقبل الكورد في سوريا بالدبلوماسية الإقليمية لأربيل، إذ تؤثر التطورات في شمال شرقي سوريا في الحقوق الكوردية، ومكافحة تنظيم داعش، والعلاقات بين تركيا والولايات المتحدة ودمشق.

وعقب اتفاق 30 كانون الثاني/يناير 2026 بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية، رحب بارزاني بوقف إطلاق النار ومقترح دمج المؤسسات العسكرية والإدارية، مشدداً على ضرورة حماية

وبالنسبة إلى أوروبا، فإن التسوية السورية ستؤثر في ملف الزوح وإعادة الإعمار وأمن الحدود ومرافق احتجاز عناصر تنظيم داعش. ويدعو الكاتب الأوروبيين إلى دعم وحدة الأراضي السورية، مع التأكيد أن الحفاظ على وحدة البلاد لا ينبغي أن يكون مبرراً للإقصاء السياسي، وأن حقوق الكورد والمكونات الأخرى يجب أن تكون مصانة. تحديات داخلية

يحدد التقرير ثلاثة عناصر تمنح إقليم كوردستان أهمية استراتيجية بالنسبة إلى أوروبا: دوره في منع عودة تنظيم داعش، وعلاقاته مع أطراف متنافسة بما يجعله قناة تواصل مفيدة، وإمكانات التعاون الاقتصادي إذا أصبحت الإدارة المالية وقطاع الطاقة والمؤسسات أكثر استقراراً وشفافية.

وفي هذا السياق، حث التقرير الدول الأوروبية إلى الجمع بين التعاون الأمني ودعم الحوكمة الشفافة وتنويع الاقتصاد وتعزيز المؤسسات الخاضعة للمساءلة، بالتوازي مع تشجيع العلاقات البناءة بين أربيل وبغداد. لكن الخلافات بشأن التحويلات المالية ورواتب الموظفين وإدارة النفط والغاز وتقاسم الإيرادات والصلاحيات الدستورية تضعف الاستقرار المالي والخدمات العامة وثقة المستثمرين.

ويمكن لأوروبا دعم الحوار والتعاون الفني، إلا أن التقدم يبقى مرهوناً بالتنفيذ من جانب بغداد وأربيل، كما أن الانقسامات السياسية الكوردية تحد من القدرة على تحويل العلاقات الدولية إلى نتائج ملموسة. نتائج الدبلوماسية يشير التقرير إلى أن مشاركة نيجيرفان

دبلوماسية بارزاني تسعى إلى الحفاظ على مساحة سياسية للإقليم وسط الضغوط المتنافسة. لكن العلاقات الخارجية لا يمكن أن تعوض ضعف المؤسسات أو غياب التنسيق السياسي أو هشاشة الأسس الاقتصادية.



العدوانية لنظام صدام المجتمع الدولي عام 1991 إلى إنشاء "منطقة أمنة" لحماية الكورد، ثم جاء التحالف عام 2014 بناء على طلب رسمي من الحكومة الاتحادية في بغداد، وبالشراكة مع أربيل. كما شكل الحضور الدولي خلال العقدين الماضيين أحد عوامل موازنة النفوذ الخارجي في العراق. ومع انحسار مظلمة العسكرية، تزايدت المخاوف من اجتماع التضيق الداخلي وضغوط الدول المجاورة، بالنظر إلى الواقع الجيوسياسي لكوردستان بوصفها إقليمًا حبيسًا.

غير أن تجارب الحماية الدولية تضع القيادة الكوردية أمام حقيقة أساسية: الدعم الخارجي يتغير بتغير المصالح، ولا يوفر ضماناً دائماً. ولذلك، تكتسب هذه المظلة قيمتها بقدر ما تتيح من وقت لبناء ضمانات داخلية، ومعالجة الخلافات، وترسيخ شراكة دستورية تستطيع الاستمرار حين تتبدل المواقف الدولية.

أما الوجه الآخر لهذه المعضلة، فيتمثل في انتقال الضغط من التهديد العسكري إلى التضيق القانوني والمالي، بما يضعف الكيان السياسي لإقليم كوردستان ويهدد بتحويله إلى إدارة محلية مقيدة، ويفرغ التجربة الفيدرالية من مضمونها الدستوري. وهو ما يمس مبدأ التوافق والشراكة الوطنية، ويفتح المجال أمام تكريس هيمنة الأغلبية. وفي المقابل، يتحمل الإقليم مسؤولية معالجة مشكلاته الداخلية وبناء

استراتيجية أكثر استقراراً لإدارة علاقته ببغداد. فقد أضعفت خلافاته قدرته على الحفاظ على ثقله بصفته "صانع الملوك"، وقُلصت أوراقه في مواجهة اختلال التوازن. لكن مخاوفه لا تعني التنصل من الواجب الوطني، ولا تمثل ورقة للمناورة السياسية أو الانتقاص من هبة العراق؛ بل تكشف عن اختيار يواجهه البلاد وهي أمام فرصة نادرة ومن دون "وصاية الخارج": تحويل السيادة إلى ضمانات لأمن جميع مكوناتها، وترجمة الفيدرالية من نص دستوري إلى شراكة تصون الحقوق وتمنح العيش المشترك أساساً مستقرًا.



الجماعات المسلحة التي تعمل خارج إطار الدولة وأوامرها الرسمية. فقد جعلت هذه القوى الإقليم، عشرات المرات، هدفاً لرسائلها الميدانية وضغوطها، عبر استهداف البنية التحتية الاقتصادية والمطارات ومراكز الطاقة بالصواريخ والطائرات المسيرة، بما يضعف بيئة الاستثمار وبرك الاقتصاد والوضع السياسي في أربيل. وتحتل الحماية الدولية موقعاً أساسياً في الحسابات الاستراتيجية لأربيل، بوصفها ضرورة أمنية في المرحلة الراهنة. ولم يكن هذا الحضور، تاريخياً، ثمرة إرادة كوردية أحادية الجانب؛ فقد دفعت السياسات

والتعطيل المعتمد لاستكمال تنفيذ المادة 140 من الدستور. فبقاء هذا الاستحقاق معلقاً، بعد أكثر من عقدين على إقرار الدستور، يعزز لدى الكورد الاعتقاد بأن سياسة فرض الأمر الواقع تتقدم على الحلول القانونية والعادلة. ويتجاوز هذا التعطيل، في الوجدان الكوردي، حدود التقصير الإداري، ليتحول إلى تهديد يعيد إلى الأذهان سياسات التغيير الديموغرافي والاستيلاء على الأراضي الزراعية، ويعمق الشك في الالتزام بالنسوية الوطنية التي بُني عليها عراق ما بعد 2003. ويتجلى جانب آخر من المخاطر في نشاط

امتداداً لهذا النهج؛ فظهوره بشارة العلم العراقي على صدره، والقاؤه خطاباً بالعربية استمر نحو سبع دقائق، حملاً دلالة على مخاطبة العراقيين جميعاً. على الصعيد الميداني، قد يخلف انسحاب قوات التحالف فراغاً تتسلل منه المخاطر الأمنية. ففي الحرب ضد داعش التي بدأت عام 2014، قُدم إقليم كوردستان أكثر من 1,800 شهيد و10,000 جريح من صفوف البيشمركة، على جبهة تجاوز طولها 1,000 كيلومتر.

واليوم، يتداخل هذا القلق الأمني مع استمرار عقبة موازنة كوردستان،

المكتوبة تظل حبراً على ورق حين لا تسندها موازين القوى على الأرض. وعلى الرغم من مرارة هذا الإرث، ظلت القيادات الكوردية تمتد يدها للسلام والحوار، ولا سيما بعد عام 2003، حين شاركت في بناء مؤسسات العراق الجديد وصياغة دستوره، واضطلع قادتها، وفي مقدمتهم مسعود بارزاني وجلال طالباني، بأدوار في تقرب القوى العراقية وبناء التوافقات الوطنية.

كما جاءت كلمة رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني في احتفالية "يوم السيادة" ببغداد، في الأول من تشرين الأول 2026،

يحمل التاريخ السياسي للكورد في العراق سلسلة متواصلة من الوعود المنكوبة والاتفاقات التي افتقرت إلى الضمانات. وقد علمت التجارب الكورد أن مراكز القرار في بغداد، أياً كان الوجه الأيديولوجي للسلطة الحاكمة، تميل حين تستعيد قوتها إلى فرض الهيمنة والتراجع عن التفاهات، فمن انتهاك اتفاق 11 آذار 1970، إلى صفقة الجزائر عام 1975، ثم كارثتي الانفصال والقصف الكيميائي لحلبجة، رسخت هذه المحطات وعياً سياسياً ينظر إلى غياب الضامن الدولي بوصفه جرس إنذار بالخطر على المكتسبات القومية. فالالتزامات

## الكورد في ميزان عراق ما بعد التحالف

علي حسين فيلي

مخاوف الكورد حيال الوضع السياسي والأمني في العراق ليست مجرد رد فعل عاطفي أو حالة عابرة من الخوف والقلق؛ بل تعبير مباشر عن قلق وجودي وتقييم واقعي فرضته مآسي التاريخ، ولغة الأرقام، وقسوة المعادلات الجغرافية.

ولا يستطيع أي مراقب ينظر إلى هذه المعادلة من خارج كوردستان أن يفهم هذه المخاوف، ما لم يتعمق في الأحداث التي تحتفظ بأهميتها ووزنها في الذاكرة الجمعية للإقليم.



## نجيرفان بارزاني

### وتحديات الحوار السياسي

بختيار سجادي:

غالباً ما تُعرض المسيرة السياسية لنجيرفان بارزاني بمفردات الاستقرار والتنمية والتفاوض والدبلوماسية الإقليمية. وهذه الموضوعات وثيقة الصلة ومتراصة فيما بينها. فالتنمية الاقتصادية تتطلب قدراً من الأمن، ويصعب الحفاظ على الأمن من دون تفاهم سياسي، فيما يصبح التفاهم السياسي أصعب حين يحلّ التصادم محل التواصل.



إلى أزمات أكبر. لكن ينبغي عدم الخلط بين القدرة على الوصول الدبلوماسي والوساطة في كل نزاع، كما لا ينبغي اعتبار القدرة على لقاء الشخصيات النافذة دليلاً تلقائياً على النجاح في حل النزاعات.

وعليه، فإن أقوى حجة لصالح نهج بارزاني ليست أن الحديث وحده يستطيع تجاوز كل نزاع، بل أن الانخراط المستمر يمنح الفاعلين السياسيين فرصة أفضل لإدارة خلافاتهم من دون عنف أو قطيعة دائمة. وقد عبر بارزاني عن هذا المبدأ مباشرة في آب 2026، قائلاً إن «السلام والحوار هما الخياران الأفضل، وإن عصر السلاح والحلول العسكرية قد انتهى» (رئاسة إقليم كردستان، 2026b). وحدود هذا النهج لا تقل أهمية. إذ يجب أن يقرن الحوار بالتزامات واضحة، ومتابعة مؤسسية للتنفيذ، ومساءلة. ومن دون ذلك، قد يتحول إلى استعراض بدلاً من أن يكون وسيلة لحل المشكلات. فالسؤال المعني ليس مجرد ما إذا كانت الاجتماعات تعقد، بل ما إذا كانت تساعد في تحقيق نتائج عملية، وما إذا كان للأشخاص المتأثرين بالقرارات السياسية صوت مؤثر في العملية.

وهذا التمييز أساسي لتقييم دبلوماسية بارزاني. فالحفاظ على العلاقات مع حكومات مختلفة ضرورة استراتيجية، لكن مصداقية النهج القائم على الحوار تعتمد أيضاً على كيفية تعامله مع الخلافات داخل المجتمع الكوردي. والإقرار بهذا التوتر يتيح تقييم سجله الدبلوماسي من دون إضفاء المثالية عليه أو إنكار قيمته المحتملة.

2. بغداد وأهمية الشراكة السياسية  
لطالما كانت العلاقات بين بغداد وأربيل من أصعب التحديات التي تواجه السياسة العراقية. فقد أدت الخلافات بشأن الموازنة الاتحادية، والنفط والغاز، والمناطق المتنازع عليها، وإدارة الحدود، والأمن، وتفسير

وحثي عندما لا تفضي المفاوضات إلى تسوية شاملة، فإن استمرار التواصل يمكن أن يقلل سوء الفهم ويبقي مجالاً لاتفاق مستقبلي.

وقد ساعدته علاقاته بالقادة السياسيين في بغداد وأنقرة وطهران والعواصم الغربية ودول الخليج على تقديم إقليم كردستان بوصفه طرفاً قادراً على التواصل عبر المصالح المتنافسة. ويمكن أن تكون هذه العلاقات مفيدة لإقليم تجعل جغرافيته وظروفه السياسية الانعزال أمراً صعباً. فهي تتيح فرصاً لشرح الهواجس الكوردية، وطلب الدعم، وإدارة التوترات قبل تحولها

1. نهج نجيرفان بارزاني في الدبلوماسية  
يُصوّر الحوار أحياناً بوصفه بديلاً ناعماً عن القوة السياسية. لكن في منطقة معقدة كالشرق الأوسط، يمكن أن يكون شكلاً شاقاً من العمل السياسي. فهو يتطلب من القادة إبقاء القنوات مفتوحة حين يكون الرأي العام غاضباً، والإقرار بأن الخصوم مصالح لا يمكن تجاهلها ببساطة، والسعي إلى اتفاقات قد لا ترضي جميع القواعد السياسية والاجتماعية. ويستند أسلوب بارزاني الدبلوماسي إلى فرضية مفادها أن الخلافات السياسية نادراً ما تحل برفض الحديث مع أصحاب المواقف المضادة.

ويشكل الجدل الذي أعقب ملتقى ميري دافعاً مهماً لمزيد من البحث في هذه الأسئلة. فلم يكن النقاش متعلقاً بفعالية واحدة أو بقائمة ضيوفها فحسب، بل أثار قضية أوسع تتعلق بالتمثيل والشمول. فإذا كان الحوار يُقدّم بوصفه مبدأً سياسياً أساسياً، فكيف ينبغي تطبيقه حين ترى أحزاب أو أصوات سياسية كردية أنها تعرضت للتجاهل؟ يتناول هذا المقال الدور المحوري لبارزاني في الشؤون الدبلوماسية الكوردية، ويتخذ من واقعة ملتقى ميري نقطة تحول لفحص العلاقة بين الحوار في الخارج والشمول السياسي في الداخل.

الحزبي والمساءلة الديمقراطية مهمة. ويرى مؤيدوه أن استعدادهم للحفاظ على قنوات التواصل، بما في ذلك مع أطراف قد يختلف معها، ساعد في إبقاء فرص الحلول السياسية قائمة. وينعكس هذا التأكيد على الحوار أيضاً في كلمات بارزاني نفسه: «تكمّن قوة العراق في معالجة القضايا عبر الحوار والتفاهم» (رئاسة إقليم كردستان، 2026a). لكن منتقديه يتساءلون عما إذا كانت الدبلوماسية قد حققت تقدماً ملموساً كافياً، وعما إذا كان الالتزام نفسه بالحوار ينعكس دائماً في الحياة السياسية الداخلية.

وفي منطقة تتسم بتعدد النزاعات، وتنافس المشاريع القومية، وهواجس الأطراف الخارجية القوية، بنى بارزاني كبيراً من صورته العامة على الاعتقاد بأن المشكلات السياسية ينبغي معالجتها بالتواصل والتسويات العملية.

ولا ينبغي فهم هذا النهج بوصفه ادعاء بأن الحوار قادر على حل كل نزاع، أو أن السجل السياسي لبارزاني بمنأى عن النقد. فما تزال العلاقات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد معقدة، وما تزال التوترات الإقليمية تؤثر في السياسة الكوردية، وتبقى قضايا الحوكمة والنفوذ





**"وفي العلاقات بين أنقرة والفاعلين السياسيين الكورد، كما عقد وضع إقليم كوردستان. وبالنسبة إلى القادة في أربيل، تمثل التحدي في حماية مصالح الإقليم مع تجنب مواجهة أوسع مع تركيا، بوصفها جارا مهماً وشريكاً اقتصادياً."**

ضغوطاً من قواعد ترى في التسوية تنازلاً. ومع ذلك، تتيح العملية التفاوضية احتمالاً لا توفره المواجهة العسكرية وحدها: سبيلاً لمعالجة المطالبات السياسية الكامنة وتقليل احتمال المزيد من المعاناة. وعلى إقليم كوردستان أيضاً أن يدير مصالحه الأمنية والاقتصادية. فقد كانت علاقته بتركيا مهمة للتجارة والاستثمار وصادرات الطاقة، فيما فرضت العمليات العسكرية المرتبطة بالنزاع أعباءً على المجتمعات الحدودية. ولذلك، فإن سياسة الحوار مبدأً سياسي وضرورة عملية في آن واحد. وهي تسعى إلى الحفاظ على العلاقات مع جار قوي، من دون اعتبار الهواجس الأمنية القضايا الوحيدة المهمة. لكن نجاحها يعتمد على استعداد الأطراف المعنية لتجاوز التصريحات واتخاذ خطوات قابلة للتحقق نحو تسوية أكثر ديمومة.

مسائل اللامركزية، والحماية الدستورية، والمشاركة السياسية، ومستقبل إدارة المناطق ذات السكان الأكراد، لا يمكن حلها بصورة مستدامة إذا استبعدت القوى والقواعد السياسية المعنية. وفي الوقت نفسه، تختلف ظروف سوريا عن ظروف إقليم كوردستان العراق، ولا يمكن ببساطة صياغة مستقبلها على نموذج التجربة الكوردية العراقية.

ويتعلق جانب مهم من هذا النقاش بالمجلس الوطني الكوردي في سوريا، المعروف اختصاراً باسمه الكوردي «ENKS»، وهو مظلة سياسية كردية تمثل تياراً متميزاً داخل السياسة الكوردية السورية. وتختلف هويته السياسية وعلاقاته عن هويات القوى الكوردية الأخرى وعلاقاتها، وتنبع أهمية مشاركته من أن المجتمع الكوردي السوري ليس متجانساً سياسياً. وأي جهد جاد لتطوير موقف كردي يحظى بقبول واسع بشأن مستقبل سوريا يجب أن يعترف بهذه الاختلافات ويوفر مجالاً لمشاركة التنظيمات السياسية المتنافسة.

ولذلك، ينبغي تقييم جهود بارزاني لتشجيع الحوار بين الفاعلين الأكراد السوريين على أساس مدى إسهامها في تهيئة شروط مشاركة مؤثرة. ويظهر هذا التأكيد أيضاً في تقرير الرئاسة عن اجتماعه بالمجلس الوطني الكوردي في حزيران 2026، إذ ذكر أنه «سلط الضوء على الدور المؤثر للمجلس الوطني الكوردي»، وشدد على «أهمية استمرار الحوار والتفاهم بين جميع الأطراف الكوردية» (رئاسة إقليم كوردستان، 2026c). ولا ينبغي أن يقتصر الهدف على جمع الممثلين في اجتماعات،

وتحتل تركيا موقعاً حاسماً في الممارسة الدبلوماسية لنيجيرفان بارزاني. فالحفاظ على التواصل يمكن أن يساعد في منع سوء الفهم وصون فرص التفاوض، لكن العلاقات البناءة مع أنقرة لا تحل تلقائياً جوهر القضية الكوردية. ومقياس الدبلوماسية ليس مجرد بقاء العلاقات ودية، بل ما إذا كان الانخراط السياسي يسهم في خفض العنف ويفتح المجال لتسوية أكثر استدامة.

**4. سوريا: تحدي التمثيل الكوردي**  
تقدم سوريا اختباراً مختلفاً، لكنه لا يقل أهمية، للدبلوماسية الكوردية. فقد أدى النزاع إلى نزوح ملايين الأشخاص، وإضعاف مؤسسات الدولة، واستدراج قوى إقليمية ودولية إلى صراعات متداخلة. وسعى الفاعلون السياسيون الأكراد في سوريا إلى الاعتراف والأمن ودور مؤثر في مستقبل البلاد، فيما نظرت الدول المجاورة إلى بعض التطورات من زاوية هواجسها الأمنية الخاصة. وفي هذه البيئة، تتطلب التسوية السياسية الدائمة أكثر من مجرد توازن عسكري. فهي تعتمد على ترتيبات دستورية، وحماية للمجتمعات، وعملية سياسية قادرة على استيعاب تنوع سوريا. ويوفر تأكيد بارزاني العلني على الحوار والشمول السياسي إطاراً للتعامل مع هذا التحدي. فموقعه وعلاقاته في إقليم كوردستان يمنحانه فرصاً لتشجيع التواصل بين الفاعلين الأكراد السوريين، ودعم الجهود الرامية إلى ضمان سماع الهواجس الكوردية في النقاشات بشأن مستقبل سوريا. ويكتسب هذا الانخراط أهمية لأن

تمثل التحدي في حماية مصالح الإقليم مع تجنب مواجهة أوسع مع تركيا، بوصفها جارا مهماً وشريكاً اقتصادياً. وقد ركز نهج بارزاني عمومياً على التواصل وضبط النفس ودعم الجهود السياسية التي يمكن أن تخفف الكلفة الإنسانية والأمنية للنزاع. وفي اجتماع مع وفد إمرالي في شباط 2025، أكد مجدداً: «لقد دعونا باستمرار إلى عملية السلام وحل القضايا عبر الحوار»، مضيفاً أن التاريخ يثبت أن «الصراع والعنف لا يحلان الخلافات» (رئاسة إقليم كوردستان، 2025a). ولا يلغي دعم الحوار الأسئلة الصعبة المتعلقة بحزب العمال الكوردستاني، أو الهواجس الأمنية التركية، أو حقوق المجتمعات الكوردية وتطلعاتها السياسية. كما أنه لا يضمن نجاح المفاوضات. فقد تتعثر عمليات السلام، وتفقد الثقة، ويواجه القادة السياسيون

القضايا المزمنة. لكن البدائل، ومنها السماح بتفاهم الخلافات من دون تواصل مستمر، تنطوي على مخاطر جسيمة إضافية. ومن الأنسب فهم استمرار انخراط بارزاني مع بغداد بوصفه تعبيراً عن قناعة بأن التفاوض يظل ضرورياً لعلاقة أكثر استقراراً بين إقليم كوردستان والدولة العراقية، لا دليلاً على تجاوز جميع الخلافات.

**3. تركيا: دعم تسوية سياسية**  
تمثل تركيا أحد أكثر أبعاد دبلوماسية بارزاني الإقليمية حساسية. فقد ترك النزاع المرتبط بحزب العمال الكوردستاني أثره في السياسة الكوردية والأمن الإقليمي على مدى عقود. وأثر في المجتمعات على جانبي الحدود، وفي العلاقات بين أنقرة والفاعلين السياسيين الأكراد، كما عقد وضع إقليم كوردستان. وبالنسبة إلى القادة في أربيل،

الدستور العراقي، مراراً إلى توتر العلاقات بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية. وسعى نيجيرفان بارزاني عمومياً إلى معالجة هذه الخلافات بالتفاوض بدلاً من المواجهة. ويعكس نهجه إدراكاً بأن أيّاً من الطرفين لا يستطيع ضمان استقرار سياسي دائم عبر تجاهل مصالح الطرف الآخر. وشهدت هذه العلاقة محطة مهمة مؤخراً بحضور بارزاني في بغداد مراسم اختتام المهمة العسكرية للتحالف في العراق، حيث ألقى خطاباً باللغة العربية. وحمل هذا الظهور دلالة تجاوزت المناسبة نفسها؛ إذ كانت المرة الأولى التي يعرض فيها أفكاره بالعربية في مناسبة رسمية. وتمحورت كلمته حول أهمية تعزيز العراق لسيادته وتنمية ثقته بمؤسساته. وكانت الفكرة الأوسع أن العراق ينبغي أن يكون قادراً على إدارة شؤونته وتحديد مستقبله من خلال مؤسساته السياسية، مع مواصلة الانخراط البناء مع الشركاء الدوليين حيثما تقتضي الضرورة.

ولهذا المنظور انعكاسات مباشرة على العلاقات بين بغداد وأربيل. فعراق مستقر يحتاج إلى شراكة قابلة للعمل بين الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان، تقوم على الدستور والاحترام المتبادل والاستعداد للتفاوض بشأن القضايا العالقة. وفي ملتقى ميدي عام 2023، عبر بارزاني عن الفكرة بإيجاز: «حل مشكلاتنا في بغداد، وليس في أي مكان آخر» (رئاسة إقليم كوردستان، 2023). ولا ينبغي أن يكون تعزيز العراق ككل على حساب الحقوق الكوردية أو المكانة الدستورية لإقليم كوردستان. بل إن التعاون بين بغداد وأربيل أساسي لاستقرار البلاد على المدى الطويل، ولا سيما عندما تعالج الخلافات بشأن الموارد والصلاحيات والأمن عبر الانخراط السياسي بدلاً من التهديدات أو الإجراءات الأحادية.

وفي الوقت نفسه، لا يستطيع الحوار وحده حل النزاعات حين لا تتبع الالتزامات إجراءات عملية. ومن المشروع أن يتساءل المنتقدون عما إذا كانت المفاوضات قد أحرزت تقدماً كافياً بشأن صرف مستحققات الموازنة، وإدارة الموارد الطبيعية، وغيرها من





## نيجيرفان بارزاني وتحديات الحوار السياسي

بل يجب أن يصبح الحوار جوهرياً بما يكفي لمعالجة الخلافات والتوصل إلى مواقف مشتركة حيثما أمكن. وتكتسب هذه الجهود أهمية خاصة حين تهدد الانقسامات بين الأحزاب الكوردية بإضعاف قدرتها على التأثير في النقاشات المتعلقة بمستقبل سوريا. فالحوار بين الفاعلين الأكراد والحوار مع دمشق مترابطان: إذ تزداد فرص تأثير الموقف الكوردي التمثيلي عندما يعكس عملية حقيقية من التشاور والنقاش.

وفي الوقت نفسه، يرى منتقدون أن المجلس الوطني الكوردي تعرض للتجاهل، أو لم يُمنح حضوراً كافياً في النقاش السياسي المتعلق بأكراد سوريا. وهذا تخوف يستحق النظر. فإذا قُدمت عملية ما بوصفها جهداً لتعزيز الحوار الكوردي، بينما اعتقد تنظيم سياسي مهم أن صوته قد هُمل، فمن الطبيعي أن تُثار أسئلة بشأن اتساع التمثيل واتساق العملية. فوجود مبادرات للحوار وحده لا يثبت إدماج جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة أو بشروط مرضية. ومن المهم التمييز بين تشجيع الحوار من حيث المبدأ وضمان التمثيل الشامل في الممارسة. فقد تسهم جهود بارزاني لتعزيز التواصل بين الفاعلين الأكراد السوريين في إيجاد بيئة سياسية أكثر بناءً، لكن فعاليتها تحتاج أيضاً إلى التقييم. والدّرس الأوسع هو أن الوحدة السياسية الكوردية لا تتحقق بمجرد مطالبة التنظيمات المختلفة بالتعاون. فهي تتطلب الاعتراف بهوياتها السياسية المتميزة، والاستعداد لمعالجة الخلافات، وعملية يعيدها المشاركون عادلة وتمثيلية بالقدر الكافي. وبالنسبة إلى بارزاني، لا يقتصر التحدي على تشجيع الحوار بين الفاعلين الأكراد السوريين ودمشق، بل يشمل أيضاً المساعدة في تهيئة شروط الحوار بين أكراد سوريا أنفسهم. وستعتمد مصداقية هذا الجهد جزئياً على قدرة



علاقاته ببغداد والولايات المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين. ويتطلب ذلك توازناً دقيقاً بدلاً من الاصطفاف التلقائي مع أي قوة خارجية.

وليست إيران مجرد دولة مجاورة أخرى في المشهد الدبلوماسي للإقليم. فلها نفوذ سياسي واقتصادي وأمني كبير في العراق، ولتطورات المواجهة الأوسع بين إيران والولايات المتحدة عواقب مباشرة على الأراضي العراقية وأمن كوردستان. وقد يجد إقليم كوردستان نفسه عرضة لضغوط لم يتسبب فيها. ولذلك، يتعين على قادته النظر في كيفية الحفاظ على قنوات التواصل مع طهران، مع تجنب خطوات

المجلس الوطني الكوردي على المشاركة الفعّالة في صياغة مخرجاته. 5. إيران: الاختبار الصعب لدبلوماسية بارزاني

تمثل العلاقات مع إيران تحدياً بالغ الحساسية لإقليم كوردستان. فالجغرافيا والتجارة والحدود المشتركة والروابط السياسية التاريخية تجعل التعامل مع طهران أمراً لا مفر منه، فيما قد تضع المنافسة الإقليمية والهواجس الأمنية أربيل في موقف صعب. وعلى إقليم كوردستان أن يحافظ على علاقات قابلة للعمل مع إيران، من دون أن يفقد القدرة على متابعة مصالحه أو الحفاظ على

قد تزيد التوترات بلا ضرورة أو تمس مكانة الإقليم الدستورية داخل العراق.

وقد مال نهج بارزاني الدبلوماسي عموماً إلى الحفاظ على التواصل حتى في أوقات التوتر الإقليمي. وفي حديثه عن إيران عام 2023، وصفها بأنها «جار مهم»، وقال إنه يريد للهواجس الناشئة عن الحدود المشتركة «أن تحل عبر الحوار» (رئاسة إقليم كوردستان، 2023).

ويمكن لهذا الانخراط أن يساعد في تقليل مخاطر سوء الفهم وحماية القنوات التي قد تدعو الحاجة إليها أثناء الأزمات. وتكمن قيمة الدبلوماسية في إتاحة المجال لإقليم كوردستان لشرح موقفه، وحماية مصالحه، وتجنب التحول إلى ساحة للمنافسات

الأوسع. وفي الوقت نفسه، دعا بارزاني إلى حل القضية الكوردية في إيران. وقال بوضوح في ملتقى ميدي: «القضية الكوردية في إيران لا تحل بإنكارها».

ويجب أيضاً تقييم دبلوماسية الحوار تجاه إيران على أساس نتائجها العملية. فالحفاظ على التواصل قد يكون ذا قيمة، لكنه لا يعوّض المبادئ الواضحة، والمؤسسات الفعّالة، والتقييم الواقعي لموازن القوة. ويحتاج إقليم كوردستان إلى حماية أمنه ومصالحه الاقتصادية وحقوقه الدستورية، مع تجنب التصعيد غير الضروري. أما التحدي الأوسع فهو الحفاظ على هامش المناورة المتاح للإقليم. فأمنه وازدهاره يعتمدان على علاقات تتجاوز الانقسامات السياسية. ويمكن فهم نهج بارزاني بوصفه محاولة للحفاظ على الخيارات في بيئة إقليمية خطيرة. وربما تمثل إيران أوضح مثال على ضرورة الحوار، وعلى أن الحوار وحده لا يكفي أبداً.

6. ملتقى ميدي: التمثيل والشمول يحتل الجدل المحيط بملتقى ميدي موقعاً

محورياً في الأسئلة التي يتناولها هذا المقال. فالقضية التي أثارها الفعالية، ثم رد الفعل الصادر عن مقر بارزاني، لم تتعلق بتنظيم ملتقى فحسب، بل مست السؤال الأوسع بشأن الأحزاب الكوردية الممثلة في النقاشات السياسية حول سوريا وإيران، والأصوات التي تمنح مساحة للتعبير. وقد وضع بيان مقر بارزاني، الذي أبدى اعتراضه على طريقة تعامل الملتقى مع أجزاء كوردستان الأخرى وأحزابها السياسية، مسألة الشمول تحت ضوء أوضح.

وقد يرى مؤيدو الملتقى أن التجمعات الدبلوماسية تعمل ضمن قيود سياسية وتنظيمية، وأنه لا يمكن لأي فعالية أن تكون شاملة للجميع. لكن المنتقدين قد يرون في الاستبعاد دليلاً على تطبيق لغة الحوار بصورة انتقائية، ولا سيما حين تعتقد جماعات سياسية أن آراءها أو القواعد التي تمثلها قد جرى تجاهلها. وبينما ينبغي الانتباه إلى الحدود العملية لتنظيم الفعاليات، ينبغي أيضاً التساؤل عما إذا كانت العملية تمثيلية بالقدر الكافي. ولذلك، تكمن الدلالة الأوسع لواقعة ميدي في العلاقة بين الانفتاح

"يمكن فهم نهج بارزاني بوصفه محاولة للحفاظ على الخيارات في بيئة إقليمية خطيرة. وربما تمثل إيران أوضح مثال على ضرورة الحوار، وعلى أن الحوار وحده لا يكفي أبداً."







الدبلوماسية والشمول السياسي الداخلي. وهما مهمتان غير متطابقتين، لكن يجمعهما مبدأ مشترك: يكون الحوار أكثر مصداقية عندما تتاح للمتأثرين بالقرارات فرصة مؤثرة للتعبير عن آرائهم. وفي بيانه بشأن الملتقى، رأى المجلس الوطني الكوردي أن الدعوات إلى النقاشات المتعلقة بالشؤون الكوردية «ينبغي أن تشمل جميع الأطراف السياسية»، ودعا إلى المشاركة «من دون تمييز أو إقصاء» (رووداو، 2026). وينبغي قراءة البيان بوصفه تعبيراً عن تخوف يتعلق بترتيبات الملتقى. وفي ملتقى مير، شدد بارزاني مجدداً على التعاون بين سوريا والأحزاب الكوردية في القضايا الاستراتيجية. ولا تعتمد أهمية هذه النقاشات على موضوعاتها وحدها، بل أيضاً على مدى إتاحتها خلافاً ذا معنى وإسهامها في تحقيق نتائج عملية. ولا ينبغي قياس الحوار حصراً بعدد الاجتماعات المنعقدة أو بمدى بروز المشاركين فيها. بل ينبغي أيضاً الحكم عليه من خلال ما إذا كان تفاعل الآراء المتنافسة والانخراط السياسي يساعدان في بناء الثقة بدلاً من تعميق الشعور بالإقصاء.

7. المسؤولية السياسية والوحدة الكوردية تتسم الهوية السياسية لنيجيرفان بارزاني بخبرته الطويلة في تنمية إقليم كردستان والدبلوماسية البناءة. كما يرتبط إرثه السياسي ارتباطاً وثيقاً بالحزب الديمقراطي الكوردستاني، وبالرئيس مسعود بارزاني على وجه الخصوص، الذي يشغل نيجيرفان منصب نائبه في الحزب. وقد ساعدته هذه السمات على امتلاك قاعدة سياسية راسخة وعلاقات مع شخصيات سياسية إقليمية ودولية نافذة. ويجب أن يقرّ التقييم المتوازن بالقيمة العملية لنهجه الدبلوماسي، وبحدود الإطار الإقليمي الذي يتحرك داخله. ويشير مؤيدوه إلى قدرته على الحفاظ على العلاقات عبر المصالح المتنافسة، والسعي إلى الحوار خلال

فترات التوتر، وتقديم إقليم كردستان بوصفه شريكاً في الاستقرار الإقليمي. أما منتقدوه فيتساءلون عما إذا كانت هذه الجهود قد ترجمت إلى بيئة ديمقراطية أقوى وحلول دائمة للنزاعات الدستورية. وغالباً ما تطرح الوحدة السياسية بوصفها هدفاً ضرورياً للأكراد، ولا سيما حين تكون القرارات الإقليمية قادرة على تشكيل مستقبلهم. ويظهر مبدأ مشابه في تصريحات بارزاني بشأن المشاركة السياسية العراقية: «يجب أن تعد جميع مكونات العراق نفسها مشاركة في العملية السياسية في البلاد» (رئاسة إقليم كردستان، 2022). وسيعتمد

مستقبل دبلوماسية بارزاني على إمكان تحويل الحوار إلى نتائج مستدامة. ستخدم مصالح إقليم كردستان بصورة أفضل إذا استندت الدبلوماسية إلى حوكمة داخلية أقوى وبيئة سياسية يمكن فيها التعبير عن النقد بحرية.

الخاتمة: كردستان جسراً لا ساحة معركة

يقوم نهج نيجيرفان بارزاني السياسي على فكرة واضحة: في منطقة تشكلها النزاعات والمصالح المتنافسة، يعد الحوار أداة ضرورية للبقاء والتقدم السياسيين.

فانخراطه مع بغداد، ونهجه تجاه قضية تركيا وحزب العمال الكوردستاني، واهتمامه بالمشاركة الكوردية في سوريا، وجهوده للحفاظ على العلاقات مع إيران مع تناول القضية الكوردية فيها، تعكس جميعها محاولة للحفاظ على مجال للتفاوض في ظروف غالباً ما تكافئ المواجهة. ولا ينبغي إضفاء طابع رومانسي على نهجه. فالحوار قد يكون بطيئاً، والتسويات قد تختبئ آمال المؤيدين، والبروز الدبلوماسي لا يحل بذاته النزاعات المتعلقة بالحقوق والموارد والمساءلة. ولذلك، فإن التقييم الأكثر متانة لسجل بارزاني يجب أن ينظر

في استعداداته للحفاظ على قنوات التواصل، وفي النتائج الملموسة التي تحقّقها تلك القنوات. كما يجب أن ينظر في نوعية الشمول داخل العمليات السياسية، بما في ذلك الأسئلة التي أثارها ملتقى مير الأخير بشأن النقاش السياسي الكوردي السوري والإيراني. وغالباً ما وجد إقليم كردستان نفسه عند تقاطع صراعات إقليمية أكبر. وفي خطابه ببغداد في تشرين الأول 2026، وصف بارزاني الطموح بأنه عراق دستوري اتحادي مستقر وكامل السيادة، يؤدي دوراً «لا كساحة للتوترات الإقليمية، بل

كمنصة للحوار البناء» (رئاسة إقليم كردستان، 2026a). وتطرح رؤية بارزاني للإقليم بوصفه جسراً محتملاً بين فاعلين سياسيين يحتاجون إلى وسائل للتواصل رغم خلافاتهم. ومن الأرجح أن ينبثق الأمن الدائم من التفاوض والاعتراف المتبادل والحوكمة الخاضعة للمساءلة، أكثر من انبثاقه من دورة دائمة من المواجهة. ويبقى التحدي هو تحويل هذا المبدأ إلى إنجازات سياسية عملية. \*بختيار سجادي - أستاذ جامعي وناقد ثقافي (نشر على موقع كردپرس الإلكتروني)



فيلى:

أشاد ممثل المفوضية  
السامية للأمم المتحدة  
لشؤون اللاجئين في العراق  
توبي هاروارد، بموقف  
إقليم كردستان وقادته من  
اللاجئين السوريين، مؤكداً أن  
السياسات المتبعة في الإقليم  
وفرت لهم ظروفًا أفضل  
مقارنة باللاجئين في مناطق  
كثيرة من العالم.

## إشادة أممية باستضافة كوردستان للسوريين:

## المنطقة الأفضل لهم حول العالم



أشخاص تعرضوا لانتهاكات وحشية، وصنفت حكومات عدة ما تعرضوا له بأنه إبادة جماعية، داخل المخيمات بعد 12 عاماً على أحداث عام 2014. وفي الختام، أعرب المسؤول الأممي، عن أمله في أن يسهم قرار تركيا سحب قواتها من قاعدة بعشيقة، وعملية السلام بين أنقرة وحزب العمال الكردستاني، وجهود العراق لإخضاع الجماعات المسلحة لسلطة الدولة، في تخفيف التوترات وتحسين الوضع الأممي.

السوريين من العراق الاتحادي كان أعلى من معدل عودتهم من إقليم كردستان. مخيمات منذ 12 عاماً أشار التقرير إلى وجود نحو مليون نازح داخلياً في العراق، بينهم أكثر من 100 ألف شخص يعيشون في مخيمات داخل إقليم كردستان، وفقاً لأرقام الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة. وخلص هاروارد، إلى أن 18 مخيماً لا تزال قائمة، معظمها في دهوك وزاخو، وتستضيف أفراداً من المجتمع الإيزيدي، مؤكداً شعوره بالخجل من استمرار عيش

عمليات الخطف والتحرّيز على الانتقام عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى تقويض التطورات الإيجابية، رغم تفاؤله بإمكانية تحسن الأوضاع. وأوضح أن تباطؤ العودة لا يرتبط بالوضعين الاقتصادي والأمني في سوريا وحدهما، إذ تمكن بعض اللاجئين من تأمين مصادر للعيش في المجتمعات المضيفة، مؤكداً أن توفير فرص العمل وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للاجئين يمثلان من الأولويات الرئيسية للمفوضية في العراق. ولفت هاروارد، إلى أن معدل عودة اللاجئين

وأضاف هاروارد، أن عودة اللاجئين بدأت عقب سقوط نظام الأسد، لكنها تباطأت لاحقاً، ليس في العراق فحسب، بل أيضاً في الأردن ولبنان وتركيا. وأشار إلى أن التوترات والاحتكاكات المستمرة بين المكونات العربية والكوردية تمثل أحد أبرز أسباب عدم العودة، لافتاً إلى أن اللاجئين يطالبون بخفض التوترات وتعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي، لضمان مستقبل أفضل للشباب العائدين. وأبدى هاروارد، مخاوفه من أن تؤدي

تجارب سابقة مروا بها في ظروف مشابهة. عودة محفوفة بالمخاطر ودعا هاروارد السلطات السورية إلى توسيع جهود إعادة الإعمار لتشمل المناطق الكوردية في شمال شرقي سوريا، مبيناً أن نقص الفرص الاقتصادية والمخاوف الأمنية لا يزالان يشكلان عقبتين رئيسيتين أمام عودة اللاجئين إلى ديارهم. وبحسب بيانات المفوضية، يستضيف العراق أكثر من 300 ألف لاجئ سوري، يقيم نحو 85% منهم في إقليم كردستان، ومعظمهم من الكورد السوريين.

وقال هاروارد، في مقابلة مع صحيفة "ذي ناشيونال" وترجمته مجلة "فيلى"، إن السياسات التقدمية في كردستان، التي تتيح للاجئين الوصول إلى الخدمات وفرص كسب العيش، منحهم «وضعاً أفضل بكثير» من نظرائهم في مناطق أخرى حول العالم. وأثنى تقرير "ذا ناشيونال"، على جهود الحكومتين الاتحادية وإقليم كردستان في توفير فرص العمل وسبل العيش للاجئين السوريين، مشيراً إلى أن عدداً من المسؤولين الكورد يتعاملون معهم بتعاطف، نتيجة



حين أقر المشرع الدستوري العراقي في المادة الرابعة من دستور عام 2005 مبدأ التعددية اللغوية، واعتبر اللغتين العربية والكردية لغتين رسميتين للدولة، لم يكن الهدف مجرد إرساء تسوية سياسية لشكل النظام الاتحادي، بل كان المبتغى حماية التنوع الثقافي بوصفه ركيزة من ركائز الهوية الوطنية الجامعة. غير أن القراءة الدقيقة لمسارات التطبيق التشريعي، لاسيما بعد نفاذ قانون اللغات الرسمية رقم 7 لسنة 2014، تكشف عن فجوة قانونية ومؤسسية جسيمة أفضت إلى تهميش الخصوصيات اللغوية للمكونات الفرعية الأصيلة، وفي مقدمتها اللهجة الكردية الفيلية، التي تواجه اليوم خطر الانحسار والاندثار المنهجي دون أي التفاتة تشريعية واقية.

إن الإشكال القانوني في شأن الهوية اللغوية للفيليين يتجاوز كونه قضية تراثية عابرة، ليرتبط بالمسؤولية القانونية للدولة في جبر أضرار الجرائم ذات الأثر المستمر. فقد تعرض هذا المكون، إبان جريمة التهجير القسري وإسقاط الجنسية عام 1980، إلى عملية تمزيق ديموغرافي واجتماعي مقصودة، أدت إلى بتر التواصل اللغوي الطبيعي بين الأجيال؛ إذ أجبرت عائلاتهم على الانخراط في بيئات لغوية مغايرة في المنافي، في حين اضطرت الباقون في الداخل إلى إخفاء لهجتهم وسماتهم الثقافية خشية الملاحقة الأمنية. ومع ذلك، اقتصر جبهود العدالة الانتقالية بعد عام 2003 على الجوانب العقارية والوظيفية الشكلية، متناسية التزام الدولة الأخلاقي والدستوري بإعادة إحياء وتوثيق التراث اللساني المهك كجزء أصيل من رد الاعتبار المعنوي للضحايا.

ومن جهة أخرى، كرس قانون اللغات الرسمية نمطاً مركزياً في التعاطي مع اللغة الكردية، حصرها عملياً في الأشكال التعبيرية السائدة في إقليم كردستان، متجاهلاً الامتداد الجغرافي والتاريخي للهجة الفيلية في بغداد، وواسط، وديالى، وميسان. هذا الاختزال جعل النص الدستوري، الذي يكفل في فقرته الرابعة حق العراقيين كافة في صيانة لغاتهم وتراثهم، معطلاً إجرائياً بحق المكون الفيلي؛ فلا مناهجهم الصوتية مدونة، ولا تراثهم الأدبي والشفاهي محمي مؤسسياً، ولا توجد مراكز متخصصة في وزارة الثقافة أو المجمع العلمي العراقي تعنى بأرشفة هذا المخزون اللساني وصيانته من الذوبان أمام طغيان العولمة والتحول الحضرية.

إن حماية اللهجة الفيلية ليست امتيازاً فنياً يطلب، بل هي استحقاق قانوني نابع من الدستور العراقي والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق، وفي مقدمتها اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003. وهذا يفرض على مجلس النواب إعادة النظر في التشريعات الثقافية القائمة عبر تشريع ملحق بقانون اللغات الرسمية، يلزم المؤسسات الأكاديمية والتربوية بتأسيس أقسام توثيق اللهجات الوطنية، مع إدراج برامج تعليمية اختيارية في مناطق الثقل التاريخي للفيليين كخانقين وبدره ومندلي ومناطق بغداد القديمة. إن الدولة التي تعجز عن حماية لسان أبنائها الأصلاء تفرط طوعاً في جزء لا يتجزأ من سيادتها وذاكرتها الحضارية.

## الهوية المغدورة: أين يقف الدستور من الفيلية؟

دكتور أحمد فاتح محمد



## فؤاد رولد:

وُلد محمد حسن برزو الفيلي في الأول من تموز عام 1923، في شارع غازي، المعروف لاحقاً بشارع الكفاح، وسط العاصمة بغداد، ونشأ في أسرة بغدادية من صغار التجار، ارتبط تاريخها بعلاقات وثيقة مع شخصيات وقيادات كردية بارزة.

## محمد حسن برزو الفيلي

### التاجر الذي سخر ثروته وروحه لخدمة القضية الكردية

زكية إسماعيل حقي ميرزا، المعروفة باسم الدكتورة زكية الفيلي (1929-2021)، أول سكرتيرة لاتحاد نساء كردستان، في جمع التبرعات من الأوساط الكردية ببغداد، ولاسيما التجار والمقاولين. ووجه الطرفان تلك المساعدات إلى أسر المعتقلين والمبعدة من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد، فضلاً عن العائلات الكردية الفقيرة والأرامل في بغداد والبصرة والكوفة وخانقين وكفري والناصرية والكوت والعمارة. ولم يقتصر نشاط برزو على العمل الحزبي وجمع التبرعات، بل امتد إلى تشجيع النساء الفيليات الميسورات على دعم نادي انتصار الكورد مالياً. وكانت بين هؤلاء النساء صاحبات مشاريع اقتصادية، شملت معامل الغزل والنسيج وصناعة السجائر

نصف يوم. من التنظيم الحزبي إلى العمل الشبابي والاجتماعي في عام 1951، كلفه موسى كاظم، المعروف باسم محمد الفيلي (1927-2007)، بمسؤولية لجنة منطقة بغداد التابعة للحزب الديمقراطي الكوردي - العراق. وفي عام 1953، شارك في المؤتمر الأول لاتحاد شبيبة كردستان الديمقراطي، المنعقد في بغداد. وبوساطة جلال حسام الدين نور الدين، المعروف باسم جلال طالباني (1933-2017)، تولى مسؤولية الاتحاد في بغداد ووسط العراق وجنوبه، وبدأ بتوسيع نشاطه التنظيمي بين الشباب الكورد في العاصمة. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 1956 و1958، تعاون مع القاضية الدكتورة

بالقرب من بارزان، بترتيب من عبد الوهاب آغا الرواندي. وفي تلك السنة، انضم إلى حزب "رزگاري كورد" (إنقاذ الكورد)، قبل أن يصبح عام 1946 عضواً فاعلاً في الحزب الديمقراطي الكوردي - العراق. وكان له دور محوري في التحضير للمؤتمر التأسيسي للحزب، بعدما كلفه الدكتور جعفر الفيلي بتأمين مكان مناسب لانعقاده في بغداد، ضمن الأحياء التي يتركز فيها الكورد الفيليون، وتحديدًا في محلة أبي سيفين. وفي 16 آب 1946، تولى برزو بصورة سرية التحضيرات اللوجستية للمؤتمر، بما في ذلك حراسة مكان انعقاده وتأمينه. ونظرًا إلى الظروف الأمنية والطابع السري للاجتماع، أنجزت أعماله الأساسية خلال

وفي انتخابات الهيئة الإدارية لنادي انتصار الكورد (يانهي ييشكه وتنى كوردان) عام 1944، دعم كتلة علي كمال بك (1900-1998)، التي ضمت في معظمها شباباً كوردياً واجهوا كتلة معروف جياووك (1885-1958). وكان برزو ينظر إلى النادي بوصفه مركزاً اجتماعياً وثقافياً مهماً للكورد في بغداد، ومنبراً لتعزيز روابطهم القومية. وفي عام 1945، وبناءً على توصية الدكتور جعفر الفيلي (1910-2000)، اضطلع بمهمة نقل الأدوية والمستلزمات الطبية إلى مدينة رواندز، ومنها إلى المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة ثورة بارزان الثانية، عبر عبد الوهاب آغا الرواندي (1909-1972). وخلال العام نفسه، زار برفقة الدكتور جعفر الفيلي قيادة "هيئة الحرية"، المعروفة أيضاً باسم "لجنة الحرية"،

الأسرة بعلاقات متينة مع حكام الإمارة الفيلية، التي انتبى وجودها السياسي عام 1928 في عهد الشاه رضا بهلوي (1878-1944). ومنذ شبابه، نسج برزو علاقات صداقة ونضال مع عدد من الشخصيات الكردية، من أبرزها عبد الكريم مراد، المعروف باسم "يد الله الفيلي" (1932-2022)، وعبد الحسين علي علوش، المعروف باسم "عبد الحسين فيلي" (1932-2015)، اللذان أصبحا لاحقاً من قيادات الحزب الديمقراطي الكوردستاني. البدايات السياسية والعمل القومي بدأ برزو نشاطه الحزبي المنظم عام 1943، عندما انضم إلى حزب "هيو"، الذي مثل إحدى المحطات المهمة في تطور الحركة القومية الكردية.

وقد برز منذ شبابه بوصفه شخصية وطنية مثقفة، جمعت بين النشاط التجاري والالتزام بالقضية الكردية، التي سخر لخدمتها جانباً كبيراً من وقته وإمكاناته، حتى عندما تعارض نشاطه السياسي مع مصالحه التجارية. تلقى برزو تعليمه الأولي على يد الملا نظر علي الفيلي، قبل أن يلتحق بالمدارس الرسمية ويكمل دراسته المتوسطة. وكان يتقن اللغة الكردية بلهجاتها الفيلية والسورانية والهمدانية، إلى جانب العربية والفارسية، فضلاً عن إلمامه باللغة الإنجليزية. ارتبطت أسرته منذ زمن بعيد بعلاقات وثيقة مع الشيخ محمود الحفيد البرزنجي (1878-1956)، الذي حل ضيفاً عليها لدى عودته من منفاه في الهند عام 1922، وقبل توجهه إلى السليمانية. كما احتفظت



والمخابز. كما شجع التجار الفيليين على الاستثمار في معامل الصابون وصناعة الأحذية والمدايح في بغداد، وأسهم في تأسيس شركتين لنقل البضائع والركاب، بهدف توفير فرص عمل للشباب الكورد العاطلين عن العمل. وبذلك، تحولت أنشطته الاقتصادية إلى وسائل عملية لدعم الحركة الكوردية، من خلال توفير فرص العمل والمقرات ووسائل النقل، وربط النشاط التجاري بالعمل القومي والاجتماعي. الشورجة.. مكتب تجاري ومركز للعمل السري بين عامي 1956 و1958، تحول مكتب برزو التجاري في سوق الشورجة ببغداد إلى أحد المراكز السرية المهمة للحزب الديمقراطي الكوردستاني الموحد، إذ احتضن مطبعة سرية للحزب، وكان ملاذاً لايواء رفاقه المطلوبين من الشرطة السرية. ولعب المكتب دوراً في نقل المراسلات والمنشورات الحزبية إلى الدكتور جعفر الفيلي في طهران، فضلاً عن تسهيل الاتصال بين المناضلين الكورد في دمشق والجنرال إحسان نوري باشا (1892-1976)، الذي كان يقيم آنذاك في العاصمة الإيرانية، وذلك بناءً على توصية الدكتور جعفر الفيلي. وقد عكست هذه الأنشطة طبيعة الدور الذي أداه برزو، فلم يكن مجرد تاجر يتبرع للحركة الكوردية، بل أصبح جزءاً من شبكاتها التنظيمية واللوجستية، مستفيداً من علاقاته التجارية والاجتماعية الواسعة. عودة بارزاني وتوسيع النشاط القومي في عام 1958، أدى برزو دوراً بارزاً في استقبال الملا مصطفى بارزاني (1903-1979) في مطار المثنى ببغداد، كما شارك في تنظيم الاحتفال الرسمي الذي أقامه الحزب الديمقراطي الكوردستاني الموحد في قاعة الشعب بمناسبة عودته من المنفى. وكان أيضاً من المشرفين على المأدبة الكبيرة التي أقامها التاجران الفيليان جاسم نريمان ورحيم الفيلي في بغداد تكريماً للملا مصطفى بارزاني. وفي عام 1959، تولى برزو مسؤولية تنظيم

انتقال مجموعة من مستقبلي رفاق بارزاني من بغداد إلى البصرة بالقطار، للمشاركة في استقبال العائدين من الاتحاد السوفيتي. كما حث الكورد المقيمين على امتداد خط السكك الحديدية بين البصرة وبغداد على التجمع في المحطات، ورفع لافتات الترحيب بالعائدين. وتقديراً لهذه الجهود، تلقى برزو الشكر من المحامي حمزة عبد الله عمر (1914-1998)، سكرتير الحزب. وفي العام نفسه، أصبح عضواً في الهيئة الإدارية للنادي الفيلي الرياضي، مواصلاً نشاطه في المؤسسات الاجتماعية والثقافية الكوردية بالعاصمة. الثقافة والأدب في مسيرته النضالية لم يكن محمد حسن برزو بعيداً عن الحركة الثقافية الكوردية، بل جمع في شخصيته بين الاهتمام بالأدب والعمل السياسي والاجتماعي. ففي نيسان 1960، تقدم إلى وزارة الداخلية العراقية، إلى جانب أربعة عشر مثقفاً وأديباً كوردياً، بطلب للحصول على إجازة تأسيس اتحاد الأدباء الكورد. وضمت المجموعة كلا من الشيخ محمد الخال (1904-1989)، وأحمد هادي (1922-2006)، وشاكر فتاح (1914-1988)، وصالح اليوسفي (1918-1981)، وأنور مائي (1913-1963)، ومحرم محمد أمين (1921-1980)، ومحمد أحمد طه المعروف باسم كامران موكري (1929-1986)، والملا محمد مصطفى الكوردي (1909-1988)، ورمزي معروف، ورستم نافع عبد الفتاح، وحسين رشواني (1921-1997)، ومحمد توفيق وردي (1923-1975)، والأستاذة حسية محمد، وبرهان قانع (1935-1985). وكان برزو ينظم الشعر باللهجتين الكورديتين الفيلية والسورانية، وتناولت قصائده موضوعات ثورية واجتماعية. وقد أشار يد الله الفيلي إلى أن برزو ترك ديواناً شعرياً غير مطبوع، وأن عدداً من قصائده باللهجة الفيلية كان متداولاً بين الشباب الفيليين في بغداد، في دلالة على حضوره الأدبي إلى جانب نشاطه السياسي.

الحضور التنظيمي والمؤتمرات الحزبية شارك برزو مندوباً عن بغداد في المؤتمر الرابع للحزب الديمقراطي الكوردستاني - العراق عام 1959، ثم في مؤتمره الخامس عام 1960، وكان في كلا المؤتمرين عضواً في اللجنة المكلفة بإسكان المندوبين في الفنادق وتأمين احتياجاتهم. وفي 7 نيسان 1960، تقدم برفقة ثلاث عشرة شخصية أخرى بطلب إلى متصرف بغداد للحصول على إجازة لتأسيس مقر لفرع بغداد التابع للحزب الديمقراطي الكوردستاني. وخلال العام نفسه، ورد اسمه في المرتبة الرابعة ضمن قائمة ضمت خمسين شخصية من أعضاء الهيئة المؤسسة الداعمة لتأسيس الحزب. وكان أحد خمسة أعضاء من الكورد الفيليين في هذه الهيئة، إلى جانب عبد الحسين الفيلي، والمهندس ياسين محمد كريم، ويد الله الفيلي، والمحامي حبيب محمد كريم (1931-2013). ثورة أيلول والانتقال إلى صفوف البيشمركة مع اندلاع ثورة أيلول عام 1961، أدى برزو دوراً مهماً في حماية إبراهيم أحمد فتاح (1914-2000)، سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني، ومساعدته على الانتقال إلى المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة الحركة الكوردية. وكان إبراهيم أحمد قد لجأ إلى منازل عدد من الشخصيات الكوردية التي تولت إخفاءه، من بينها سيامند عزيز عارس، المعروف باسم سيامند ميرگه-سوري (1920-1966)، الذي سبق له المشاركة في صفوف بيشمركة ثورة بارزان الثانية، وجمهورية كوردستان في مهاباد، ومسيرة بارزاني نحو الاتحاد السوفيتي، إلى جانب الدكتور زكية الفيلي. ثم انتقل إبراهيم أحمد إلى منزل محمد حسن برزو، الذي تولى نقله من بغداد إلى السليمانية، ومنها إلى المناطق المحررة، مستخدماً شاحنة نقل البضائع التي كان يمتلكها. وعقب انقلاب 8 شباط 1963، الذي شارك في تنفيذه البعثيون والناصريون، اضطر

برزو إلى مغادرة بغداد والالتحاق بصفوف البيشمركة، وأصبح كادراً حزبياً في منطقة بنجوين. وهناك، وضع خبرته التنظيمية وإمكاناته في خدمة قوات البيشمركة وسكان المنطقة، بعد سنوات من العمل السري داخل العاصمة. الخلافات الحزبية وموقفه من الانقسام في عام 1964، شارك برزو مندوباً في الاجتماع الموسع الذي عقد بمنطقة ماوت، والمعروف في التاريخ السياسي الكوردي باسم "كونفرانس ماوت". وجاء الاجتماع في سياق الخلاف الحاد بين جناح المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني وجناح الملا مصطفى بارزاني، وسعي الأول إلى إبعاد بارزاني عن قيادة الحزب. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 1964 و1966، اختار برزو التزام الحياد في الصراع بين الجناحين، قبل أن يتعد عن النشاط السياسي المباشر. غير أنه عاد عام 1967 إلى التعاون مع الجناح السابق للمكتب السياسي، بعد عودته إلى المدن، استجابة لطلب جلال طالباني، الذي ربطته به صداقة وثيقة. وبين عامي 1968 و1970، كان برزو عضواً في الهيئة الإدارية لصحيفة "النور"، الصادرة باللغة العربية في بغداد، والتي مثلت لسان حال مجموعة إبراهيم أحمد - جلال طالباني. وضمت الهيئة الإدارية للصحيفة كمال محي الدين أسعد، وعمر مصطفى محمد أمين المعروف باسم عمر دبابة (1923-1992)، وحلمي علي شريف (1931-1998)، ومحمد حسن برزو، وخالد عبد الواحد أحمد المعروف باسم خالد دلير (1933-2011). وفي الفترة الممتدة بين عامي 1969 و1970، تعاون برزو مع الدكتور مراد عزيز (1918-1980)، العضو السابق في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني، في مساع لتأسيس معارضة إيرانية ضد حكم الشاه محمد رضا بهلوي (1919-1980). غير أن مقتل الجنرال تيمور بختيار

(1914-1970)، الذي كان يتزعم هذه المعارضة، أدى إلى تفككها وتوقف نشاطها. وبعد اتفاقية 11 آذار 1970، عاد برزو إلى صفوف الحزب الديمقراطي الكوردستاني، مستأنفاً ارتباطه التنظيمي بالحزب بعد سنوات من الانقسامات والخلافات الداخلية. الاغتيال وإرثه الوطني في ليلة 22 تموز 1973، اغتيل محمد حسن برزو الفيلي في بغداد على يد مسلحين ينسبهم كاتب هذه السيرة إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، لتنتهي حياته عن خمسين عاماً، بعد مسيرة امتدت عبر مراحل مفصلية من التاريخ السياسي الكوردي المعاصر. وقد وثقت الدكتور زكية الفيلي ويد الله الفيلي جوانب مهمة من نشاطاته السياسية والاجتماعية والتنظيمية، أملى أن يتولى ورثته نشر هذه المعلومات، بما يسهم في حفظ سيرته وإبراز دوره في الحركة الكوردية. ولم تقتصر أهمية برزو على انتمائه الحزبي أو مشاركته في الأحداث السياسية، بل تجلت في قدرته على توظيف التجارة والعلاقات الاجتماعية والنشاط الثقافي لخدمة قضية قومية آمن بها، وفي مساهمته بتوفير الدعم المالي واللوجستي والإنساني للعاملين في صفوف الحركة الكوردية وللعائلات المحتاجة. وهكذا، بقيت سيرة محمد حسن برزو الفيلي شاهداً على دور الكورد الفيليين في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية العراقية، وعلى إسهامهم في الحركة التحررية الكوردية، بوصفهم جزءاً فاعلاً من تاريخها، لا مجرد داعمين لها من خارج صفوفها. لقد مثل برزو نموذجاً للتاجر الوطني الذي لم يفصل بين مصالحه الاقتصادية وقناعاته القومية، بل وضع موارده وعلاقاته وخبراته في خدمة ما آمن به، تاركاً إرثاً يستحق التوثيق والدراسة في ذاكرة الحركة الكوردية وتاريخ الكورد الفيليين في العراق.

”

" لم يكن مجرد تاجر يتبرع للحركة الكوردية، بل أصبح جزءاً من شبكاتها التنظيمية واللوجستية، مستفيداً من علاقاته التجارية والاجتماعية الواسعة. عودة بارزاني وتوسيع النشاط القومي "



## الأسماء الفيلية..

## هوية تستعيد جذورها بعد التعريب

علي حسين فيلي

كان إجبار الإنسان على تغيير اسمه، على الدوام، أداة سياسية صارمة لمحو الجذور الثقافية للشعوب. وفي التاريخ العراقي الحديث، لم تكن تسمية المواليد مجرد اختيار بضعة أحرف للتعريف بالفرد في سجلات الأحوال المدنية، بل تحولت إلى معيار لهيمنة الدولة وميدان صامت للصراع الثقافي.

وبالنسبة إلى الكورد الفيليين في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب، تجاوزت مسألة تسمية الأطفال، منذ زمن بعيد، حدود رغبة الأسر، وتحولت إلى اختبار معقد ذي أبعاد أمنية وثقافية وديموغرافية تتصل بالبقاء.

فحتى ما قبل سبعينيات القرن الماضي، استندت أسماء المواليد لدى الكورد الفيليين، بصورة طبيعية، إلى جذور لهجتهم وبيئة زاغروس. ولم تكن أسماء مثل: مردان (مهردان، Merdan)، وبرزو (بهرزوو، Barzû)، وشكركه (شكركه، Shakra)، وكشور (كيشور، Kishwar)، وكورجي (گورجی، Gorji)، وشابري (شاپهري، Shaperi)، ومرايجان (مرايجان، Merayjan)، وباولي (باوهلي، Bawali)، وماولي (ماوهلي، Mawali)، وجمشير (جهمشير، Jamshir)، وخانياوه (خانياوه، Khanbawa)، وعليمراد (ئهليمراي، Alimray)، وشافروز (شافروز، Shafroz)، وكوكي (كهوكي، Kawki)، وقلي (قولي، Quli)، ورنكينه (رهنگينه، Rangina)، وشاولي (شاوهلي، Shawali)، وخداداد (خوداداي، Khudaday)، وكولامي (گوئمامه‌ی، Gulmamay)، وخسرو (خهسره، Khasraw)، وجهان (جههان، Jahan)، وجهانكير (جههانگیر، Jahangir)، وقنه (قنه، Qana)، وروستم (پروسته‌م، Rustam)، وجوامير (جوامير، Jwamer)، وفلامرز (فهلهمرز، Falamrz)، وشفي (شهفي، Shafi)، وأهو (ناهوو، Ahu)، والتونه (ثالتونه، Altuna)، وكسمراد (كهسمرای، Kasmray)، وحشمت (هشمهت، Hishmat)، وفتالي (فهتالي، Fatali)، وسوزه (سهوزه، Sawza)، وشاليار (شاليار، Shalyar)، وقيتاس (قهيتاس، Qaytas)، وغيرها، أسماء اعتيادية متداولة فحسب، بل كانت وسيلة لاستعادة الذاكرة الثقافية. لكن مع تنامي أيديولوجية البعث تدريجياً، تحول هذا التمايز اللغوي إلى

مجال للتمييز البنيوي.

وفي سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، استخدمت الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السابق الأسماء الكوردية الأصيلة أدلة على "عدم عراقية" حاملها. وفي سياق حملات التعريب والتهجير القسري للكورد الفيليين، كان حمل اسم كوردي كافياً أحياناً لإلصاق تهمة عدم الولاء للوطن بصاحبه. واعتمدت دوائر الأحوال المدنية قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل لمنع تسجيل الأسماء غير العربية. وفي مرحلة لاحقة،

خلال تسعينيات القرن الماضي، حُظر تسجيل الأسماء المركبة التي كانت شائعة بين الكورد الفيليين.

وأمام هذا الواقع، اضطر الكورد الفيليون إلى تسوية قسرية، إذ أصبح اختيار أسماء عربية أو إسلامية للمواليد الجدد خط دفاع إدارياً يتيح لهم الحفاظ على أبسط حقوقهم في الحياة والدراسة والعمل في بغداد ومناطق أخرى. وكان هذا السلوك الدفاعي ضرورياً لتقليل الأضرار اليومية، لكنه أسهم على المدى البعيد في تراجع التحدث باللغة الأم، وابتعاد الجيل الجديد عن الأسماء العريقة الأصيلة.

وبعد إقرار الدستور العراقي عام 2005، أصبحت اللغة الكوردية، بموجب المادة الرابعة منه، لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وألغيت النصوص القانونية القديمة. ومع ذلك، ما تزال البنية الإدارية

لدوائر الأحوال المدنية تحمل آثار ذلك الإطار الفكري السابق.

ويلاحظ حالياً أن المجتمع الفيلي يتجه إلى معالجة هذه الإشكالات الإدارية والاجتماعية بوسائل عملية، بعيداً عن إطلاق الشعارات. فمن جهة، أصبح تثبيت أسماء العشائر، مثل ملكشاهي وزركوشي وأركوازي وسوره ميري وغيرها، في الوثائق الرسمية معياراً قانونياً وديموغرافياً معترفاً به، وقد يسهم في الحفاظ على الأصالة القومية من دون تعريض الفرد مباشرة للعقبات المرتبطة باختيار اسمه الأول.

ومن جهة أخرى، بات اللجوء إلى الأسماء الكوردية المشتركة، ذات اللفظ السهل والمألوف في بيئة عربية، خياراً متداولاً، يُرجى أن يحد من التمييز الإداري وسوء الفهم في التعامل اليومي.

”

أمام هذا الواقع، اضطر

الكورد الفيليون إلى تسوية

قسرية، إذ أصبح اختيار

أسماء عربية أو إسلامية

للمواليد الجدد خط دفاع

إدارياً يتيح لهم الحفاظ على

أبسط حقوقهم في الحياة

والدراسة والعمل في بغداد

ومناطق أخرى..”





ورغم حداثة تأسيسها، استطاعت المكتبة أن تحجز لنفسها مكانة بين رواد الشارع الثقافي الأشهر في بغداد، بفضل ما توفره من مؤلفات ومصادر بلغات متعددة، فضلاً عن اهتمامها بجمع الوثائق والدراسات التي تناول القضية الكردية بمختلف أبعادها التاريخية والسياسية والثقافية.

ويقف وراء هذا المشروع الدكتور حسين قليخان، وهو أكاديمي كردي فيلي اختار أن يوظف خبرته العلمية واهتماماته الثقافية في تأسيس مكتبة لا تقتصر مهمتها على بيع الكتب، بل تمتد إلى خدمة الباحثين وتعزيز التواصل المعرفي بين المثقفين الكورد والعرب.

ويقول قليخان، في حديث لمجلة "فيلي"، إن "مكتبة دار نوروز توفر مؤلفات كردية في مختلف الاختصاصات، من بينها السياسة والاقتصاد والأدب وعلم النفس والتاريخ، إلى جانب دراسات ومراجع يحتاجها الباحثون وطلبة الدراسات العليا".

ويوضح أن فكرة تأسيس المكتبة والمركز الثقافي الكوردي جاءت استجابة للنقص في توفر المصادر الكردية داخل بغداد، ولا سيما تلك التي يبحث عنها الأكاديميون والمثقفون، مشيراً إلى أن المشروع حظي بتشجيع واسع من أصحاب المكتبات في شارع المتنبي، لما يمكن أن يؤديه من دور في سد هذا الفراغ المعرفي.

ويضيف أن العمل على تأسيس المكتبة لم يقتصر على اقتناء الإصدارات المتداولة، بل شمل التواصل مع أكاديميين وكتاب ومثقفين لجمع الكتب والبحوث والوثائق النادرة، لافتاً إلى أن هذه الجهود قوبلت بتعاون كبير من المهتمين بالشأن الثقافي الكوردي.

ويحسب قليخان، تلقت المكتبة أعداداً من الكتب على شكل هدايا وتبرعات من مثقفين

## دار فيلي

في إحدى قيصريات شارع المتنبي وسط العاصمة بغداد، تتخذ مكتبة "دار نوروز للكتاب الكوردي" مكاناً لها بين عشرات المكتبات ودور النشر، لتشكل مساحة ثقافية متخصصة في توفير الكتب والمصادر والوثائق المتعلقة بالتاريخ والثقافة الكوردية، وتستقطب الباحثين والأكاديميين، ولا سيما طلبة الدراسات العليا الباحثين عن مراجع يصعب العثور عليها في المكتبات التقليدية.



في قلب شارع المتنبي..

# دار نوروز

تجمع ذاكرة الكورد وتفتح أبوابها للباحثين





”

لا تتوقف أنشطة "دار نوروز" عند استقبال القراء، إذ يشير مؤسسها إلى تواصل عدد من الجامعات والمؤسسات العلمية مع المكتبة للحصول على وثائق ومراجع متخصصة، الأمر الذي يعزز دورها في دعم البحث الأكاديمي وتيسير الوصول إلى المصادر المتعلقة بالكورد.



فيما يمثل تأسيس المكتبة، من وجهة نظره، مساهمة ثقافية متواضعة في صون الهوية الكوردية والحفاظ على إرثها الفكري والتاريخي.

ولا تتوقف أنشطة "دار نوروز" عند استقبال القراء، إذ يشير مؤسسها إلى تواصل عدد من الجامعات والمؤسسات العلمية مع المكتبة للحصول على وثائق ومراجع متخصصة، الأمر الذي يعزز دورها في دعم البحث الأكاديمي وتيسير الوصول إلى المصادر المتعلقة بالكورد.

ويرى قليخان أن أهمية المشروع تتجاوز توفير الكتب إلى بناء جسور ثقافية بين مكونات المجتمع العراقي، انطلاقاً من الحاجة المتبادلة إلى التعرف على تاريخ الآخر وثقافته وأدبه.

ويختتم حديثه بالتأكيد أن "المثقف العربي يبحث عن الثقافة الكوردية، كما يبحث المثقف الكوردي عن الثقافة العربية"، معرباً عن تطلعه إلى أن تسهم المكتبة في تعزيز التفاعل والتلاقح الثقافي، وصولاً إلى فضاء معرفي عراقي يعكس تنوع المجتمع وتعدد هوياته.



واختار القائمون على المشروع التاسع من أيلول موعداً لافتتاح "دار نوروز"، تزامناً مع ذكرى ثورة أيلول الكوردية التي انطلقت عام 1961 بقيادة الملا مصطفى بارزاني. ويربط قليخان بين اختيار هذا التاريخ والرسالة الثقافية للمكتبة، موضحاً أن ثورة أيلول شكلت محطة أساسية في نضال الشعب الكوردي من أجل نيل حقوقه،

وباحثين، ما أسهم في توسيع مقتنياتها وتحولها تدريجياً إلى مركز ثقافي يستقطب المهتمين بالدراسات الكوردية.

ويشير إلى أن مقتنيات "دار نوروز" لا تقتصر على اللغة الكوردية، إذ تضم أيضاً مصادر ومراجع باللغات العربية والإنجليزية والفارسية والتركية، بما يتيح للباحثين الاطلاع على القضية الكوردية من زوايا معرفية متعددة.

ويؤكد أن المكتبة أصبحت وجهة للباحثين الكورد والعرب على حد سواء، خصوصاً من طلبة الماجستير والدكتوراه الذين تتناول

أطروحاتهم التاريخ الكوردي والشخصية الكوردية والتحولت السياسية المرتبطة بالقضية الكوردية.

ويلفت إلى أن كتب التاريخ والسياسة، ولا سيما المؤلفات التي توثق الاتفاقيات الدولية والمحطات التاريخية المتعلقة بالكورد، تأتي في مقدمة المصادر الأكثر طلباً لدى رواد المكتبة.



## قرية "دارا- خليل فتح الله" شاهدة على ٥١ عاماً من تهجير كورد خانقين

ماجد سورميري :

لم يكن صباح السابع عشر من تشرين الأول عام 1975، في قرية "دارا- خليل فتح الله"، إحدى القرى الكوردية المحيطة بخانقين، صباحاً عادياً؛ فقد طوّقت القوات الأمنية والعسكرية القرية، وأجبرت سكانها على مغادرة بيوتهم، ثم دفعتهم إلى شاحنات عسكرية روسية الصنع من طراز "زِيل"، من دون أن تمنحهم فرصة كافية لفهم ما يجري أو معرفة الوجهة التي سيُقتادون إليها.

كان ذلك اليوم بداية رحلة قسرية لم تقتصر آثارها على خسارة البيوت والأراضي، بل امتدت لتطال الذاكرة والانتماء والعلاقات الاجتماعية، وتترك جرحاً ظل مفتوحاً لأجيال.

لم يكن سكان القرية يعرف كثير منهم اللغة العربية، ولذلك لم يتمكنوا من فهم الأوامر أو الاستفسار عن مصيرهم؛ وكلما حاول أحدهم السؤال، كان يُطلب منه الصمت. وبعد ساعات طويلة من السير، وصلت الشاحنات ليلاً إلى منطقة المدائن، جنوب بغداد، حيث أُجبرت العائلات على قضاء ليلتها في باحة مرقد سلمان الفارسي، داخل الإيوانات المحيطة بها، في انتظار مصير لم

يكن واضحاً.

في صباح اليوم التالي، بدأت عملية توزيع العائلات على مناطق متفرقة، شملت ناحية الوحدة، وقرية معمل طابوق القادسية، ومنطقة السابح من نيسان قرب جسر ديالى الجديد، وقرى الخناسنة وغيرها من المناطق الواقعة على امتداد نهر دجلة.

ولم تكن هذه المحطات وجهات مؤقتة فحسب؛ فقد مثلت امتداداً اقتلاع جماعي طال القرى الكوردية المحيطة بخانقين، إذ نُقل سكانها قسراً إلى مناطق مختلفة في محافظات وسط العراق وجنوبه، بينها بغداد وبابل والمثنى وذي قار والديوانية، وتوزعوا على أماكن متباعدة، في ظروف زادت

من عزلتهم وصعوبة تواصلهم.

لم يكن الترحيل مجرد نقل للسكان من مكان إلى آخر، بل كان تفكيكا لعالمهم المألوف. فقد اعتادت هذه العائلات العيش في مجتمعات ريفية مترابطة، تجمعها الأرض واللغة والعادات وروابط القرابة والجوار. وفجأة، وجدت نفسها في بيئات جديدة، بعيدة عن قراها وحقولها ومصادر رزقها، وفي كثير من الأحيان بعيدة حتى عن أقاربها الذين رحلوا معها.

أما ظروف السكن، فلم تكن أقل قسوة من رحلة التهجير، فقد أُسكنت عائلات في غرفتين من الطين، تتخللها فتحات للأبواب والنوافذ من دون أبواب أو نوافذ



فعلية، فيما كانت الأسقف تتكون من جذوع الأشجار والحصر المصنوعة من القصب، تعلوها طبقة من الطين، بما يجعلها أشبه بأكوخ صغيرة لا توفر الحماية الكافية من البرد والأمطار.

أما الأرضيات، فكانت مغطاة بكتل الطين ومخلفاته والأوساخ، فيما كانت الحشرات والحيوانات تزيد من مشقة العيش في تلك المساكن البشة.

إلى جانب الفقر والحرمان، واجه بعض المرحّلين الإهانة والسخرية بسبب أسمائهم الكوردية ولغتهم، ولأسيما أن كثيرين منهم لم يكونوا قادرين على التحدث بالعربية، كما تعرضت بعض العائلات للسرقة، وفقدت أشياء استطاعت نقلها بصعوبة من بيوتها، من بينها السجاد الكوردي وأجهزة الراديو ومسجلات الكاسيت ومقتنيات أخرى كانت تمثل جزءا من حياتها القليلة التي تمكنت من حملها معها.

وهكذا، لم تقتصر الخسارة على ما تركوه خلفهم، بل شملت أيضا ما رافقهم في رحلة الزواج ولم يسلم من الاعتداء أو الضياع.

من سياق سياسي إلى مأساة إنسانية جاءت هذه الأحداث في سياق التحولات السياسية والعسكرية التي شهدتها العراق والمنطقة في سبعينيات القرن الماضي؛ فقد أدى اتفاق الجزائر سيء الصيت والمشؤوم، الموقع في السادس من آذار 1975 بين العراق وإيران، بوساطة الرئيس الجزائري هواري بومدين، إلى إنهاء الدعم الإيراني للحركة الكوردية المسلحة بقيادة الملا مصطفى بارزاني، وهو ما أسهم في انهيار المقاومة المسلحة آنذاك.

لكن تداعيات هذا التحول لم تقف عند حدود المواجهة السياسية والعسكرية؛ إذ تحملت جماعات مدنية، بينها سكان القرى الكوردية المحيطة بخانقين، جانبا من كلفة الصراع، بعدما وجدوا أنفسهم أمام الترحيل وفقدان الاستقرار ومصادر العيش.

ومهما اختلفت التفسيرات السياسية لتلك المرحلة، فإن معاناة المدنيين تستحق أن

تروى وتوثق بعيدا عن التوظيف الحزبي أو الاختزال؛ فالعائلات التي أُخرجت من بيوتها لم تكن أرقاما في سجل الصراع، بل بشرا لهم أسماء وذكريات وأراض وعلاقات اجتماعية اقتلعت من سياقها الطبيعي. ومن هنا، فإن استعادة هذه الوقائع ليست مجرد استذكار لماض مؤلم، بل محاولة لفهم ما خلفته السياسات القسرية في حياة الناس، وما يستمر من أثارها حتى اليوم.

بعد عام 2003... حين تعثر الإنصاف مع سقوط النظام السابق عام 2003، ظهرت آمال في معالجة المظالم التي لحقت بالسكان في المناطق المتنازع عليها، وإعادة الحقوق إلى أصحابها، وتصحيح أثار سياسات التغيير الديمغرافي القسري.

وقد مثلت المادة 140 من الدستور العراقي إطارا دستوريا لمعالجة وضع كركوك والمناطق المتنازع عليها، من خلال مراحل التطبيع والإحصاء السكاني والاستفتاء؛ غير أن تنفيذ هذه المادة تعثر، ولم يُنجز منها سوى جزء محدود من الإجراءات، فيما بقيت مراحل أساسية معلقة، الأمر الذي أسهم في استمرار الخلافات وتعقيد سبل الوصول إلى تسوية عادلة.

لكن قضية القرى الكوردية المرحلة من محيط خانقين لا ينبغي أن تختزل في خلاف دستوري أو نزاع على الحدود الإدارية أو الملكية العقارية؛ إنها، قبل كل شيء، قضية إنسانية تتعلق بأشخاص حرموا من بيوتهم وأراضيهم وسبل عيشهم، وتعرضت حياتهم الاجتماعية والثقافية لتغييرات عميقة لم يكن لهم خيار فيها.

كما أنها قضية حقوقية وتاريخية تتطلب توثيق الوقائع، وفحص المسؤوليات، ومعالجة الآثار وفق الأدلة والمعايير القانونية.

وتزداد القضية تعقيدا مع مرور الزمن، فقد رحل الجزء الأكبر من الجيل الأول الذي عايش التهجير، حاملا معه تفاصيل وذكريات لا يمكن تعويضها؛ أما الأجيال اللاحقة، فقد نشأ كثير منها في بيئات جديدة،

غالبا ذات طابع مدني وحضري، تختلف في نمط الحياة والعمل والعلاقات الاجتماعية عن المجتمعات الريفية التي انحدرت منها عائلاتها، وبذلك لم تعد العودة، بالنسبة إلى الجميع، مسألة استعادة منزل أو قطعة أرض فحسب؛ بل أصبحت مرتبطة أيضا بالعمل والتعليم وشبكات العلاقات والاندماج في مجتمعات نشأوا فيها ولم يعرفوا سواها. لقد أوجد طول أمد الترحيل فجوة متراكمة بين المهجرين وأماكنهم الأصلية، كما أسهم في إضعاف الروابط بين مكونات اجتماعية عاشت تاريخيا في فضاءات متجاورة، وإن لم تخل علاقاتها من التوترات والخلافات.

ولا يمكن ردم هذه الفجوة بقرار إداري أو معالجة قانونية منفردة، بل يتطلب الأمر مسارا طويلا يستند إلى الاعتراف بالمظالم، وبناء الثقة، وحماية حقوق جميع السكان،

وتجنب تحويل معاناة مكوّن إلى مبرر لإلحاق الظلم بمكوّن آخر.

لذلك، ينبغي ألا تفترض أي معالجة عادلة أن جميع العائلات ترغب في العودة، أو أنها قادرة عليها بعد كل هذه العقود؛ فالمطلوب هو إتاحة خيارات حقيقية للمتضررين، تشمل النظر العادل في مطالبات الملكية والتعويض، وتيسير العودة الطوعية لمن يرغب فيها وتوفر لها الظروف المناسبة، إلى جانب توثيق الذاكرة الجماعية وحفظ الشهادات والوثائق، وتعزيز التعايش بين المجتمعات.

ان استعادة الحقوق لا تعني فرض مسار واحد على الجميع، وإنما تمكين المتضررين من اتخاذ قراراتهم بحرية وكرامة، ضمن إطار يحترم القانون وحقوق الآخرين.

إن تعثر تنفيذ المادة 140 لا ينبغي أن يتحول إلى ذريعة لاستمرار الجمود، كما لا يجوز أن يكون مرور الزمن سببا لنسيان ما حدث؛ فالتأخر في معالجة المظالم لا يمحوها، بل

يجعل معالجتها أكثر صعوبة وإحاحا.

الذاكرة بوصفها طريقا إلى العدالة بعد واحد وخمسين عاما، لا تزال حكاية قرى خانقين تطرح أسئلة تتجاوز حدود المكان والزمان: كيف يمكن لدولة أن تستعيد ثقة مواطنيها إذا لم تواجه أثار السياسات التي ألحقت بهم الضرر؟

وكيف يمكن بناء تعايش مستدام بين المكونات الاجتماعية إذا بقيت تجارب التهجير والخسارة خارج دائرة الاعتراف والمعالجة؟

وهل يكفي تغيير النظام السياسي ما لم تتغير أيضا طريقة التعامل مع حقوق الإنسان وكرامة المواطنين وتنوع المجتمع؟ إن إحياء ذكرى الترحيل ليس دعوة إلى استدامة الخصومة، ولا إلى إعادة إنتاج الانقسامات، بل إلى الاعتراف بما جرى كي لا تتكرر المأسى، وإلى وضع الإنسان في قلب أي معالجة سياسية أو دستورية.

ان العدالة لا تتحقق بإنكار الماضي أو تجاوزه

شكليا، وإنما بالاستماع إلى الضحايا، وتوثيق شهاداتهم، ومعالجة حقوقهم، وتهيئة الظروف التي تسمح للمجتمعات المتضررة باستعادة الثقة والأمان.

وتبقى مسؤولية التوثيق أساسية، خصوصا مع رحيل كثير من الشهود المباشرين؛ فجمع الروايات الشفوية، وحفظ الوثائق والصور وسجلات الملكية، والتحقق من أسماء القرى والعائلات ومسارات الترحيل وأماكن الاستقرار، كلها خطوات ضرورية لصون الذاكرة الجماعية، ولإسناد المطالب الحقوقية إلى سجل تاريخي يمكن الرجوع إليه.

كما أن إتاحة هذه الذاكرة للأجيال الجديدة تساعد على فهم ما تعرضت له عائلاتها، من دون أن تجعلها أسيرة الماضي أو تدفعها إلى العداء تجاه الآخرين.

في الذكرى الحادية والخمسين لترحيل قرى خانقين وتحديدًا قرية "دارا - خليل فتح الله"، تستحق تلك العائلات أن تروى قصتها بوصفها جزءا من تاريخ العراق، لا هامشا منسيا فيه؛ وتستحق أن تعامل معاناتها باعتبارها قضية حقوق وكرامة وإنصاف، لا مجرد ملف مؤجل تتقاذفه الخلافات السياسية.

لقد اقتلعت تلك القرى من جذورها، لكن اقتلاع الناس من أرضهم لا ينبغي أن يعني اقتلاع حقهم في الذاكرة والاعتراف والعدالة؛ فالدولة التي تتطلع إلى مستقبل أكثر استقرارا لا تحتاج إلى محو آلام ماضيها، بل إلى مواجهتها بشجاعة، وإلى ضمان ألا تتحول الاختلافات القومية والاجتماعية إلى مبرر للتهجير أو الإقصاء.

إن الطريق إلى المصالحة لا يبدأ بالنسيان، بل بالاعتراف؛ ولا يكتمل بمجرد النصوص الدستورية، بل بتنفيذها بعدالة، وصون الحقوق، وإعادة بناء الثقة بين المواطنين. وحين يصبح الإنسان وكرامته معيارا للسياسات العامة، يمكن للذاكرة أن تتحول من جرح مفتوح إلى أساس لمستقبل أكثر إنصافا للجميع.

”

**بعد واحد وخمسين عاما، لا تزال حكاية قرى خانقين تطرح أسئلة تتجاوز حدود المكان والزمان: كيف يمكن لدولة أن تستعيد ثقة مواطنيها إذا لم تواجه آثار السياسات التي ألحقت بهم الضرر..**





# المبارزة الكوردية

تبحث عن طريقها الى العالم

أ. د. قاسم المندلاوي :

تعد المبارزة من أقدم فنون القتال التي عرفتتها الشعوب ، ثم تطورت عبر العصور لتتحول من وسيلة للدفاع والقتال إلى رياضة قائمة على المهارة والدقة والسرعة والتركيز . وقد ارتبطت المبارزة تاريخياً بحياة المجتمعات التي عاشت في بيئات تتطلب القوة والشجاعة والقدرة على الدفاع عن النفس ومواجهة الأخطار .

عرفت في الحضارات القديمة في منطقة بلاد الرافدين ومحيطها ، وهي المنطقة التي شهدت تعاقد حضارات وشعوب عديدة ، من بينها الميديون والكاشيون والسومريون وغيرهم . وقد كشفت التنقيبات والبعثات الأثرية عن عدد من الأدوات والأسلحة التقليدية ، مثل السيوف والخنجر والسكاكين والرماح والعصي والدروع والخوذ وغيرها ، وهي أدوات ارتبط استخدامها بالقتال والدفاع والصيد والحياة اليومية ، كما أسهمت الطبيعة الجبلية لمناطق

كوردستان في تكوين نمط حياة يتطلب قدرًا كبيرًا من القوة البدنية والتحمل والشجاعة والقدرة على مواجهة الظروف الطبيعية الصعبة. فإلى جانب الدفاع عن النفس ومواجهة الخصوم ، ارتبطت مهارات استخدام الأسلحة بالصيد وتأمين الغذاء ومواجهة الحيوانات البرية ، فضلاً عن التكيف مع الظروف المناخية القاسية. ولهذا اهتم الإنسان الكوردي بتطوير أدواته القتالية وتحسين قدراته البدنية والمهارية ، فكانت تدريبات القوة والسرعة

والتوازن والتحمل جزءاً من الاستعداد لمواجهة الأخطار المحتملة ، سواء كانت أخطاراً طبيعية أم عسكرية . وتشير الروايات والدراسات المتعلقة بتاريخ المنطقة إلى أن الميديين عرفوا بمهاراتهم القتالية ، ومن بينها استخدام الأسلحة والمبارزة . كما ارتبطت بعض أشكال المنافسات البدنية والمهارية بالمناسبات الاجتماعية والاحتفالات والأعياد والأعراس ، حيث كانت القوة والمهارة والشجاعة تحظى بمكانة مهمة في المجتمع.

ولدى الكورد تاريخ طويل مع أدوات القتال التقليدية وفنون استخدامها ، ارتبط بطبيعة حياتهم الجبلية وموقع مناطقهم الجغرافي ، وبالظروف الأمنية والعسكرية التي مرت بها المنطقة عبر العصور . ومن هنا يمكن تناول المبارزة لدى الكورد من زاويتين متكاملتين :: المبارزة بوصفها فناً قتالياً قديماً ، والمبارزة الحديثة : بوصفها رياضة أولمبية لها قواعدها وأسلحتها ومؤسساتها التدريبية والتنافسية :  
أولاً : المبارزة لدى الكورد قديماً  
تعد المبارزة من فنون القتال العريقة التي



ومن هذا المنطلق ، لم تكن مهارات استخدام السيف والخنجر والرمح وغيرها مجرد وسائل للقتال ، بل ارتبطت أيضا بالتدريب البدني وتنمية القدرة على التحمل والتوازن والسرعة والدقة .

وهكذا يمكن القول إن فنون القتال واستخدام الأسلحة كانت جزءا من منظومة الحياة في المجتمعات القديمة ، وإن مفهوم المبارزة بصورته الحديثة لم يكن قد تبلور بعد بوصفه رياضة لها قواعد ومؤسساتها وأدواتها المعتمدة .

ثانيًا : من ميادين القتال إلى ميادين الرياضة

مع تطور المجتمعات وتغير طبيعة الحروب ، بدأت المبارزة تنتقل تدريجيًا من كونها مهارة قتالية وعسكرية إلى نشاط رياضي تنافسي.

وخلال العصور الوسطى ، ارتبطت المبارزة بصورة خاصة بالتدريب العسكري وبالطبقات العسكرية والأرستقراطية في أوروبا . ثم شهدت تحولًا مهمًا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، عندما أصبحت رياضة أكثر تنظيمًا وإتاحة لمختلف الفئات الاجتماعية وكان لاختراع الأسلحة النارية وتطور أساليب الحرب أثر كبير في تراجع الدور العسكري للمبارزة ، فتحوّلت تدريجيًا من ساحات القتال إلى ساحات التدريب والمنافسات والاستعراضات الرياضية ، ومع هذا التحول ، جرى تطوير قوانين المبارزة وأسلحتها وملابسها وميادينها وأساليب التدريب والتحكيم ، وظهرت مدارس متخصصة للمبارزة في عدد من الدول الأوروبية ، ولا سيما فرنسا وألمانيا وإيطاليا، لتصبح المبارزة في ما بعد رياضة تنافسية منظمة وذات قواعد دولية واضحة.

ثالثًا: المبارزة في الألعاب الأولمبية

احتلت المبارزة مكانة مهمة في الحركة الأولمبية الحديثة ، إذ أدرجت ضمن برنامج الألعاب الأولمبية منذ الدورة الأولمبية الأولى عام 1896 في أثينا -

وبرامج للفئات العمرية المختلفة ، ونظام مستمر لاكتشاف المواهب وإعدادها للمنافسات المحلية والدولية. كما أن تطوير الرياضات الفردية ، ومنها المبارزة ، يتطلب رؤية رياضية واضحة تتجاوز الاهتمام المؤقت بالنتائج ، وتتجه نحو بناء قاعدة واسعة من الناشئين والموهوبين .

ومن أبرز التحديات التي تواجه انتشار المبارزة وغيرها من الرياضات الفردية الحاجة إلى تعزيز الإدارة الرياضية المتخصصة ، وتوفير الكوادر التدريبية المؤهلة ، وإنشاء مراكز تدريب مستدامة ، وتنظيم البطولات المحلية ، وربطها بالمنافسات الوطنية والدولية .

ولا يمكن بناء رياضة أولمبية متقدمة من دون منظومة متكاملة تشمل الإدارة والتدريب والمهوبة والتجهيز والتمويل والبطولات والتحكيم والطب الرياضي والتخطيط طويل الأمد ..

ومن هنا ، فإن النهوض برياضة المبارزة في كوردستان يحتاج إلى مشروع رياضي واضح ومدروس ، يضع هذه الرياضة ضمن إطار الألعاب الأولمبية التي تستحق الاهتمام والرعاية ، ويعمل على اكتشاف المواهب وتطويرها منذ المراحل العمرية المبكرة .

خامسًا : بين إرث الماضي ومتطلبات المستقبل  
إن وجود تاريخ طويل لفنون القتال واستخدام الأسلحة في المنطقة يمثل جانبًا من التراث الرياضي والثقافي ، لكنه لا يكفي وحده لبناء رياضة أولمبية حديثة .

فالمبارزة المعاصرة تعتمد على العلم والتدريب المتخصص والتكنولوجيا وأساليب القياس والتقويم الحديثة ، فضلًا عن الالتزام بالقوانين الدولية وأنظمة المنافسات والتحكيم .

ومن هنا تبرز أهمية الربط بين التراث الرياضي الكوردي وبين الرياضة الحديثة ، ليس من خلال الخلط بين المفهومين ، وإنما من خلال الاستفادة من الإرث التاريخي في تعزيز الاهتمام بالرياضات التي يمكن أن تجد لها قاعدة جماهيرية ومجتمعية في كوردستان .

فالمبارزة الحديثة ليست مجرد امتداد لاستخدام السيف في الماضي ، وإنما هي رياضة أولمبية متطورة تحتاج إلى بنية مؤسسية متخصصة ، ومدربين مؤهلين ، وقاعات وتجهيزات مناسبة ،

إن الاستثمار في الناشئين ، وتأسيس مدارس ومراكز للمبارزة ، وتأهيل المدربين والحكام ، وتنظيم البطولات ، وإقامة علاقات مع الاتحادات والمدارس الدولية المتخصصة ، يمكن أن يشكل خطوات عملية نحو بناء قاعدة حقيقية لهذه الرياضة .

سادسًا وأخيرًا : المبارزة الكوردية بين

الذاكرة والطموح الأولمبي

لقد انتقلت المبارزة عبر تاريخها الطويل من ساحات القتال والدفاع عن النفس إلى ساحات الرياضة والمنافسة الأولمبية ، وأصبحت اليوم واحدة من الرياضات التي تجمع بين القوة والسرعة والذكاء والدقة والانضباط .

أما في كوردستان ، فإن استحضار تاريخ

الذاكرة والطموح الأولمبي

لقد انتقلت المبارزة عبر تاريخها الطويل

من ساحات القتال والدفاع عن النفس إلى ساحات الرياضة والمنافسة الأولمبية

، وأصبحت اليوم واحدة من الرياضات التي تجمع بين القوة والسرعة والذكاء والدقة والانضباط .

أما في كوردستان ، فإن استحضار تاريخ

الذاكرة والطموح الأولمبي

فنون القتال واستخدام الأسلحة يمكن أن يكون مدخلًا مهمًا للتعريف بهذه الرياضة وتعزيز الاهتمام بها ، لكن التقدم الحقيقي في المبارزة الحديثة يتطلب أكثر من استحضار الماضي إنه يحتاج إلى مشروع رياضي مؤسسي واضح ، وإدارة متخصصة ، ومدربين مؤهلين ، ومراكز تدريب ، واكتشاف مبكر

« تبرز أهمية الربط بين التراث الرياضي الكوردي وبين الرياضة الحديثة ، ليس من خلال الخلط بين المفهومين ، وإنما من خلال الاستفادة من الإرث التاريخي في تعزيز الاهتمام بالرياضات التي يمكن أن تجد لها قاعدة جماهيرية ومجتمعية في كوردستان » ..

الذاكرة والطموح الأولمبي

لقد انتقلت المبارزة عبر تاريخها الطويل

من ساحات القتال والدفاع عن النفس إلى ساحات الرياضة والمنافسة الأولمبية

، وأصبحت اليوم واحدة من الرياضات التي تجمع بين القوة والسرعة والذكاء والدقة والانضباط .

أما في كوردستان ، فإن استحضار تاريخ

الذاكرة والطموح الأولمبي

لقد انتقلت المبارزة عبر تاريخها الطويل

من ساحات القتال والدفاع عن النفس إلى ساحات الرياضة والمنافسة الأولمبية

، وأصبحت اليوم واحدة من الرياضات التي تجمع بين القوة والسرعة والذكاء والدقة والانضباط .







## خيام كرمانشاه السوداء..

## تراث مهدد وفرصة للسياحة

فيلي:

تواجه الخيام السوداء للعشائر الرّحل في محافظة كرمانشاه الكوردية، غربي إيران، تراجعاً في استخدامها مع تغيّر أنماط الحياة وارتفاع تكاليف تربية المواشي، فيما يرى مختصون أن السياحة الثقافية قد توفر فرصة للحفاظ على هذا التراث وتنويع مصادر دخل الأسر العشائرية.

وبحسب تقرير لوكالة مهر الإيرانية، ترجمته مجلة "فيلي"، تمثل هذه الخيام، المعروفة باسم "سياه چادر"، أحد أبرز مظاهر حياة الترحال في جبال زاغروس، وجزءاً من الثقافة الشعبية الكوردية في كرمانشاه، بما تخزنه من مهارات النسيج والبناء والمعارف المرتبطة بالطبيعة. وتنسج الخيام من شعر الماعز، وتتميز بقابليتها للنقل وسرعة نصبها ومقاومتها للرياح والأمطار، ما جعلها ملائمة لتنقل

العشائر بين مراعي الصيف ومناطق الإقامة الشتوية. وتتولى النساء نسج القطع التي تُوصل لتشكيل الخيمة، قبل تثبيتها بأعمدة خشبية وحبال وأوتاد. وقالت مدّسة السياحة والمرشدة فرشته أذره، إن قيمة الخيمة السوداء تتجاوز هيكلها إلى منظومة من العادات والمهارات تشمل تربية المواشي، والطعام، والحرف اليدوية، والملابس، والموسيقى، والروايات الشفوية. وأوضحت أن استمرار هذا النمط من الحياة لدى بعض العشائر يتيح للسائح التعرف إلى ثقافة حية، من خلال مشاهدة إعداد الأطعمة وتصنيع منتجات الألبان ونسج الحرف اليدوية، والاستماع إلى قصص الترحال والتعرف إلى أساليب التكيف مع البيئة. وترى أذره أن تنوع الطبيعة والمجموعات المحلية في كرمانشاه، إلى جانب معالمها التاريخية، يسمح بربط زيارة الخيام بتجارب أوسع، مثل قضاء يوم مع العشائر أو المشاركة في الطبخ المحلي والحرف اليدوية، ضمن برامج تجمع السياحة الثقافية والطبيعية. لكنها شددت على ضرورة الحفاظ على أصالة التجربة، وألا تتحول حياة العشائر إلى عرض مصطنع للسياح، مؤكدة أن تطوير هذا النشاط ينبغي أن يحترم خصوصية الأسر وأعمالها اليومية، مع تحديد أوقات الزيارة وضوابط التصوير والدخول إلى المساحات الخاصة بمشاركة المجتمع المضيف. وأضافت أن استقبال الزوار يحتاج إلى طرق وصول آمنة، ومياه صالحة للشرب، ومرافق صحية، وإدارة للنفايات وخدمات للسلامة، إلى جانب تدريب المضيفين والمرشدين المحليين، وإعداد محتوى بلغات مختلفة، وتحديد أعداد الزوار بما يلائم موارد

المنطقة وطبيعة الحياة فيها. وعلى الصعيد الاقتصادي، أشارت أذره إلى أن بيع الحرف والمنتجات المحلية مباشرة، وتقديم الطعام وخدمات الإقامة والإرشاد، يمكن أن يبقّي جزءاً أكبر من إنفاق السياح داخل المجتمع العشائري، ويوفر فرصاً للنساء والشباب، شريطة أن يكون لأصحاب هذه الثقافة دور في إدارة النشاط والاستفادة من عائداته. في المقابل، حذر الشاعر والكاتب ولي فولادي منصور من تراجع المعارف المرتبطة بالخيمة السوداء، مع انتقال أسر إلى القرى والمدن وانخفاض إقبال الأجيال الجديدة على حياة الترحال. وعزا هذا التراجع إلى صعوبات توفير المياه والأعلاف، وارتفاع تكاليف تربية المواشي والنقل، فضلاً عن تغير المناخ واشتداد الحرارة، وتفضيل أسر السكن الثابت وما يوفره من خدمات ووسائل راحة. وأشار إلى أن الخيام ما تزال تستخدم لدى بعض عشائر كرمانشاه، كما تحضر في المعارض والفعاليات الثقافية والرحلات، إلا أن انحسار استخدامها التقليدي يهدد استمرار مهارة نسجها ونقلها إلى الأجيال المقبلة. ودعا فولادي منصور إلى توثيق هذه المعارف وتعليمها، ودعم النساجين والمنتجين بالتسهيلات والتمويل والتسويق، واقترح تسجيل الخيمة السوداء ضمن التراث غير المادي، مع الاستفادة من الجامعات والمؤسسات التعليمية في البحث والتدريب. وأكدت أذره أن تحويل الخيام السوداء إلى عنصر جذب سياحي ينبغي أن يقوم على ثلاثة أسس، الأصالة الثقافية، وجودة التجربة، ومنفعة المجتمع المحلي، بما يربط الحفاظ على تراث زاغروس بتحسين فرص العيش لأصحابه.





## من الأعراس إلى الجنائز..

# الدهل صوت لا يصمت في كرمانشاه

فيلي:

في المرتفعات الغربية لإيران، تتداخل تضاريس جبال زاغروس مع تاريخ شفاهي ضارب في القدم، لا تُقاس الموسيقى بالنغم والإيقاع وحدهما، بل بما تختزنه من ذاكرة جمعية، وما تؤديه من دور في مرافقة الإنسان خلال أكثر لحظات حياته فرحاً وحزناً.

وفي قلب هذه البيئة الثقافية، تبرز آلة "الدهل" بوصفها أكثر من مجرد أداة إيقاعية، فهي شاهد موسيقي رافق سكان المنطقة في ثنائيات الحياة المتناقضة، من الفرح إلى الحزن، ومن الاحتفال إلى القتال، ومن الميلاد إلى الرحيل.

وبحسب تقرير لوكالة فارس، ترجمته مجلة "فيلي"، فإن "الدهل"، رغم تراجع العديد من الفنون التقليدية تحت تأثير التحولات الاجتماعية والتمدن، لا يزال حاضراً في قرى ومجتمعات كرمانشاه، متنقلاً بين إيقاعات الأعراس وطقوس "تشميري" الجنائزية.

صوت من جلد وخشب

يتكون "الدهل" من جسم أسطواني كبير مشدود عليه غشاءان جلديان، ويعلقه العازف على كتفه بواسطة حزام، فيما يستخدم للقرع عليه مضربين مختلفين في الحجم والوظيفة.

ويُستخدم المضرب السميك في اليد اليمنى لإنتاج الضربات العميقة والبطيئة التي ترسم الإيقاع الأساسي، فيما يتولى المضرب الرفيع والمرن في اليد الأخرى توليد ضربات أسرع وأكثر تقطعاً، تمنح الإيقاع زخرفته وحركته.

وعندما يلتقي الصوت العميق للدهل بالنبرة الحادة لآلة "السرنا"، وهي من آلات النفخ التقليدية، يتشكل أحد أكثر الثنائيات الموسيقية ارتباطاً بالهوية السمعية في مناطق واسعة من غرب إيران وكوردستان.

ويرى الباحث في التراث الشعبي والإثنوغرافيا نصرت الله سِهر أن إحدى السمات الأساسية للموسيقى في كرمانشاه والمجتمعات الكوردية تكمن في تداخل جذورها الطقسية، إذ يلتقي فيها "اليزم"، بمعنى مجالس الأنس والاحتفال، مع "الرزم"، المرتبط بالحماسة والملاحم والقتال.

ويشير سِهر إلى أن الموسيقى التقليدية في المنطقة لم تفصل بصورة حادة بين السلم والحرب، فالآلة التي كانت تبعث الحماسة وتجمع الصفوف في أوقات المواجهة، هي نفسها التي تقود الإيقاع وتجمع الناس في ساحات الأعراس والاحتفالات. ويتجسد هذا التداخل بوضوح في "هَلِركه"، وهي رقصة جماعية كوردية لا تقتصر وظيفتها على الترفيه، بل تحمل في حركاتها وإيقاعاتها دلالات

اجتماعية وتاريخية.

ففي "هَلِركه"، تصبح ضربات الدهل أشبه ببوصلة تضبط حركة الصف، وتحدد سرعته وانتقالاته، بينما تتناغم حركة الأقدام والأجساد مع تبدلات الإيقاع، في مشاهد يمكن أن تحاكي رمزيًا التقدم والتراجع والثبات والانتصار.

وهكذا تتحول الرقصة إلى سرد جماعي صامت، تكون فيه الموسيقى والحركة والصف المتماسك أجزاء من حكاية واحدة.

من الملاحم إلى طقوس الرحيل ولا تقتصر وظيفة "الدهل" على الاحتفال والرقص، إذ يظهر وجه آخر للآلة في طقوس الحزن والموت.

وتتقاطع بعض تقاليد الرثاء والحماسة في كرمانشاه مع الموروث الملحي الكوردي والفارسي، بما في ذلك التراث الشفاهي المرتبط بـ"الشاهنامه" ورمزية "مَتم سياوش"، التي أصبحت عبر التاريخ تعبيراً عن الفقد والتضحية والموت المأساوي.

وفي طقس "تشميري" الجنائزي، تتغير وظيفة الدهل كلياً. تتباطأ الضربات، وتنخفض حدة الإيقاع، ليتحول الصوت الذي قاد قبل ذلك حلقات الرقص إلى إيقاع يرافق المشيعين.

وهنا لا يبقى الموت حدثاً فردياً يخص أسرة الراحل وحدها، بل يتحول عبر الموسيقى والطقس الجماعي إلى لحظة تشارك فيها الجماعة حزنها وتستدعي من خلالها ذكرياتها وموروثها. ورغم التحولات التي شهدتها كرمانشاه، واتساع المدن وتراجع جانب من أنماط الحياة الريفية والعشائرية، لم يتحول "الدهل" إلى قطعة جامدة محفوظة في المتاحف، بل بقي جزءاً من الحياة الاجتماعية في عدد من مناطق المحافظة.

وتكمن قوة هذه الآلة في قدرتها على تغيير لغتها من دون أن تفقد هويتها. ففي العرس تسرع ضرباتها لتقود الرقص، وفي طقوس الحداد تتباطأ لترافق الحزن، وفي الموروث الملحي تستعيد وظيفتها القديمة في إثارة الحماسة وجمع الصفوف.

وبين الفرح والموت، ظل جلد "الدهل" يحمل إيقاع أجيال متعاقبة، وكأن كل ضربة عليه تستعيد جزءاً من ذاكرة مجتمع وجد في الموسيقى وسيلة لرواية حكايته حين لا تكفي الكلمات.



# استقطابات الشرق والغرب

تسلب

الدبلوماسية العراقية  
استقلاليتها

وبينما يرى مراقبون أن بغداد استعادت جانباً من حضورها عبر الوساطة والحوار والمشاريع الاقتصادية، يحذر آخرون من أن سياسة التوازن لم تتحول بعد إلى نفوذ مستقل قادر على حماية المصالح الوطنية وحسم الملفات السيادية العالقة. "توازن بلا هوية"

وفي هذا السياق، يرى رئيس مركز التفكير السياسي وأستاذ الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة بغداد، إحسان الشمري، أن الدبلوماسية العراقية بحاجة إلى تغيير فلسفتها منذ عام 2003، معتبراً أنها لم تنجح في إنتاج مكانة تتناسب مع إمكانات البلاد، بل شهدت تراجعاً في علاقاتها الخارجية خلال مراحل مختلفة. ويقول الشمري لمجلة "فيلي"، إن الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2014 كانت مرحلة "انقطاع شبه تام" في العلاقات الخارجية، فيما شهدت مرحلة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي تحسناً في العلاقات، قبل أن تؤدي حكومة مصطفى الكاظمي دوراً في تقريب وجهات النظر بين السعودية وإيران. ويضيف أن أداء الدبلوماسية تراجع لاحقاً، وأنها لم تعد، في كثير من الملفات، تعبر عن رؤية عراقية مستقلة بقدر ما أصبحت صدى للتجاذبات الخارجية، وهو ما ينعكس سلباً على مصالح البلاد وقدرتها على التأثير في الأزمات الإقليمية.

ويضع الشمري جوهر المشكلة في ما يصفه بأسر الدبلوماسية العراقية بين واشنطن وطهران، قائلاً إن الاعتماد على مبدأ التوازن جعل القرار الخارجي متردداً، بسبب حساب ردود الفعل المحتملة من

فيلي

مرت الدبلوماسية العراقية، منذ عام 2003، بمراحل متباينة بين محاولات استعادة الدور الإقليمي، والانفتاح على الشراكات العربية والدولية، والتراجع تحت ضغط الاستقطابات.



ويخلص عكة إلى أن القضية الجوهرية لا تتمثل في الاختيار بين الشرق والغرب، أو بين واشنطن وطهران، بل في بناء سياسة خارجية عراقية مستقلة تستطيع التعاون مع الجميع وفق المصالح الوطنية. فالتوازن الحقيقي، بحسب رأيه، لا يعني الوقوف في منتصف المسافة بين القوى المتنافسة، وإنما امتلاك القدرة على تحديد الأولويات واتخاذ القرار من دون الخضوع لقيود المحاور.

التجارية، ونقل التكنولوجيا، وتنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط والتأثر بتقلبات أسعاره والتوترات الإقليمية. ويضيف أن نجاح الدبلوماسية لا ينبغي أن يقاس بعدد الزيارات والاتفاقيات وحدها، بل بما تحقّقه من فرص عمل وتنمية واستقرار اقتصادي، مشدداً على أن الوساطة الإقليمية الفاعلة تحتاج إلى استقرار داخلي ومؤسسات قوية وقرار سيادي موحد.

متوازنة لا يعني بالضرورة امتلاك القدرة على التأثير في قرارات الأطراف الأخرى، مؤكداً أن الاختبار الأول للدبلوماسية العراقية يتمثل في تثبيت مبدأ أن العراق ليس ساحة لتصفية الحسابات، وأن علاقاته الخارجية يجب أن تنطلق من أولوياته الوطنية. ويضع عكة الاختبار الثاني في قدرة السياسة الخارجية على تحويل العلاقات والاتفاقيات إلى مكاسب اقتصادية ملموسة، تشمل جذب الاستثمارات، وتوسيع الشراكات

موضحاً أن التحدي لم يعد مجرد الحفاظ على علاقات جيدة مع الأطراف المختلفة، بل توظيف تلك العلاقات لحماية المصالح الوطنية وتعزيز سيادة الدولة. ويقول عكة لمجلة "فيلي"، إن انفتاح بغداد على محيطها العربي والإقليمي والدولي، واستمرار قنوات التواصل مع واشنطن وطهران والعواصم العربية، يمنحان العراق فرصة للمناورة الدبلوماسية، بحكم موقعه الجغرافي وثقله السياسي والاقتصادي. لكنه يحذر من أن الحفاظ على علاقات

العلاقات العربية، من أبرز أدوات السياسة الخارجية العراقية، إلى جانب ما تحقق في ملف إخراج العراق من القيود الدولية المرتبطة بغزو الكويت عام 1990، وفقاً الشمري. هامش مناورة ضيق أما على مستوى المرحلة الحالية، فيرى المحلل السياسي الأردني، حازم عياد، أن تقييم الدبلوماسية العراقية لا يزال مبكراً، في ظل تعقيد البيئة الإقليمية والدولية التي بدأت فيها حكومة الزيدي عملها، وتساعد الاعتماد على الأدوات العسكرية والاقتصادية والعقوبات في إدارة الصراعات.

ويقول عياد لمجلة "فيلي"، إن الدبلوماسية تواجه عالمياً تراجعاً في قدرتها على احتواء الأزمات مع هيمنة لغة المواجهة، فيما يواجه العراق تحديات داخلية تتعلق بترتيب التوازنات السياسية والأمنية، وهي عوامل تؤثر مباشرة في قدرته على التعامل مع دول الجوار والبيئة الإقليمية الأوسع. ويضيف أن الولايات المتحدة تمتلك أدوات ضغط اقتصادية مؤثرة، ما يضيق هامش المناورة المتاح لبغداد في علاقاتها مع واشنطن وطهران ودول المنطقة، خصوصاً مع استمرار التصدع الأمني والسياسي الإقليمي.

ويشير عياد إلى أن بغداد ما زالت تحاول تقديم نفسها بوصفها طرفاً قادراً على التواصل مع مختلف القوى، لكن نجاح هذا المسار يتوقف على قدرتها على ترتيب أوضاعها الداخلية وتوحيد أولوياتها قبل توسيع دورها الإقليمي.

استقلالية القرار من جهته، يرى الخبير في العلاقات الدولية من رام الله، أشرف عكة، أن الدبلوماسية العراقية تمر بمرحلة مفصلية تفرضها التحولات الأمنية والإقليمية والدولية،

الطرفين قبل اتخاذ أي خطوة. وبحسب تقديره، فإن هذا النهج أضعف الهوية المستقلة للسياسة الخارجية العراقية، وقصص قدرة بغداد على لعب دور مؤثر في محيط إقليمي تتكرر فيه الأزمات وتتصاعد فيه الحاجة إلى الوساطات. استعادة الدور العربي وفي المقابل، يقدم أستاذ العلاقات الدولية، حسن الشمري، قراءة أكثر إيجابية لمسار السياسة الخارجية، معتبراً أن العراق حقق إنجازات مهمة منذ عام 2013، سواء على مستوى الإطار القانوني للدبلوماسية أو في استعادة العلاقات العربية وتوسيع الشراكات الإقليمية.

ويشير الشمري خلال حديثه لمجلة "فيلي"، إلى قانون وزارة الخارجية رقم 36 لسنة 2013، الذي حدد أهداف الوزارة، ومنها تعزيز العلاقات مع الدول العربية والمجاورة ودول العالم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ويرى أن التوجه نحو الابتعاد عن سياسة المحاور أتاح للعراق مساحة أوسع لإعادة بناء علاقاته مع محيطه العربي، ولا سيما دول الخليج.

ويضيف أن بغداد استعادت قنوات التواصل مع دول عربية، بينها السعودية، ووسعت علاقاتها مع الولايات المتحدة وإيران في آن واحد، إلى جانب محاولات استعادة دور الوساطة الإقليمية.

ويقول إن التحديات التي واجهها العراق بعد عام 2014، وفي مقدمتها صعود تنظيم "داعش"، دفعت بغداد إلى الاستعانة بالتحالف الدولي بناءً على طلب رسمي من الحكومة العراقية آنذاك، مشيراً إلى أن استعادة الأراضي من التنظيم مثلت إنجازاً أمنياً مهماً.

كما يعدّ الحفاظ على العلاقات مع واشنطن وطهران، بالتوازي مع تطوير





## فيلي :

تتصدر القصور الرئاسية في مركز مدينة تكريت النقاش بشأن مستقبل استثمار المواقع الواسعة وإعادة تأهيلها، في وقت أكدت فيه محافظة صلاح الدين أن الكتاب الموجّه إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء بشأن هذه المواقع يهدف إلى إحياء المنطقة والتخلص من الركام والأنقاض، ولا علاقة له بمسرح جريمة سبايكر..

٢٤٠٠ دونم في تكريت تتصدر المشهد..

فيما يرى سكان ومختصون أن هذه المواقع يمكن أن تتحول إلى مشروع استثماري "كبير" يسهم في تطوير المدينة وتنشيط اقتصادها، شريطة ضمان الشفافية وإبعاد الفساد عن المشاريع.

وقال المكتب الإعلامي لمحافظة صلاح الدين، في توضيح ورد لمجلة "فيلي"، إن المحافظة ترفض أي محاولات تهدف إلى خلط الأوراق وإثارة الملفات الحساسة بأساليب من شأنها المساس بأمن المواطنين واستقرار المحافظة والعراق، أو توظيفها لتحقيق غايات تخدم أجندات مشبوهة.

وأوضح المكتب أن الكتاب الصادر عن المحافظة والموجه إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء بشأن القصور الرئاسية في مركز مدينة تكريت يأتي في إطار السعي إلى إحياء هذه المنطقة وإعادة تأهيلها، والتخلص من الركام والأنقاض، بما يسهم في تطويرها وتحويلها إلى واجهة حضارية تليق بمكانة تكريت، مركز محافظة صلاح الدين، وتعكس صورتها العمرانية وتطلعات أبنائها نحو واقع أفضل.

وأضاف أن المساحة المذكورة في الكتاب تبلغ نحو ستة ملايين متر مربع، أي ما يعادل 2400 دونم، مبيّناً أن الحديث بشأنها يأتي في سياق إعادة التأهيل والإعمار ومعالجة آثار الدمار، بما يخدم المصلحة العامة ويسهم في النهوض بواقع المنطقة.

وشدد المكتب الإعلامي على أن موضوع الكتاب يتعلق بالمواقع الرئاسية وخطط إعادة تأهيلها وتنظيمها، ولا علاقة له بمسرح جريمة سبايكر، محذراً من تحريف مضمونه أو إخراجة عن سياقه الحقيقي، أو الربط بين الملفين من دون أساس يستند إلى مضمون الوثيقة الرسمية.

# استثمار القصور الرئاسية وحماية ذاكرة سبايكر





## استثمار القصور الرئاسية وحماية ذاكرة سبايك

مشروع استثماري محتمل وفي ظل المساحة الواسعة التي تشغلها القصور الرئاسية وموقعها داخل مدينة تكريت، يبرز ملف الاستفادة منها بوصفه أحد الخيارات المطروحة لتطوير الواقع العمراني والاقتصادي في المحافظة، ولا سيما أن إعادة تأهيل المواقع المتضررة يمكن أن تفتح المجال أمام مشاريع مختلفة، وفق ما تسمح به القوانين والضوابط المعتمدة. وقال أحد سكان تكريت، عمر التكريتي، في تصريح لمجلة "فيلي"، إن المواقع الرئاسية التابعة للرئيس العراقي السابق صدام حسين تعد مواقع متميزة، ويمكن تحويلها إلى مشروع استثماري كبير بعيداً عن الفساد في المشاريع.

وأضاف أن أهمية هذه المواقع تكمن في إمكانية الاستفادة منها لإقامة مشروع يسهم في تطوير المدينة وتحريك النشاط الاقتصادي، مع ضرورة أن تكون آليات التنفيذ واضحة وأن تخضع المشاريع للرقابة والشفافية، بما يضمن تحقيق منفعة عامة لأهالي تكريت وعدم استغلال الفرص الاستثمارية لتحقيق مصالح ضيقة. من جانبه، قال المختص في الشأن الاستثماري في تكريت، محمد خليل، في تصريح لمجلة "فيلي"، إن القصور الرئاسية تمثل فرصة يمكن دراسة إمكانية استثمارها وتطويرها بالنظر إلى مساحتها وموقعها، بما يسمح بطرح مشاريع تتناسب مع طبيعة المنطقة وتلبي احتياجات المدينة.

وأشار إلى أن الاستفادة من هذه المواقع تتطلب إعداد رؤية استثمارية واضحة، ودراسة الخيارات الممكنة من الناحيتين الاقتصادية والعمرانية، مع ضمان الشفافية في الإجراءات وإبعاد الفساد عن مراحل التخطيط والتنفيذ، بما يجعل أي مشروع مستقبلي عاملاً مساعداً في تنشيط اقتصاد تكريت وتحسين واقعها.

وأضاف أن أي خطة لاستثمار هذه المساحة، التي تبلغ بحسب المحافظة نحو 2400 دونم، تحتاج إلى تحديد طبيعة الاستخدامات

المتعامل مع مستقبلها يتطلب التمييز بين خطط التطوير وبين ضرورة احترام الذاكرة المرتبطة بالضحايا.

وفي هذا السياق، فإن أي نقاش بشأن إعادة تأهيل المنطقة ينبغي أن يستند إلى معلومات دقيقة، مع مراعاة حقوق عوائل الضحايا

وعدم استباق القرارات الرسمية أو تحميل الكتب الإدارية مضامين لا تتضمنها.

إعادة الإعمار بين التنمية والذاكرة ويرى سكان في تكريت أن إعادة تأهيل القصور الرئاسية يمكن أن تمثل فرصة لإعادة تنظيم مساحة واسعة داخل المدينة،

والاستفادة منها في مشاريع توفر فرص عمل وتدعم النشاط الاقتصادي، إذا ما جرى إعداد خطط واضحة تضمن النزاهة والشفافية. وتبقى مسؤولية الجهات المعنية تحديد طبيعة الخطوات المقبلة، سواء تعلق

الأمر بإزالة الأنقاض وإعادة تنظيم المواقع أو دراسة فرص استثمارها، مع توضيح الإجراءات القانونية والجهات المسؤولة عن التنفيذ والضمانات التي تكفل حماية المال العام.

" الجريمة تمثل "مأساة وطنية وإنسانية كبيرة، ولا يجوز استغلالها في المزايدات أو توظيفها لتحقيق أهداف ضيقة أو الإساءة إلى المحافظة وأبنائها".





أساسية لهؤلاء المبعوثين، غير أن النجاح في حسمها قد يظل بعيد المنال في ظل تشابكات الشرق الأوسط المعقدة. تتداخل المصالح العائلية والعرقية أحياناً كما فعل ريفان سابقاً بتعيين سكرتيرته نمساوية الأصل سفيرة في فيينا".

ويشير إلى أن "الخطر يكمن في تغليب منطق الصفقات على دراسة ملفات المنطقة بعمق، وهو ما جعل خبراء وشخصيات بارزة ترفض مناصب دبلوماسية مؤخراً خشية الظهور بمظهر المتكسبين من نفوذهم".

في المقابل، تدق مراكز الأبحاث ناقوس الخطر إزاء التداعيات المباشرة لهذا النهج على مصداقية واشنطن الإقليمية. وفي هذا السياق، يؤكد الباحث في المركز العربي بواشنطن، رضوان زيادة، مجلة "فيلي"، وجود أزمة حقيقية في الفصل بين العام والخاص.

ويوضح: "هناك تمييز قانوني واضح في أميركا بين المصلحة العامة (Public interest) والمصالح الشخصية (Private interest)، وسلسلة طويلة من القوانين الفيدرالية التي تحارب تضارب المصالح (Conflict of interest)، لكن الإدارة الحالية لا تتعامل مع هذا المبدأ بالحزم والجدية اللازمين".

ويشير زيادة إلى أن هذا التساهل "أثر بشكل بالغ السلبية على قدرة الإدارة ومصداقيتها في مكافحة الفساد داخل دول العالم الثالث، وبشكل خاص دول الشرق الأوسط".

ويشدد على دور الكونغرس الرقابي قائلاً: "ثمة دور محوري للكونغرس عند جلسات تثبيت وتأكيد تعيين السفراء والمبعوثين لمنع أي شبهات فساد مقنعة".

لكن زيادة يرمي بجزء كبير من المسؤولية على كاهل دول المنطقة، مؤكداً: "هذا لا يعفي دول الشرق الأوسط من مسؤولية تقوية مؤسساتها وتحصينها لمنع اختراقها. غير أن الواقع المأساوي يكمن في غياب المؤسسات في بلداننا؛ حيث ترمم أغلب الصفقات بالتراضي وخلف الأبواب المغلقة بعيداً عن أي معايير للشفافية، مما يجعلها بيئة رخوة تستجيب بسهولة لمنطق الصفقات الخارجية الخاصة".

عبر تاريخها. وبالتالي، فإن الدول التي ترغب في التعامل معه تجد نفسها مضطرة للتعامل مع المبعوثين الذين يحظون بثقته شخصياً". ويستدرك بالقول إن إحدى القواعد الكلاسيكية للدبلوماسية تنص على أن "المطلب الأهم لنجاح أي سفير هو أن يعرف عقل وتفكير رئيسه بدقة، وهؤلاء الرجال الذين يثق بهم ترامب يفهمون عقليته بالفعل".

ومع ذلك، يلفت واريك إلى أن هذا النمط قد يواجه جدراً تشريعياً مسدوداً: "إذا تمكن الديمقراطيون من السيطرة على أحد مجلسي الكونغرس أو كليهما في الانتخابات، فيتوقع منهم فرض قيود ورقابة أكثر صرامة على هؤلاء المبعوثين الرئاسيين. سيمتلكون سلطة فتح التحقيقات وطلب الوثائق".

ويضيف أن "هناك بالفعل سجل من جلسات الاستماع أظهرت فيها مخاوف جدية وحقيقية من استغلال مقررين من ترامب لمناصبهم للإثراء الشخصي. لذا، سيكون هذا الملف تحت مجهر واشنطن بمجرد التنام الكونغرس الجديد".

من جانبه، يضع الأكاديمي والمحلل السياسي نبيل ميخائيل هذه التعيينات في سياق تاريخي أوسع، مشيراً لمجلة "فيلي" إلى أن "التعيينات السياسية في السياسة الخارجية هي أحد معالم الدبلوماسية الأميركية منذ صعود واشنطن كقوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية".

ويستحضر ميخائيل مقولة للرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون حين اعتبر أن "المبعوث إلى باريس ولندن يجب أن يكون رجلاً ثرياً ليجاري صحبات الأرباب ويختلط بنخب تلك المجتمعات المخملية".

ويضيف: "هذه التعيينات السياسية قد تكون هشة للغاية؛ فكثير من هؤلاء المبعوثين قد يكونون على جهل تام بالدول التي يُرسلون إليها وبطبيعة قضاياها المعقدة. قد تطفو شهباء الفساد وتتداخل المصالح، لكنها تظل في النهاية نوعاً من المكافآت السياسية لمن يدورون في فلك الرئيس". ويتابع: "هذا الواقع يعزز فكرة (إبرام الصفقات - To strike a deal) كمهمة

ومع عودة الجدل حول أسماء مبعوثين ومقررين من دائرة الرئيس دونالد ترامب، وشبهات تضارب المصالح التي طالت ملفات حيوية مثل مشاريع الطاقة والبنية التحتية في الشرق الأوسط، يبرز تساؤل جوهري: هل تحولت السياسة الخارجية الأميركية إلى منصة لإبرام الصفقات الشخصية؟، وما انعكاس ذلك على عواصم منهكة أصلاً بالفساد وضعف المؤسسات كبغداد ودمشق؟.

ويرى كبير الباحثين في المجلس الأطلسي، توماس واريك، في تصريح خاص لمجلة "فيلي"، أن ما يجري يعكس فلسفة مختلفة جذرياً عن كل الرؤساء الأميركيين المعاصرين، موضحاً: "الرئيس ترامب يفضل الأشخاص الذين يعرفهم ويثق بهم، والذين يعرفونه جيداً بدقة. وبما أنه قادم من عالم المال والأعمال، فإن معظم أصدقائه ينتمون إلى هذا العالم بالذات".

ويشير واريك إلى بعد غير مسبوق في المشهد السياسي الأمريكي، قائلاً: "لقد أبدى ترامب استعداداً لخلط الشأن الحكومي بالأعمال التجارية الخاصة إلى حد لم تشهده أميركا

## فيلي - واشنطن - خاص :

في أروقة العاصمة الأميركية واشنطن، لا تبدو الدبلوماسية هذه الأيام محكومة بأعراف "الضبابية البناءة" أو بروتوكولات السلك الوظيفي الصارمة، بل باتت تُدار بلغة العقود وحسابات الأرباح، حيث تتلاشى الحدود الفاصلة بين المنصب العام والمحفظة الاستثمارية الخاصة.

## دبلوماسية "عقد الصفقات" تضع مبعوثي ترامب للعراق وسوريا تحت مجهر تضارب المصالح







في تصرف غريب وغير منسجم مع مطالب الشعب والرأي العام العراقي جرى تصويت مجلس النواب العراقي على اختيار أربعة نواب لرئيس مجلس الوزراء، كما استحدثت وزارات جديدة في وقت كان الشعب يأمل عكس ذلك تماما، أي تقليل عدد الوزارات وتقليص المناصب في الدولة بسبب الأوضاع المالية الصعبة وزيادة معدلات الفقر والبطالة؛ كما أن البرلمان اختار للمناصب المعنية اسماء غير كفؤة وعليها جدل كبير وبعضهم لا يتمتع بالشرعية على صعيد الشارع العراقي، جرى اختيارهم فيما يسمى "السلة الواحدة" وهو أسلوب توافقي على المناصب ومناف للديمقراطية.

استخفاف برفض الشارع وتوسيع لصناعة الامتيازات

## تضخم المناصب يُفرق العراق

في



## تضخم المناصب يغرق العراق ..

وفي وقت ينتظر فيه الشارع العراقي إجراءات حقيقية، وضبطا للنفقات الحكومية، وإصلاحا إداريا يقلص من تضخم المناصب وترهلها بخاصة مع التحديات الاقتصادية المستمرة ومعدلات الفقر والبطالة وتدهور الخدمات، نرى توسيعا في المناصب السيادية والوزارية التي جرى الادعاء بان مناصب نواب رئيس الوزراء من دون رواتب، ولكن في الواقع الفرصة فتحت لهم استغلالا لمناصبهم للتخطيط للصفقات وعقدها من دون رقابة مالية، ما يديم عمليات الفساد. ان نظام التوافق السياسي والمحاصصة القائم في العراق منذ عام 2003 بين الكتل الكبرى بدلا من التنافس البرلماني التقليدي بين أغلبية حاكمة ومعارضة مراقبة، فشل فشلا ذريعا في الارتقاء بالبلد، وان اللجوء الى آلية السلة الواحدة لإرضاء جميع الأطراف المنتفذة لضمان تمرير الحكومة أو التشكيلات الوزارية، بغض النظر عن الكفاءة المهنية أو المقبولية الشعبية للشخصيات المختارة هو أمر مدمر.

وعندما تتدننى نسب المشاركة في الانتخابات وهو ما جرى في آخر انتخابات عامة، تفقد الطبقة السياسية الشعور بالمساءلة المباشرة من الناخبين، وتصبح الأحزاب منكفئة على حماية مصالحها الحزبية والفتوية الضيقة بدلا من الالتفات لمطالب الجمهور العام، وان استحداث مناصب مثل نواب رئيس الوزراء أو وزارات جديدة غالبا لا يهدف لزيادة الكفاءة الإدارية، بل يستغل أداة لترضية الكتل والأحزاب الحاكمة واستيعاب قياداتها التي لم تحصل على مواقع متقدمة في الانتخابات أو لتقاسم النفوذ وتوسيع دائرة القرار بالمحاصصة. في الظروف المالية الحرجة، يفترض أن تتجه الدول نحو ترشيد الإنفاق، لكن الاعتبارات السياسية و المحاصصاتية في العراق غالبا ما تعلقو على الاعتبارات الاقتصادية والتنموية؛ وإن استمرار الفجوة بين الشارع

و صناع القرار يضع النظام السياسي أمام تحديات استقرار بنوية، لا تعالجه صفقات مشبوهة اثبتت الاحداث فشلها في الارتقاء بالبلد، ولن يجري أي حل او ارتقاء بمصير البلاد الا باستعادة ثقة المواطنين بالعملية الديمقراطية عبر قوانين انتخابات عادلة تضمن تمثيلا حقيقيا ومحاسبة صارمة للمقصرين، وتفعيل دور المعارضة النيابية والإعلام الحر في كشف وتعرية آليات المحاصصة.

ان تظاهرات الخريجين وتداعيات انخفاض قيمة الدينار ليست مجرد مطالبات فئوية، بل هي تعبير عن خلل بنيوي عميق في إدارة الدولة واقتصادها، اذ يرتبط انخفاض قيمة الدينار العراقي بسياسات مالية ومعدلات سوق غير مرنة، إلى جانب القيود والإجراءات الدولية المتعلقة بحركة التحويلات المالية والشفافية. ونتيجة لذلك، يتحمل المواطن

الفقر وذو الدخل المحدود والطبقة المتوسطة التكلفة الأكبر بالتضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية، فيما يخرج التعليم العالي سنويا عشرات الألوف من الشباب من دون تواجد سوق عمل حر أو قطاع خاص قادر على استيعابهم، ويسبب الشلل في القطاعات الإنتاجية بخاصة في الصناعة والزراعة، لم يعد التوظيف الحكومي الملاذ الممكن بسبب الترهل والضغط المالية، مما ولد صدمة كبيرة لدى فئة الخريجين.

لقد تحول العراق على مدى عقود إلى ساحة لتصفية الحسابات والنفوذ الإقليمي والدولي، وهذا التدخل الخارجي يتجاوز السياسة ليصل إلى توجيه القرار الاقتصادي والتأثير في التشكيلات الحكومية ومسارات التشريع، و عندما يصنع القرار السياسي تحت مظلة المحاصصة والضغط

الخارجية، يصبح المسؤولون أقرب لإرضاء الفاعلين الخارجيين وحماية شبكات النفوذ بدلا من حماية حقوق المواطن واستقرار الاقتصاد المحلي. ان السلوك القمعي تجاه التظاهرات السلمية للخريجين أو المتأثرين بالأوضاع المعيشية يعكس خشية الطبقة الحاكمة من تحول هذه الاحتجاجات إلى موجات تغيير سياسي أوسع كما حدث في محطات سابقة مثل تشرين 2019. و بدلا من استيعاب الشباب وطاقتهم وتحويل غضبهم إلى محرك لإصلاح اقتصادي حقيقي، يؤدي القمع إلى زيادة الفجوة وإحساس الأجيال الجديدة بالاغتراب واليأس في داخل وطنهم. إن الاستمرار في تجاهل المطالبات المعيشية واستعمال القمع لم ينفع على المدى الطويل في أي تجربة تاريخية، كما ان

الضغط الاقتصادي المتزايد إلى جانب الانسداد السياسي يخلق حالة من الغليان المستمر، ولا يمكن الخروج من هذا المأزق إلا عبر تحييد التدخلات الخارجية وجعل المصلحة الوطنية العليا هي المحرك الأساسي لإدارة الدولة، و الانتقال من اقتصاد الربع وتوزيع الوظائف الجوفاء إلى تنشيط القطاع الخاص ودعم القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والاستثمار الحقيقي، واحترام حق التظاهر السلمي والاستماع لأصوات الخريجين والمطالبين بحياة كريمة بصفتهم قوة نهوض بالبلد وليسوا تهديدا أمنيا، واساس ذلك كله، إقامة نظام سياسي ديمقراطي حقيقي على انقاض النظام الحالي الذي يجب ان يجري إصلاحه في اقل تقدير لإدارة البلد بصورة حضارية وإعادة بنائه واعماره.





## من تفجير فندق "القناة" إلى السيادة..

# رحلة دبلوماسية مع ٢٢ عاماً من تحولات العراق

فيلي

من تفجير فندق القناة في  
صيف عام 2003، الذي أودى  
بحياة الممثل الخاص للأمين  
العام للأمم المتحدة سيرجيو  
فييرا دي ميلو وعشرات  
العاملين الدوليين، إلى إغلاق  
بعثة الأمم المتحدة لمساعدة  
العراق (يونامي) في نهاية  
عام 2025، تمتد رحلة حافلة  
بالأحداث والتحولات التي  
رسمت ملامح العراق الحديث.

يستعيد الدبلوماسي والمتحدث الأممي السابق عبد الحميد صيام، في حديثه لمجلة "فيلي"، محطات من مسيرة استمرت أكثر من عقدين، عاصر خلالها العراق في واحدة من أكثر مراحل دموية وتعقيداً متوقفاً عند تداعيات الغزو، وتحديات بناء الدولة، ومستقبل الدور الأممي، وصولاً إلى مؤشرات التعافي واستعادة السيادة.

النجاة من الموت يعود صيام بذاكرته إلى الأشهر الأولى التي أعقبت غزو العراق عام 2003، حين وصل إلى بغداد ضمن أوائل العاملين في طاقم الأمم المتحدة، في وقت كانت فيه العاصمة تعيش اضطراباً أمنياً واسعاً، وسط انتشار القوات الأميركية وتصاعد أعمال العنف والاعتقالات والتفجيرات.

ويقول

إن التحركات اليومية للعاملين الدوليين كانت تخضع لقيود أمنية مشددة، في ظل المخاطر التي أحاطت بمقر البعثة الأممية في فندق القناة.

لكن يوم 19 آب/أغسطس 2003 بقي المحطة الأكثر قسوة في ذاكرته، حين استهدف تفجير انتحاري مقر الأمم المتحدة، في هجوم أودى بحياة 22 من موظفيها، بينهم الممثل الخاص للأمين العام سيرجيو فييرا دي ميلو.

ويروي صيام كيف نجا من التفجير، فيما قتلت زميلة كانت قد

جلست في مكتبه لتتولى مهامه نيابة عنه لمدة أسبوعين، في واقعة تركت أثراً عميقاً في حياته المهنية والإنسانية.

ووثق المتحدث الأممي، تجربته لاحقاً في كتابه "ذلك اليوم العصيب"، قبل أن يواصل توثيق خبراته الدبلوماسية والميدانية في مناطق النزاع من خلال كتابه "السير عبر حقول من الألغام".

نهاية المهمة

ويستعرض صيام مسار بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، التي أنشئت لدعم البلاد في مرحلة ما بعد الغزو، واستمرت في أداء مهامها لمدة 22 عاماً، قبل أن تغلق رسمياً في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، بإشراف ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق محمد الحسان.

ويرى أن انتهاء مهمة البعثة السياسية لا يعني انسحاب الأمم المتحدة من العراق، بل يعكس انتقال البلاد إلى مرحلة باتت فيها مسؤولية إدارة شؤون الدولة والقرارات السيادية تقع على عاتق مؤسساتها الوطنية.

ويوضح أن المنظمات الأممية التنموية والإنسانية، ومنها منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، تواصل عملها في العراق، إلى جانب الآليات المعنية بالتحقيق في الجرائم المرتكبة في سنجار.

ويكمن التحول الأساسي، بحسب صيام، في طبيعة الدور الأممي؛ إذ باتت المساعدة الفنية والرقابة الانتخابية متاحين وفقاً لاحتياجات العراق وطلباته، فيما أصبحت إدارة الدولة وتحديد أولوياتها من مسؤولية العراقيين أنفسهم.

الفساد وحصر السلاح وعن التحديات التي تواجه العراق، يشير صيام إلى أن الفساد يمثل معضلة

دولية، لكنه تفاقم في البلاد خلال السنوات الأولى التي أعقبت عام 2003، وألقى بظلاله على مؤشرات النزاهة ومؤسسات الدولة.

ويشدد على أن تفكيك شبكات الفساد وملاحقة الجهات المتورطة فيه يقعان ضمن مسؤولية الدولة ورئاسة الوزراء، محذراً من إسناد مهام مكافحة الفساد إلى أشخاص متورطين فيه، ومؤكداً أن معالجة هذه الظاهرة تتطلب إرادة سياسية داخلية وإجراءات حازمة.

وعلى الصعيد الأمني، يرى صيام أن العراق لم يعد بحاجة إلى التحالفات الدولية لمكافحة الإرهاب، معتبراً أن القوات الأمنية باتت قادرة على التعامل مع الجيوب المتبقية للتنظيمات الإرهابية، ولا سيما في المناطق الحدودية، بعد تفكيك هياكلها الرئيسية.

أما بشأن سلاح الفصائل المسلحة، فيلفت إلى أن الحكومة تتبع مسار الحوار والتفاوض لإقناع الجماعات المسلحة بدمج عناصرها في مؤسسات الدولة الأمنية، بما فيها الجيش والشرطة.

ويؤكد أن التحدي الأساسي يتمثل في ترسيخ ثقافة مجتمعية بأن الاستقرار المستدام لا يتحقق إلا من خلال دولة تحتكر استخدام القوة وفقاً للقانون، بما يضمن الأمن للأجيال المقبلة.

تحديات مستمرة ويختتم صيام رؤيته بالقول إن العراق، رغم استمرار الملفات المعقدة والتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية، أظهر مؤشرات على التعافي، من خلال عودة المهجرين، واستمرار الاستحقاقات الانتخابية، وتحرك الدورة الاقتصادية، واستمرار الإيرادات النفطية.

وتعكس هذه المؤشرات، وفق رؤيته، انتقال العراق تدريجياً من مرحلة الوصاية الدولية المرتبطة بظروف ما بعد الغزو إلى مرحلة أوسع من إدارة شؤونه الداخلية واستعادة دوره بوصفه دولة فاعلة تمتلك قرارها.

وبين ذاكرة تفجير فندق القناة وما تلاه من سنوات العنف والتحولات، يخلص صيام إلى أن مسيرة العراق لا تزال مفتوحة على تحديات كبيرة، لكنها تحمل في الوقت نفسه فرصاً لتعزيز مؤسسات الدولة وترسيخ الاستقرار والسيادة.



## بين التجاوز والتعطيل..

# "دستور العراق" يواجه التعديل

فيلي:

يتفق خبراء قانونيون ومحللون وسياسيون على أن معضلة جمود نصوص الدستور العراقي الصادر عام 2005 وشروطه الإجرائية المعقدة تقف عائقاً أمام حسم التعديلات الدستورية وتجاوز الانسداد السياسي المتكرر، وسط انقسام محتدم حول أولوية تعديل النصوص المأزومة أو التزام القوى النافذة بتطبيق الأحكام النافذة والمعلقة.

وتجددت أزمة التعديلات الدستورية عقب دعوة صريحة وجهها رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان، الخميس الماضي، طالب فيها بمراجعة الأحكام الدستورية وتحديث التشريعات لمعالجة الإشكالات المتكررة التي عطلت الاستحقاقات الوطنية، وفي مقدمتها آليات تشكيل الحكومات وتحديد "الكتلة النيابية الأكثر عدداً".

عقبه الجمود الدستوري وتكمن العقبة الأولى أمام تغيير قواعد اللعبة السياسية في البنية الفقهية للدستور ذاته؛ إذ يوضح الباحث القانوني علي التميمي أن الدستور العراقي يُصنّف ضمن الدساتير الجامدة التي لا تخضع للتعديل بالأغلبية البسيطة، بل عبر مسار إجرائي محدد بالمادتين (126) و(142). ويؤكد التميمي لمجلة "فيلي"، أن قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (54/اتحادية/2017) جعل المادة (142) المدخل الإلزامي لأي تعديل.

ويوضح أن "المسار التشريعي أمام طريق واحد يبدأ بإعادة إحياء تقرير لجنة التعديلات البرلمانية لعام 2009 — الذي تضمن تعديل 50 مادة ومُجمد بقرار سياسي — وتمريه بالأغلبية المطلقة للنواب، قبل رفعه للاستفتاء الشعبي شريطة عدم رفضه من ثلثي المصوتين في 3 محافظات". ويُشدد التميمي على أن هذا الاشتراط الأخير (فيتو المحافظات) يجعل التعديل العراقي من أصعب التعديلات الدستورية عالمياً. من جانبه، ينبه الباحث والأكاديمي علاء نجاح إلى أن "المادتين 126 و142 تجعلان أي محاولة لتغيير النصوص أقرب إلى صراع مصالح بين الكيانات السياسية، لا سيما عند الخوض في صلاحيات الأقاليم، والموارد الطبيعية والنفطية، وحسم هوية المناطق المتنازع عليها وفي مقدمتها كركوك". ويضيف نجاح لمجلة "فيلي"، أن الإصلاح

يقتضي اعتماد مسارات تدريجية قابلة للرقابة، تضمن الشفافية وتستجيب للالتزامات العراق الدولية في مجال حقوق الإنسان وتضمن استقلالية القضاء. جدلية النظام والكتلة

وعلى صعيد مفاصل الحكم، أثار تفسير المحكمة الاتحادية الصادر عام 2010 للمادة (76) جدلاً استمر لسنوات، وفي هذا الصدد، يرى أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية عصام الفيلي أن "التفسير القضائي لعام 2010 حرف مفهوم (الكتلة الأكبر) من القائمة الفائزة بالانتخابات إلى الكتلة التي تشكل بعدها داخل البرلمان، مما كرس هيمنة المكون الواحد وجعل العملية السياسية تدور في دوامة مفرغة".

ويضيف الفيلي لمجلة "فيلي"، أن النظام السياسي بحاجة إلى تعديل يتيح انقسام القوى النيابية إلى أغلبية حاکمة ومعارضة كما طرح زعيم التيار الوطني الشيعي مقتدى الصدر، معالجة لشرط تصويت ثلثي البرلمان لانتخاب رئيس الجمهورية الذي أوجد ما يشبه "الثلث المعطل" في لبنان. ويرى أن الطموح لتغيير شكل النظام يصطدم بغياب الثقة ورغبة بعض الأطراف في إقحام فقرات لحظية أثرت على مسار التوافق.

وفي سياق البحث عن بدائل لتجاوز المحاصصة، يشير علي التميمي إلى أن التجربة أثبتت عجز النظام البرلماني بصيغته الحالية.

ويدعو إلى تبني النظام المختلط (على النموذج الفرنسي) كخيار أكثر واقعية؛ حيث يُنتخب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب بصلاحيات واسعة (تعديلاً للمادة 73)، بينما يتولى رئيس الوزراء المكلف من البرلمان إدارة الحكومة، إلى جانب ضرورة معالجة المادة (140) المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها والتي انتهت مهلتها عام 2007.

وفي الاتجاه ذاته، يرى المحلل السياسي صباح العكيلي أن الظروف الاستثنائية التي رافقت صياغة الدستور عام 2005 تحت مظلة الاحتلال الأمريكي تركت ثغرات وفراغات كثيرة.

ويشير العكيلي خلال حديثه لمجلة "فيلي"، إلى أن "اللجنة البرلمانية التي شكلت تحت ضغط حراك تشرين عام 2019 طرحت مقترحات للتحويل نحو نظام شبه رئاسي". لكن العكيلي يربط نجاح أي خطوة بتوفر الإرادة التوافقية الشاملة، مؤكداً أن "التعديل يتطلب حتي مواكبة المتغيرات والتجارب الدولية، بيد أنه يصطدم دائماً بشرط الإجماع البرلماني والشعبي".

التطبيق قبل التعديل على الضفة الأخرى، يبرز موقف مياين ينظر بشكوك حيال جدوى هذه الدعوات في الوقت الراهن، حيث يرى المحلل السياسي في أربيل محمد زنكنة أن المشكلة لا تكمن في صياغة النص الدستوري بل في امتناع بغداد والقوى النافذة عن تطبيقه والتعامل معه بانتقائية.

ويكشف زنكنة لمجلة "فيلي"، عن وجود "أكثر من 55 مادة دستورية معطلة أو متجاوز عليها، وفي مقدمتها المادة 140 والقوانين الاتحادية المنظمة للبنية الفيدرالية وفي مقدمتها قانون النفط والغاز وقانون مجلس الاتحاد (المادة 65)". ويعتبر في الختام أن إثارة هذا الملف بين الحين والآخر مجرد "فقاعة سياسية" لإشغال الشارع، مشدداً على أن التعددية المكونتية وغياب التوافق يمنعان الاتفاق على آلية موحدة للتعديل، وأن المطلوب أولاً هو قرار من المحكمة الاتحادية يحدد حجم البنود المطبقة فعلياً مع توفر إرادة سياسية حقيقية للتنفيذ قبل الشروع في أي مسار لتعديل النص الدستوري.





## وزارة الذكاء الاصطناعي بالعراق.. فكرة بلا قرار وجاهزية غائبة

فيلي

يؤكد متخصصون أهمية الاستثمار في الذكاء الاصطناعي لتطوير مؤسسات الدولة العراقية، لكنهم يشددون على ضرورة هيئة البنية التحتية والكوادر والبيانات قبل التوسع المؤسسي، في وقت يقول فيه نائب في البرلمان إن مجلس النواب لم يتلق حتى الآن أي مقترح رسمي بشأن استحداث وزارة متخصصة، وسط جدل بشأن كلفة الوزارات الجديدة وألويات الإنفاق الحكومي.

ويأتي النقاش بعد تداول مقترحات سياسية لاستحداث وزارات جديدة وفصل وزارة الثقافة والسياحة إلى وزارتين، في ظل ضغوط مالية ودعوات إلى ترشيد النفقات وإعادة هيكلة الجهاز الحكومي، فيما لم يتضح بعد ما إذا كانت فكرة وزارة الذكاء الاصطناعي ستتحول إلى مشروع حكومي رسمي. مقترح بلا قرار

وفي هذا السياق، يقول عضو لجنة الكهرباء والطاقة النيابية ورئيس كتلة النهج الوطني النيابية، حسن وريوش الأسدي، إن موضوع استحداث وزارة للذكاء الاصطناعي لم يُطرح بشكل رسمي داخل مجلس النواب.

ويضيف الأسدي لمجلة "فيلي"، إن إنشاء وزارة بهذا التخصص يتطلب هيكليّة إدارية ونظام عمل واضح، معتبراً أن الظروف الاقتصادية الحالية ومبدأ

التقشف لا يشجعان على استحداث وزارات أو فصل وزارات قائمة.

ويشير إلى إمكانية إدارة ملف الذكاء

يمكن أن يساعد العراق على مواكبة التحولات التكنولوجية العالمية، لكنه يتطلب تقييماً واقعياً لقدرات البلاد في مجالات البنية التحتية والاتصالات والتعليم وتكامل البيانات. ويقول متعب لمجلة "فيلي"، إن نجاح هذا التوجه يستلزم رؤية تدريجية تحدد الأولويات وفق الإمكانيات المتاحة، وتستفيد من الجامعات ومراكز البحث العلمي، إلى جانب تطوير المهارات الرقمية وتأهيل الكوادر المتخصصة.

ويضيف أن الذكاء الاصطناعي يتيح فرصاً لتطوير الإعلام والتعليم والخدمات الحكومية، لكنه يطرح تحديات تتعلق بدقة المعلومات والتضليل الرقمي وحماية البيانات.

ويشدد على أن نجاح المشروع لا يتحقق بمجرد إنشاء وزارة أو مؤسسة جديدة، بل بقدرتها على تحويل الخطط إلى تطبيقات عملية، تستند إلى بنية تحتية مناسبة وتمويل مستدام وكفاءات وطنية ومؤشرات واضحة لقياس النتائج.

التجارب الدولية

بدوره، يقول الباحث والأكاديمي، سيف الكرعاوي، إن التجارب الدولية لا تقدم نموذجاً موحداً لإدارة الذكاء الاصطناعي، مشيراً إلى أن بعض الدول دمجه مع ملفات التحول الرقمي والحكومة الإلكترونية والاتصالات، فيما اعتمدت دول أخرى أطر عمل وطنية مشتركة بين مؤسسات متعددة.

ويوضح الكرعاوي لمجلة "فيلي"، أن كازاخستان أنشأت وزارة الذكاء الاصطناعي والتنمية الرقمية، وهي مؤسسة تتولى ملفات تشمل الحكومة الإلكترونية والبيانات والاتصالات والأمن المعلوماتي، فيما تتولى الإمارات الملف من خلال وزير دولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بُعد، وليس وزارة مستقلة مخصصة للذكاء الاصطناعي وحده.

وفي الولايات المتحدة، أعلنت الإدارة الأمريكية في 22 تموز/ يوليو 2026 التزامات اتحادية تتجاوز خمسة مليارات دولار لدعم مبادرة "Genesis"، المخصصة لتوظيف الذكاء الاصطناعي



الحكومية، أن 19 مؤسسة فقط من أصل 64 مؤسسة شملها التقييم تمتلك خططاً واضحة لرفع جاهزيتها في هذا المجال. وتُظهر بيانات المركز، وفقاً لما ينقل الكرعاوي، أن النسخة المحدثّة من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي أعدت تمهيداً لإرسالها إلى الوزارات والهيئات، بعد إعداد نسخة أولية وتحديثها وفق متطلبات وزارة التخطيط. ويطرح ذلك، بحسب الكرعاوي، تساؤلات بشأن الأولويات التي ينبغي أن تسبق استحداث وزارة مستقلة، وفي مقدمتها تطوير مراكز البيانات والقدرات الحاسوبية، ورقمنة المؤسسات الحكومية، وتأهيل الكفاءات ودعم البحث العلمي.

ويقول إن النقاش ينبغي أن يتجاوز تسمية المؤسسة إلى تحديد موازنتها وأوجه الإنفاق فيها، وما إذا كانت الموارد ستُوجّه إلى بناء القدرات التقنية والبحثية أم إلى إنشاء هيكل إداري جديد يضم مناصب ومديريات ومخصصات تشغيلية.

ويخلص إلى أن استكمال التحول الرقمي وتكامل قواعد بيانات الدولة يمكن أن يشكل أساساً لتوسيع استخدام الذكاء الاصطناعي، معتبراً أن السؤال الأهم هو مدى جاهزية المؤسسات العراقية للاستفادة من هذه التقنيات قبل إنشاء جهاز إداري مستقل لإدارتها.

جدير بالذكر أن العراق يحتل المرتبة الـ 12 عربياً والـ 107 عالمياً في مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي من بين 188 دولة في العام 2024، وفق تقرير أعدته مؤسسة "أوكسفورد إنسايتس" في آذار/ مارس 2025.

وأوضح التقرير أن العراق حصل على 40.91 نقطة من أصل 100 نقطة، مبيّناً أن مؤشر الحكومة حصل على 32 نقطة، ومؤشر التكنولوجيا على 35.87 نقطة، ومؤشر البيانات والبنية التحتية على 54.25 نقطة.

في البحث العلمي، بمشاركة أكثر من 15 وكالة اتحادية، وفقاً للكرعاوي. ويلفت الانتباه إلى أن هذا المبلغ لا يمثل إجمالي الاستثمارات الأميركية في الذكاء الاصطناعي، بل تمويل المبادرة وتوسيع نطاقها، وفق الإعلان الرسمي.

وفي المنطقة، تستهدف الاستراتيجية الوطنية السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي جذب استثمارات تقارب 75 مليار ريال، وتأهيل أكثر من 20 ألف متخصص وخبير، ودعم إنشاء أكثر من 300 شركة ناشئة في المجال، بحسب الباحث.

ويرى أن هذه التجارب تبرز أهمية بناء منظومة متكاملة للبيانات والبحث والتطوير والتحول الرقمي، بدلاً من التركيز على إنشاء وزارة تحمل اسم التكنولوجيا وحدها.

متطلبات التحول الرقمي وفيما يتعلق بواقع العراق، يشير الكرعاوي إلى أن المركز الوطني العراقي للذكاء الاصطناعي يذكر في بياناته المنشورة بشأن قياس جاهزية المؤسسات



هذه الرحلات المرعبة التي تحولت إلى قوارب موت دورية ليست مجرد مغامرة عابرة، بل هي هرب قسري تفرضه حزمة معقدة ومتشابكة من الأزمات.

ومن أهم الأسباب التي تدفع العراقيين لركوب هذه الأخطار، الانسداد الاقتصادي والبطالة المزمنة، إذ يعاني السوق المحلي من عجز هيكلي في استيعاب مئات الآلاف من خريجي الجامعات والمعاهد سنوياً وكذلك بقية الأيدي العاملة، في ظل سيطرة اقتصاد الريع وغياب القطاع الخاص الحقيقي القادر على توفير بيئة عمل مستقرة ومجزية.

و حتى بالنسبة للعاملين في القطاع الحكومي أو شبه الحكومي، أدت تقلبات سعر الصرف والتضخم المتسارع إلى تراجع القيمة الشرائية للرواتب، مما يجعل تأمين متطلبات الحياة الأساسية هما يومياً مضيئاً.

و تعاني المدن العراقية، وبخاصة أطراف العاصمة والمحافظات، من تدهور حاد في شبكات المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، والكهرباء، والنقل العام، والخدمات الصحية، و تعيش عائلات بأكملها هاجس غياب بيئة آمنة ونظيفة ومستقرة لتربية الأبناء، مما ينشئ شعوراً عاماً بأن البقاء في العراق يعادل حرقاً بطيئاً للفرص وإضاعة السنوات.

يفقد قطاع واسع من الشباب الثقة في إمكانية حدوث إصلاح حقيقي يغير واقعهم المعيشي أو يمنحهم كرامة إنسانية ووظيفية تعتمد على الكفاءة لا على الولاءات الضيقة فتحوّلت الهجرة غير النظامية، على خطورتها البالغة، في وجدان اليائسين إلى خيار عقلاني في مواجهة واقع يرونه جامداً ومغلقاً بالكامل، إذ يظهر الموت في البحر أهون بنظر البعض من الاستمرار في حياة بلا أفق. وتستغل شبكات الجريمة المنظمة للتهريب حالة اليأس العام، وتقوم بترويج صورة ذهنية خادعة ومبالغ فيها عن سهولة الحصول على اللجوء وفرص العمل والرفاه في الدول الأوروبية، متجاهلة تماماً المخاطر المميتة وقسوة القوانين الأوروبية الجديدة، وصعود اليمين العنصري. إن هذه المآسي المتكررة على شواطئ اليونان وليبيا وغيرها ليست مجرد أخبار عابرة، بل هي ناقوس خطر دائم يترجم حجم الفجوة الهائلة بين طموحات جيل كامل. بل أكثر من جيل إذ يفكر حتى كبار السن بالهجرة. وواقع محاصر بالأزمات. ان الشباب والعائلات لا يفرون من البلد حباً بالمخاطرة أو رغبة في المجهول، بل يهربون من غياب الأفق. ومتى ما أُعيد بناء هذا الأفق، تتراجع رغبة المغامرة بالروح، ولتحقيق ذلك، تتطلب المعالجات حزمة شاملة تقترن بالجدية والإرادة الإدارية والسياسية، من ذلك تفعيل القطاع الخاص والتمويل الصغير وتنشيط ودعم الزراعة، وإنهاء هيمنة الوظيفة الحكومية كملجأ أخير للشباب، بحماية

## فيلي:

إن مأساة غرق شقيقين عراقيين في مياه بحر "ايجه" مقابل السواحل اليونانية في أثناء محاولتهما الهجرة غير النظامية نحو أوروبا بحثاً عن حياة أفضل، وقبل ذلك الاخبار عن غرق 18 عراقياً قرب السواحل الليبية وحوادث الموت المتكررة في البحر، تعكس وجعاً متعمقاً ومرارة حقيقية تعيشها أعداد غفيرة من الشباب والعائلات في العراق.

على خط الموت:

# غرق جديد يجدد جراح الهجرة العراقية الأبدية



المنتج المحلي، وتسهيل إجراءات تأسيس الشركات الناشئة، وتوفير قروض ميسرة حقيقية بعيدا عن الروتين والعمولات للشباب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يتوجب تبسيط المعاملات وتخليصها من البيروقراطية المعقدة والابتزاز الإداري، لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في قطاعات كثيفة العمالة مثل الصناعة التحويلية، الزراعة الحديثة، والسياحة، و تحديث المناهج الجامعية والمهنية لتركز على مهارات التكنولوجيا، واللغات، والمهن

الفنية المتطورة، مما يجعل الخريج يتمتع بقيمة سوقية تؤهله للعمل الفوري من دون الحاجة لانتظار التعيين الحكومي. يجب تقديم تحسينات ملموسة وسريعة في قطاعات لا غنى عنها للحياة اليومية مثل الكهرباء، و المياه الصالحة للشرب، وشبكات الصرف الصحي، والنقل العام وانشاء الحدائق والمتنزهات وفضاءات الالعاب في المناطق السكنية، فتحسين هذه الخدمات يعيد للمواطن الشعور بأن مدينته صالحة للسكن والاستقرار العائلي. وعندما يطمئن المواطن إلى وجود مستشفى

حكومي يقدم خدمة لائقة، ومدرسة مجهزة تضمن مستقبلا محترما لأبنائه، تزول أهم الدوافع التي تجعل العائلات تخاطر بكل ما تملك للهجرة بحثا عن بيئة آمنة للأطفال. ويتوجب توسيع وتوجيه الرعاية الاجتماعية لتصل إلى الفئات الأكثر هشاشة والفقراء، مع ربط الدعم ببرامج تدريب وتأهيل تحول المتلقي من حالة الاتكال إلى حالة الإنتاج. يجب تفكيك شبكات المحسوبية والوساطة في التوظيف والترقية والفرص الاستثمارية. عندما يشعر الشاب أن جهده ومؤهلته

هي المعيار الوحيد لنجاحه، يستعيد الأمل في إمكانية بناء مستقبله في داخل بلده، يصاحب ذلك توفير بيئة قانونية تحمي أصحاب المهن والمحال والأعمال الصغيرة من التنمر و التجاوزات غير القانونية، مما يمنح استقرارا نفسيا واقتصاديا للمستثمر الصغير. و من الضروري ملاحقة الجريمة المنظمة التي تتاجر بأرواح الشباب وتخدعهم بمسارات هجرة آمنة ومستقبل وردي غير واقعي، مع ابراز التحديات القانونية والمعيشية القاسية التي تواجه المهاجرين غير النظاميين في أوروبا حاليا،



”

" عندما يكون الشارع مهياً للغليان والاحتقان، وتكون قوارب الموت هي الخيار البديل، تصبح الإجراءات الإسعافية السريعة ضرورة أمنية وإنسانية ملحة لكسر حلقة اليأس ومنح الناس بصيص أمل ملموس. "

و تسليط الضوء في الوقت نفسه على قمم النجاح والفرص التي يمكن اقتناصها محليا عند توفر الإرادة والدعم. ولكن الحلول الاستراتيجية بعيدة المدى، ورغم أهميتها القصوى، لا تطعم جانعا ولا تمنح شابا عاطلا أو حائرا طوق نجاة في اللحظة الراهنة. عندما يكون الشارع مهياً للغليان والاحتقان، وتكون قوارب الموت هي الخيار البديل، تصبح الإجراءات الإسعافية السريعة ضرورة أمنية وإنسانية ملحة لكسر حلقة اليأس ومنح الناس بصيص أمل ملموس. ويمكن تلخيص هذه الخطوات الإسعافية العاجلة التي تمنح فورا، وتخفف ضغط الشارع بمجموعة اجراءات في مقدمتها امتصاص بطلالة الخريجين والشباب فورا بتعيينهم بحسب الاقدمية وبالتدريج، حتى نعطي الأمل لمن تبقى منهم من غير تعيين، ويتوجب تسوية أوضاع العاملين بعقود وأجور يومية وتحويلهم إلى درجات تثبت حقوقهم الوظيفية، لقطع دابر القلق المعيشي المستمر لديهم ولعائلاتهم، وتوفير فرص عمل فورية في مشاريع البنى التحتية الخدمية، والتشغيل "الاشراقي" أو الميداني المؤقت بحد أدنى للأجور ضمن الحد الأدنى للعيش الكريم ريثما يستوعب السوق. كما يجب توسيع مظلة الحماية الاجتماعية بشمول الأسر الفقيرة والعاطلين عن العمل الحقيقيين برواتب الرعاية الاجتماعية من

دون تعقيدات بيروقراطية طاحنة، و دعم وتأمين السلة الغذائية بانتظام وثبات لتتحصن العائلات ذات الدخل المحدود في وجه تقلبات الأسعار والتضخم اليومي. ومن الاجراءات الواجبة، التركيز على المناطق الفقيرة والأطراف التي تتركز فيها عادة خيارات الهجرة، عبر إصلاح شبكات المياه، و تحسين واقع الكهرباء المحلية، وتعبيد الطرق وإنارة الأحياء، وانشاء الحدائق، فالشعور بالاهتمام الحكومي المباشر يغير النفسية العامة للشارع بشكل ملحوظ، ويجب تأمين الأدوية المزمنة والمستلزمات الأساسية في المستشفيات الحكومية المجانية، لتخفيف العبء المالي القاسي الذي تفرضه المستشفيات الاهلية على العائلات المتعففة والمرضى وكبار السن. إن اتخاذ هذه التدابير الفورية لا يحل جميع مشكلات البلد المزمنة، لكنه يمثل "مسكنا" استراتيجيا يكسب الوقت للحكومة والمجتمع، ويحول دون الانفجار الاجتماعي أو تفاقم حالات الانتحار والهجرة غير النظامية. عندما يشعر المواطن بأن الدولة تشعر بوجعه وتتحرك لإنقاذه اليوم قبل الغد، يتراجع شعور العزلة ويحل محله الأمل في إمكانية الإصلاح. خطوة كهذه تتطلب بالطبع جرأة مالية وإدارية، وإرادة حقيقية لترشيد الإنفاق وتحويل الموارد نحو الشرائح الأكثر هشاشة.



القانونية وتفعيل قنوات الإبلاغ الآمن وتجريم سرقة الأدوية الحكومية والمستلزمات الطبية وعدها "خيانة عظمى" لما تمثله من تهديد مباشر لحياة الناس، مع توفير نظام حماية فعلي للمبلغين من الملاكات الطبية النزيهة التي ترغب بكشف الفساد من دون التعرض للتهديد. ويتوجب إصلاح نظام الدعم الدوائي للفقراء بضمن توفير حصص كافية وثابتة للمرضى المسجلين في قوائم الرعاية الاجتماعية وذوي الدخل المحدود بوساطة بطاقات تعريفية ذكية تضمن حصولهم على حقهم الدوائي حصرا من دون الحاجة للجوء للسوق السوداء.

إن المشكلة الحقيقية لم تك يوما في غياب الحلول الفنية أو العجز عن ابتكار المعالجات، بل في فجوة الإرادة السياسية وهيمنة منطق المحاصصة والتقاسم الذي يعطل إنفاذ القانون، ويجعل المؤسسات الرقابية والخدمية رهينة لتوازنات القوى السياسية لا لمصلحة السكان.

عندما يكون المسؤول الأول أو الوزير منشغلا بإرضاء الكتلة أو الحزب الذي جاء به، تصبح الإصلاحات الجذرية مثل لأتمتة الشاملة وربط سلاسل الإمداد تهديدا لمصالح شبكات النفوذ والفساد المستفيدة من استمرار الفوضى الإدارية، فالشفافية التحتية التي يجب تطبيقها تكشف أماكن الخلل وتغلق منافذ الهدر والسرقة، وهذا ما تخشاه تلك الشبكات تماما.

من هنا، تكتسب الزيارات الميدانية لوزير الصحة أهميتها الاستثنائية بوصفها محاولات فردية لكسر الجمود البيروقراطي والاطلاع المباشر على الحقيقة بعيدا عن التقارير المزورة التي ترفعها دوائر الإدارة المحلية، لكنها بكل تأكيد تبقى غير كافية ما لم تتحول إلى سياسة حكومية مؤسسية عليها تحظى بغطاء سياسي حقيقي يحمي الإصلاحيين ويحاسب الفاسدين من دون استثناء.



تجارة الأرواح في مستشفيات الصحة:

## سرقة الأدوية وخيانة عظمى بحق المرضى

فيلي:

بإعلان هيئة النزاهة الاتحادية القبض على عشرة موظفين يعملون في أحد مستشفيات مدينة السماوة بمحافظة المثنى بتهمة التلاعب بوصولات القبض واختلاس الأجور، فإن ذلك الحدث تزامن مع زيارة وزير الصحة إلى مستشفى الأمل للأورام ببغداد..

بصيدليات المستشفيات والدوائر عبر نظام رقمي موحد يسجل حركة الدواء لحظة بلحظة؛ فلا يمكن إخراج أي علبه دواء من دون مسح "الباركود" الخاص بها وارتباطها برقم الهوية الوطنية للمريض والوصفة الطبية الإلكترونية. ويتوجب تشكيل فرق تحقيقية وتفتيشية عليا مستقلة ومرتبطة بمكتب رئيس مجلس الوزراء أو هيئة النزاهة مباشرة، تقوم بزيارات مفاجئة ومستمرة لمستودعات الأدوية وصيدليات المستشفيات والدوائر في بغداد والمحافظات، وإعادة النظر بآليات الرقابة الداخلية للمؤسسات الصحية وذلك بتقليص البيروقراطية وجعل لجان جرد المخازن دورية ومتبدلة باستمرار لمنع تكوين علاقات ومصالح قديمة بين المسؤولين عن المخازن ومن الضروري تشديد العقوبات

الفساد ذاتها. ويجري لتنفيذ ذلك استغلال غياب الرقابة الرقمية الموحدة بالاعتماد على السجلات الورقية والدفاتر اليدوية في إدارة المخازن والصيدليات الفرعية، مما يسهل عملية تمزيق الصفحات أو حك التواقيع والتلاعب بالأرقام من دون ترك أثر رقمي قابل للتتبع، كما تتواجد شبكات ضغط تضم موظفي مخازن وطبابة، وصيادلة، وموظفي إحصاء أو حراس أمن، تعمل بتناغم لتغطية العجز المخزني وإعداد تقارير كاذبة تفيد بالاستهلاك الاعتيادي أو انتهاء الصلاحية وإتلاف الأدوية. ولكسر هذه الحلقات وتوفير العلاجات للمحتاجين، تتطلب مواجهة حزمة إجراءات صارمة وعملية، تركز على التحول الرقمي الشامل بربط جميع مخازن الأدوية المركزية في وزارة الصحة

المزمنة، والمستلزمات منقذة الحياة، في السجلات الرسمية يكون شكليا، فيما يجري تحويل مسارها الفعلي الى خارج أسوار المستشفى. أسلوب السرقة الآخر الذي يجري هو استعمال أوامر إخراج مخزنية وهمية تنسب زورا إلى أقسام أو ردهات بحجة الاستهلاك اليومي. كما يجري التلاعب بالوصفات الطبية والمراجعين بتسجيل صرف أدوية مهمة وباهظة الثمن في سجلات المستفيدين بأسماء مرضى وهميين أو عبر تكرار أسماء حقيقية من دون علمهم. يجري إعطاء المريض أدوية رخيصة ومتوفرة بكثرة كالباراسيتامول أو المسكنات البسيطة، فيما يزعم له أن الأدوية التخصصية أو المنقذة للحياة نفذت، لتوجيهه نحو شرائها من صيدليات أهلية مرتبطة بشبكات

وهو ملف الفساد الدوائي والإداري الذي ينعكس بشكل مباشر على حياة الناس، وتحديد الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل التي تعتمد كليا على المؤسسات الصحية الحكومية. إن قضية التلاعب بوصولات القبض في السماوة، وما كشف في مستشفى الأمل للأورام ببغداد، ليست سوى أعراض لمرض إداري وهيكل عميق يعاني منه النظام الصحي العراقي. تستند عمليات التلاعب واختلاس الأدوية والمستلزمات الطبية في المستشفيات والمراكز الصحية وفي أقسام الطبابة في الدوائر الاعتيادية إلى ثغرات في حلقة الإمداد والرقابة، وتجرى غالبا عبر التلاعب بسجلات الإدخال والإخراج باستعمال السجل الوهمي فإثبات دخول شحنات الأدوية المهمة وبخاصة أدوية السرطان، والأمراض

وقيل ان الوزير عثر في جولته على أدوية ومستلزمات منقذة للحياة وأدوية أورام مخزنة ولا تصرف للمرضى الذين يضطرون لشراؤها من الخارج؛ وقيل له ايضا أن الأدوية يجري جلبها إلى المخازن بصورة اعتيادية. وفي الحقيقة يتحدث عاملون في مستشفيات العراق عن قيام بعض الموظفين المحسوبين على "الطبابة" حتى في صيدليات الدوائر الاعتيادية بسرقة الأدوية المهمة التي تأتي إلى صيدلياتهم ويزورون أوراق الادخال والإخراج للأدوية، ويتلاعبون بوصفات وكميات الادوية للمراجعين المرضى، ليستولوا على ما يشاؤون من الأدوية المهمة فيما يبقون على الأدوية الرخيصة ومنها أدوية الصداق والاسبرين والزكام وغير ذلك. هذا من أكثر الملفات حساسية وخطورة في قطاع الخدمات العامة في العراق،



وبينما أنهى الانسحاب العسكري الأميركي من العراق في نهاية أيلول/ سبتمبر 2026 مرحلة من هذا الصراع، فإن تأثير واشنطن وطهران لم ينته، بل ينتقل إلى السياسة والاقتصاد والأمن، ليعود السؤال الأبرز: هل تستطيع بغداد تحويل موقعها الجغرافي والسياسي من مصدر ضغط إلى ورقة قوة؟

وتقدم مدينة الحضر، شمالي العراق، نموذجاً تاريخياً لطبيعة هذا الموقع، بعدما وجدت نفسها في منطقة تماس بين الإمبراطوريتين الرومانية والفارسية، وتمكنت في مراحل مختلفة من الحفاظ على استقلالها المحلي رغم محاولات إخضاعها.

اليوم، وبعد خروج القوات الأميركية، يجد العراق نفسه أمام معادلة أكثر تعقيداً؛ فهو مرتبط بالولايات المتحدة اقتصادياً ومالياً وسياسياً، وفي الوقت نفسه تربطه بإيران علاقات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية عميقة.

ويرى مراقبون تحدثوا لمجلة "فيلي" أن إنهاء الوجود العسكري الأميركي لا يعني انتهاء التأثير الخارجي، وأن تعزيز القرار السيادي يتطلب قوة داخلية قادرة على منع تحول العراق مجدداً إلى ساحة لتصفية الحسابات.

قرار بغداد

يقول المحلل السياسي إياد الفتلاوي إن العراق سيحتاج إلى "المزيد من الجهد الدبلوماسي والدولي" للتعامل مع التأثيرات الأميركية والإيرانية، لأن موقعه يجعل من الصعب النأي به عن مصالح القوتين.

ويرى الفتلاوي أن بغداد تستطيع الاقتراب من نموذج الحياد الذي تتبناه دول مثل سلطنة عمان، إذا تمكنت من تحرير اقتصادها من التأثيرات الخارجية واعتماد سياسة متوازنة، بما يمنحها فرصة لأداء دور أكبر في استقرار المنطقة.

أما المحلل السياسي حميد الخفاجي، فيربط استقلال القرار بمصادر القوة التي تمتلكها الدولة، مشيراً إلى أن القوة الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والسياسية تشكل أساس قدرة الحكومات على اتخاذ قرارات مستقلة. وكلما ضعفت هذه الركائز، ازدادت

## العراق.. نقطة صراع "قديم متجدد" من الرومان والفرس إلى أميركا وإيران

فيلي - تحليل خاص:

على مدى قرون، شكّل العراق نقطة تماس بين قوى وإمبراطوريات متنافسة على النفوذ في المنطقة، من الصراع الروماني-الفارسي إلى التنافس الأميركي-الإيراني في العصر الحديث.





قدرة القوى الخارجية على التحرك داخل المشهد العراقي.

بدوره، يرى الباحث في السياسات الاستراتيجية العراقية والإقليمية كاظم ياور، أن الانسحاب الأميركي لن ينهي التنافس على العراق، بل سيدفع الأطراف المؤثرة إلى إعادة صياغة قواعد تعاملها مع بغداد.

ويشير إلى أن إيران استفادت خلال سنوات من الوجود الأميركي في العراق، فمن جهة استخدمته للضغط على واشنطن، ومن جهة أخرى عززت نفوذها السياسي والاقتصادي والأمني داخل البلاد. وبعد الانسحاب، ستحتاج طهران إلى مراجعة بعض حساباتها، مع الحفاظ على علاقاتها مع الفصائل والأحزاب القريبة منها.

فرصة أم عبء؟

يملك العراق موقعاً جغرافياً يجعله حلقة وصل بين الخليج وبلاد الشام وتركيا وإيران، وهو موقع يمكن أن يتحول إلى مصدر قوة إذا أحسنت الدولة استثماره.

ويعتقد الفتلاوي أن الموقع العراقي يمكن أن يصبح عاملاً للاستقرار إذا تبنت بغداد سياسة تقوم على الحياد، وتحرير اقتصادها من النفوذ الخارجي، وإدارة علاقاتها بعيداً عن الاصطفافات.

أما الخفاجي، فيرى أن الاستفادة من الموقع الجغرافي والثروات الطبيعية تتطلب رؤية وطنية تجعل "مصلحة العراق أولاً"، فيما يحذر ياور من أن الموقع ذاته قد يتحول إلى نقطة ضعف عندما تتعرض إيران لضغوط إقليمية ودولية.

وبحسب ياور، قد تلجأ طهران إلى توظيف الساحة العراقية في مواجهة الولايات المتحدة، عبر ملفات سياسية أو أمنية أو اقتصادية، حتى عندما لا تتطابق هذه التحركات بالضرورة مع مصلحة الدولة العراقية.

عنوان السيادة

في قلب هذه المعادلة يبرز ملف السلاح، الذي لم يعد شأنًا أمنيًا داخلياً فقط، بل تحول إلى إحدى أهم نقاط الضغط في العلاقة بين بغداد وواشنطن وطهران.

ويؤكد الفتلاوي أن العراق يحتاج إلى وحدة القرار الوطني، وخطة تسليح جديدة، وإنهاء السلاح المنفلت المرتبط بدول الجوار، فيما

## "استمرار توظيف العراق في الصراع الأميركي-الإيراني سيبقي البلاد أمام معادلات متحركة، تستخدم فيها الفصائل والأحزاب والملفات الأمنية والاقتصادية لتحقيق أهداف خارجية".

يرى الخفاجي أن تعزيز السيادة يتطلب وحدة القرار السياسي والأمني وجعل القرار الأمني وطنياً.

أما ياور، فيعتبر أن حصر السلاح بيد الدولة أصبح جزءاً من الالتزامات المؤثرة في علاقات العراق الخارجية، بعدما كان في مراحل سابقة ورقة تستخدمها إيران للضغط على الولايات المتحدة أو تعزيز موقفها التفاوضي. ويرى أن موقف الفصائل والأحزاب القريبة من إيران لن يكون ثابتاً، بل سيتأثر بمسار العلاقات الأميركية-الإيرانية؛ فالتهدئة قد تخفف الحاجة إلى استخدام العراق كساحة ضغط، بينما قد يؤدي التصعيد إلى زيادة توظيف الملفات العراقية.

حماية الأرض

يتفق المحللون على أن العراق يمتلك مؤسسات أمنية وعسكرية قادرة على حماية البلاد، لكن فاعليتها تبقى مرتبطة بالقرار السياسي.

ويقول الفتلاوي إن المؤسسة الأمنية تحتاج

إلى قرار سياسي موحد يدعمها بعيداً عن الاعتبارات القومية والطائفية، فيما يؤكد الخفاجي أن المؤسسات العراقية تمتلك الخبرة، لكنها تحتاج إلى "زخم سياسي" يساند قراراتها.

ويتمثل الاختيار الأكبر في منع استخدام الأراضي العراقية في الصراعات الإقليمية، ويرى الفتلاوي أن الحياد يقتضي منع الفصائل من الانحياز إلى أطراف خارجية، بينما يشدد الخفاجي على ضرورة الحفاظ على العراق بعيداً عن المواجهات.

لكن ياور يرى أن الساحة العراقية ستظل خاضعة لـ"معادلات متغيرة وغير ثابتة"، تتأثر بمسار التفاوض والصراع بين واشنطن وطهران.

الانسحاب

يرى الخفاجي أن الانسحاب الأميركي خطوة جيدة لأنها جاءت عبر مسار دبلوماسي، لكن الاستفادة منها مرتبطة بقدرة حكومة رئيس الوزراء علي الزبيدي والقوى السياسية على

الالتزام بحصر السلاح بيد الدولة.

ويؤكد الفتلاوي أن المرحلة الجديدة تضع مسؤولية تعزيز السيادة على عاتق جميع القوى السياسية، وتتطلب تقوية المؤسسة العسكرية وتوحيد الخطاب الوطني.

أما ياور، فيرى أن الانسحاب لا يعني انتهاء التأثير الأميركي أو الإيراني، وإنما انتقال التنافس إلى أدوات أخرى، خصوصاً أن واشنطن ما تزال مرتبطة بالعراق عبر ملفات اقتصادية ومالية، بينها إدارة عائدات النفط العراقي بالدولار عبر النظام المالي الأميركي.

الانقسام الداخلي

ويظل الانقسام السياسي الداخلي أحد أكبر العوائق أمام بناء سياسة خارجية متوازنة. ويشير الفتلاوي إلى أن اختلاف القوى السياسية بشأن الملفات الحساسة قد يدفع العراق إلى مواقف غير متوازنة، فيما يرى الخفاجي أن الانقسامات لم تعد بين المكونات فقط، بل ظهرت داخل المكونات نفسها، ما يضعف قدرة الدولة على اتخاذ

قرارات موحدة.

ويؤكد ياور أن النفوذ الإيراني لا يقتصر على الجانب الأمني، بل يمتد إلى أحزاب وقوى سياسية وعلاقات اقتصادية واجتماعية، معتبراً أن الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية تبقى الأكثر تأثراً بمسار العلاقة بين طهران وواشنطن.

الوساطة

يرى الفتلاوي أن بغداد تمتلك فرصة للعب دور بين واشنطن وطهران، مستفيدة من علاقاتها التاريخية والجغرافية مع إيران ومصالحها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، لكن ذلك يتطلب معالجة ملف

السلاح وتعزيز استقلال القرار.

في المقابل، يرى الخفاجي أن قدرة العراق الحالية على حل الصراعات الإقليمية لا تزال متواضعة، بسبب تراكم النزاعات الداخلية التي أثرت في قدرة النخب السياسية والدبلوماسية على لعب دور إقليمي مؤثر.

أما ياور، فيربط أي دور وساطة بمدى

استقلال القرار العراقي، لأن استمرار استخدام العراق للضغط المتبادل سيحد من قدرة بغداد على تقديم نفسها كطرف محايد.

أساس الاستقلال

ولا يمكن فصل الاستقلال السياسي عن الاقتصادي. ويدعو الفتلاوي إلى مكافحة الفساد، وتنويع الاقتصاد، ودعم القطاع الخاص، وتحسين بيئة الاستثمار، واستقطاب الشركات الأجنبية، إلى جانب ضبط الإنفاق وتعزيز الإيرادات.

ويرى الخفاجي أن العراق يحتاج إلى شراكات استراتيجية مستدامة مع القوى الاقتصادية الكبرى، مثل الصين والولايات المتحدة وبريطانيا، بما يسمح له باستخدام قوته الاقتصادية لتعزيز حضوره السياسي.

أما ياور، فيؤكد أن النفوذ الخارجي لا يتحرك عبر السلاح والسياسة فقط، بل أيضاً من خلال المصالح الاقتصادية وشبكات الارتباط بين القوى العراقية والدول الإقليمية.

دولة قرار

في النهاية، لا يزال العراق يقف أمام معادلة تشبه، من حيث جوهرها، موقعه التاريخي بين الإمبراطوريات: جغرافياً تجعله مهماً، لكنها تجعله أيضاً عرضة للتنافس.

ويرى الفتلاوي أن انتقال العراق من ساحة تنقاط فيها مصالح القوى الخارجية إلى دولة تمتلك قرارها السيادي ممكن، لكنه يحتاج إلى دعم وطني يتجاوز الارتباطات العقائدية والقومية. فيما يرى الخفاجي أن استثمار الموارد والموقع الجغرافي يمكن أن يحول عناصر القوة العراقية إلى أدوات للتنمية والنفوذ.

أما ياور فيحذر من أن استمرار توظيف العراق في الصراع الأميركي-الإيراني سيبقي البلاد أمام معادلات متحركة، تستخدم فيها الفصائل والأحزاب والملفات الأمنية والاقتصادية لتحقيق أهداف خارجية.

وهكذا، فإن انتهاء الوجود العسكري الأميركي لا يغلق صفحة التنافس على العراق، بل يفتح مرحلة جديدة تختبر قدرة بغداد على الإمساك بقرارها. فهل يستطيع العراق، هذه المرة، أن يحول موقعه من ساحة يتصارع عليها الآخرون إلى ورقة قوة تفرض مصالحه أولاً؟



بمحافظة الديوانية، بدأت تداعيات الجدل تظهر في روايات بعض العاملين في الصيد، حيث يقول الصياد أبو علياء، البالغ من العمر 50 عاماً، إن إقبال المواطنين على الشراء تراجع عقب تصريحات وزيرة البيئة. ويضيف الرجل لمجلة "فيلي"، أن الصيد يمثل مصدر دخله الأساسي، وأن عودته من دون بيع ما يصطاده تعني خسارة مردود يومي يعتمد عليه في تأمين احتياجات أسرته، معرباً عن أمله في أن تتضح المعلومات المتعلقة بالسلامة الصحية، بما يعيد ثقة المواطنين بالمنتج السمكي.

تلوث يهدد دجلة وفي خضم الجدل حول الأسماك، تظل قضية تلوث نهر دجلة أوسع من مسألة انتقال فيروس بعينه، فخلال مناقشات رسمية لملف التلوث، عزيت المشكلة إلى أنشطة صناعية وخدمية، شملت محطات الكهرباء والمعامل والمنشآت النفطية، فضلاً عن تصريف مياه الصرف الصحي والمخلفات السائلة من بعض المنشآت والمستشفيات. وكان مرصد "العراق الأخضر" المعني بالبيئة، قد كشف في بيان نشر في 24 أيلول/ سبتمبر الماضي، أن التلوث في نهري دجلة والفرات يعد مصدراً لـ 13 مرضاً تصيب الإنسان، مشيراً إلى أن معالجة ذلك تحتاج إلى سنوات طويلة.

كما كشف المرصد، في بيان نشر في 23 آب/ أغسطس الماضي، عن وجود نحو 500 مصدر تلوث على طول مجرى نهر دجلة، مؤكداً أن خمس محافظات، في مقدمتها البصرة وبغداد، هي الأكثر تأثراً بالانتهاكات البيئية الحادة.

وكانت عدسة مجلة "فيلي"، قد وثقت في سلسلة تقارير بيئية، أُنابب تصريف مياه الصرف الصحي (المجاري) التي تصب مباشرة إلى نهر دجلة في منطقة جسر الأحرار وسط العاصمة بغداد.

وأكد مختصون في تغطيات سابقة للملف أجرتها مجلة "فيلي"، أن استمرار تصريف المياه الثقيلة والمخلفات غير المعالجة إلى نهر دجلة يفاقم مستويات التلوث ويهدد الأمن المائي والبيئي للعاصمة بغداد والمحافظات الواقعة على امتداد مجرى النهر.

انتقال الفيروس المعروفة تشمل الاتصال الجنسي الذي ينطوي على خطر انتقال العدوى، والتعرض لدم ملوث، ومشاركة أدوات الحقن الملوثة، وانتقال الفيروس من الأم إلى طفلها في ظروف معينة.

ضغوط على المنتجين ولا تقتصر تداعيات تصريحات وزيرة البيئة على الجدل الصحي، بل تمتد إلى قطاع إنتاج الأسماك، الذي يقول عاملون فيه إنه يواجه ضغوطاً متراكمة بفعل الاستيراد، وتراجع المساحات المتاحة للمزارع، ومشكلات صحية تصيب الأسماك.

وفي هذا الجانب، يقول رئيس الجمعية العراقية لمنجي الأسماك، إياد الطالبي، إن تصريحات الوزيرة أثرت في تسويق المنتج السمكي الوطني، في وقت يعاني فيه القطاع من منافسة الأسماك المستوردة، ولا سيما أسماك الكارب، فضلاً عن مضايقات تواجه بعض المزارع المرخصة، ومشكلات مرتبطة بفيروس "كوي هيريس" الذي يصيب الأسماك.

ويشير الطالبي، لمجلة "فيلي"، إلى أن إثارة مخاوف بشأن سلامة الأسماك من دون توضيح علمي دقيق قد تدفع بعض المستهلكين إلى تقليل شرائها، بما يفاقم خسائر المربين ويهدد استثماراتهم.

كما يلفت الانتباه إلى أن التوقيت يزيد من تفاقم المشكلة، إذ تبدأ زراعة الأسماك في آذار/ مارس، فيما يتركز تسويق الإنتاج خلال تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر، ما يجعل تراجع الطلب في هذه المرحلة عاملاً مؤثراً في قدرة المنتجين على تصريف محاصيلهم.

ويحذر من أن تراكم المعروض مع انخفاض الإقبال قد يضغط على الأسعار ويؤثر في استمرارية المشاريع، داعياً إلى توضيح الحقائق العلمية وطمأنة المستهلكين استناداً إلى الفحوصات والبيانات الموثوقة.

ويتابع الطالبي، قائلًا إن المخاوف المتعلقة بالمياه لا تخص الأسماك وحدها، إذ تعتمد تربية الأبقار والأغنام وغيرها من الحيوانات أيضاً على الموارد المائية، ما يجعل سلامة الأنهار قضية تتجاوز قطاعاً اقتصادياً بعينه.

وعلى ضفاف نهر الحفار في قضاء السنية

وجاءت تصريحات عبد الواحد خلال لقاء متلفز على قناة دجلة يوم الخميس الماضي 8 تشرين الأول/ أكتوبر الجاري، بعدما ربطت بين مخلفات طبية ودماء مرضى مصابين بأمراض خطيرة، بينها فيروس نقص المناعة البشرية وبين احتمال تلوث الأسماك.

وأثارت تلك التصريحات مخاوف لدى بعض المستهلكين، وانتقادات بشأن دقتها العلمية، فيما حذر عاملون في قطاع الأسماك من انعكاساتها على حركة البيع وأرزاق الصيادين والمربين، في بلد يواجه تحديات متزايدة في ملف المياه والصرف الصحي والتلوث البيئي.

انتقال الفيروس علمياً وفي خضم الجدل، سارعت وزارتا البيئة والصحة العراقيتان، الأحد الماضي، إلى إصدار توضيحين أكدتا فيهما أن فيروس نقص المناعة البشرية لا ينتقل عن طريق شرب المياه أو تناول الطعام، بما في ذلك الأسماك، مع اختلافهما في طبيعة الرد على الاتهامات المتعلقة بتصريف المخلفات الطبية.

بدورها، تؤكد منظمة الصحة العالمية أن فيروس نقص المناعة البشرية ينتقل عبر سوائل محددة من جسم المصاب، من بينها الدم، وفي ظروف تسمح بوصول الفيروس إلى جسم شخص آخر، ولا ينتقل عبر الطعام أو الماء أو المخالطة اليومية المعتادة، بحسب ما ينقله مستشار الجمعية العراقية لمنجي الأسماك، البروفيسور خليل إبراهيم صالح. ويشرح صالح خلال حديثه لمجلة "فيلي"، أن الفيروس لا ينتقل عبر مياه الأنهار أو تناول الأسماك التي تعيش فيها، مبيناً أن الفيروس لا يستطيع التكاثر إلا داخل خلايا بشرية تحمل مستقبلات محددة، من بينها مستقبل "سي دي 4"، وإنه يفقد قدرته على إحداث العدوى خارج الجسم في الظروف البيئية المعتادة.

ويضيف أن السباحة في النهر أو تناول الأسماك التي تعيش فيه لا يشكلان طريقاً معروفاً لانتقال الفيروس، مشيراً إلى أن الطهي يوفر كذلك حماية من العديد من العوامل الممرضة، وإن كان ذلك لا يغني عن التأكد من سلامة الأسماك ومصدرها وطريقة حفظها وإعدادها.

وبحسب منظمة الصحة العالمية، فإن طرق



## "جدل الأسماك".. مخاوف صحية تلاحق المستهلكين وتترك الأسواق

■ فيلي

"منذ تسلمي ملف البيئة أصبحت أتردد وأخاف من شراء الأسماك والمواد الغذائية من الأنهار، بسبب إلقاء نفايات المستشفيات ودماء المصابين بأمراض خطيرة مثل (الإيدز) وأمراض الدم الأخرى مباشرة في النهر دون معالجة"، بهذه الكلمات فجرت وزيرة البيئة العراقية سروة عبد الواحد جدلاً واسعاً بشأن سلامة الأسماك ومياه نهر دجلة.



# عجز "تريليونات العراق"

يهدد استمرارية صرف الرواتب في ٢٠٢٧



تواجه المالية العامة في العراق تحديات متفاقمة مع تقديرات تشير إلى عجز يصل إلى 50 تريليون دينار في موازنة 2027، في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وتنامي الالتزامات التشغيلية، ما يثير مخاوف بشأن قدرة الحكومة على تأمين الرواتب والاستحقاقات المالية، والحد من الاقتراض، والحفاظ على الإنفاق الاستثماري وسط الاضطرابات الإقليمية وتقلبات أسواق النفط.

وتأتي هذه التحديات فيما تبلغ القيمة الإجمالية لمسودة الموازنة نحو 217 تريليون دينار، وفق ما أفاد به عضو اللجنة المالية النيابية عباس أحيال لمجلة "فيلي"، مشيراً إلى احتسابها على أساس سعر نفط يبلغ 58 دولاراً للبرميل، وطاقة تصديرية تصل إلى أربعة ملايين برميل يومياً، وسعر صرف يبلغ 1500 دينار للدولار.

فجوة مالية وأظهرت بيانات تنفيذ الموازنة للأشهر السبعة الأولى من عام 2026 إيرادات بلغت نحو 39.096 تريليون دينار، مقابل نفقات بنحو 65.424 تريليوناً، بعجز فعلي وصل إلى 26.329 تريليون دينار حتى نهاية تموز/ يوليو، وفق بيانات نشرتها وزارة المالية العراقية، الأحد الماضي، واطلعت عليها مجلة "فيلي".

ويكشف هذا الفارق اتساع الضغوط على

الخزينة، خصوصاً أن الإيرادات النفطية بلغت 30.356 تريليون دينار، أي نحو 78% من إجمالي الإيرادات المسجلة، مقابل 8.740 تريليون دينار من الإيرادات غير النفطية. وتتزامن فجوة الإيرادات والنفقات مع اتساع قاعدة المستفيدين من الإنفاق الحكومي، إذ تشير البيانات أيضاً إلى أن نحو 15.05 مليون شخص يتلقون دخلاً مباشراً من الخزينة، بينهم 4.55 مليون موظف في القطاع العام، ونحو 2.9 مليون متقاعد، و7.6 مليون مستفيد من برامج الحماية الاجتماعية. وخلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي، بلغت تعويضات الموظفين والرواتب نحو 35.875 تريليون دينار، فيما وصلت تخصيصات الرعاية الاجتماعية إلى 15.989 تريليوناً، ليتجاوز مجموع البندين 51.8 تريليون دينار، بالتزامن مع إنفاق بلغ 6.239 تريليون دينار على خدمة الدين.

عجز بلا إصلاح وفي هذا السياق، يحذر الباحث الاقتصادي، زياد الهاشمي، من أن العجز المخطط، الذي يقدره بين 43 و50 تريليون دينار، يمثل عبئاً كبيراً على الاقتصاد، مشيراً إلى أن الحكومة كان يفترض أن تتجه إلى ضبط الإنفاق وتقليص النفقات غير الضرورية، ومعالجة الهدر والتزهد الوظيفي والفساد، بدلاً من التوسع في الإنفاق العام. ويقول الهاشمي لمجلة "فيلي"، إن إعداد موازنة تقشفية كان سيكون أكثر ملاءمة للظروف المالية الراهنة، منتقداً التوجه نحو موازنة تبلغ 217 تريليون دينار في وقت تواجه فيه البلاد تقلبات في الإيرادات النفطية وضغوطاً جيوسياسية. ويضيف أن الاعتماد على تغيير سعر الصرف لا يوفر حلاً مستداماً للعجز، لأن أثره المالي قد يكون محدوداً ومؤقتاً، في حين

تنعكس كلفته على المواطنين من خلال ارتفاع أسعار السلع وتراجع القوة الشرائية للرواتب والدخول الثابتة. رهان النفط في المقابل، يرى عضو لجنة النفط والغاز النيابية، ربيع الموسوي، أن ارتفاع صادرات النفط وبقاء أسعار البيع عند مستويات جيدة يمكن أن يساعد في تعويض جانب من العجز، خصوصاً إذا استمرت الاضطرابات الإقليمية التي قد تدفع الأسعار إلى الارتفاع. ويقول الموسوي لمجلة "فيلي"، إن الحكومة تتجه إلى تعظيم الإيرادات، بما في ذلك زيادة الضرائب وغيرها من الموارد، معتبراً أن تحسن الصادرات والأسعار قد يخفف الضغوط على الموازنة. لكن الاعتماد على هذه الاحتمالات يبقى المالية العامة معرضة لتقلبات السوق، فقد تسببت أزمة مضيق هرمز في تراجع

صادرات العراق من الخام بنحو 75% عند ذروة الأزمة، فيما هبطت الإيرادات النفطية الشهرية من نحو 6.8 مليارات دولار في شباط/ فبراير إلى قرابة 2.3 مليار دولار في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو، وفق بيانات وزارة المالية. ويعني ذلك، أن أي تحسن في الأسعار لا يضمن بالضرورة زيادة الإيرادات بالقدر الكافي إذا تراجعت كميات التصدير، كما أن استمرار اضطراب طرق الشحن أو الإنتاج قد يضع تقديرات الموازنة أمام مخاطر إضافية. وتزايد تعقيدات ملف العجز مع التغييرات المتعلقة بسعر صرف الدولار، حيث أفاد مصدر نيابي لمجلة "فيلي"، بأن محافظ البنك المركزي أبلغ أعضاء اللجنة المالية النيابية بأن سعر 1500 دينار للدولار هو السعر المعتمد في حسابات الموازنة، وأن



"إن المكاسب المحاسبية المحتملة تقابلها كلف يتحملها المواطن عبر ارتفاع أسعار السلع المستوردة وتراجع القوة الشرائية، فضلاً عن زيادة تكاليف الإنتاج والخدمات"

فاتورة الرواتب وبالعودة إلى زياد الهاشي يرى أن الأولوية ينبغي أن تكون لضبط الإنفاق ومكافحة الهدر والفساد، بدلاً من تحميل المواطنين أعباء إضافية من خلال الضرائب أو تغيير سعر الصرف، محذراً من أن استمرار الاعتماد على الاقتراض الداخلي في حال تدهور الإيرادات النفطية قد يزيد الضغط على السيولة والاحتياطيات الأجنبية.

أما عيد، فيدعو إلى مراجعة الالتزامات التشغيلية الجديدة، وتقييم النفقات غير المنتجة، واسترداد الإيرادات الضائعة في المنافذ الحدودية والضرائب، ومكافحة التهريب والأنشطة الاقتصادية الخارجة عن الرقابة، بالتوازي مع توجيه الإنفاق نحو مشاريع إنتاجية قادرة على خلق موارد وفرص عمل.

وتكتسب هذه الخيارات أهمية إضافية مع توجه وزارة المالية إلى تطبيق موازنة البرامج والأداء، التي يفترض أن تربط التخصيصات بالنتائج المحققة، بدلاً من الاكتفاء بقياس حجم الأموال التي تحصل عليها كل وزارة أو مؤسسة حكومية.

وتشير بيانات وزارة المالية إلى أن فاتورة الرواتب والتقاعد ارتفعت من نحو 57.6 تريليون دينار في 2022 إلى 68.2 تريليوناً في 2023، ثم إلى 78.7 تريليوناً في 2024، فيما تدور تقديرات 2025 و2026 حول 83 إلى 86 تريليون دينار.

وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن الإيرادات النفطية قد تبقى فوق 90% من الإيرادات الحكومية حتى عام 2030، فيما قد ترتفع حصة الرواتب والمعاشات إلى 54% من إجمالي الإنفاق بحلول العام نفسه إذا استمرت الاتجاهات الحالية.

وتضع هذه المؤشرات الحكومة أمام تحدي الموازنة بين حماية الدخول الأساسية وتمويل الخدمات من جهة، ومنع الإنفاق الجاري من استنزاف الموارد التي يحتاجها الاستثمار والتنويع الاقتصادي من جهة أخرى.

تغييره سيستلزم إعادة النظر في جداولها وبنودها.

وكان البنك المركزي قد أعلن، اعتماد أسعار جديدة اعتباراً من يوم الأربعاء الماضي 7 تشرين الأول/ أكتوبر الجاري، حدد بموجبها سعر شراء الدولار من وزارة المالية عند 1500 دينار، وبيعه للمصارف عند 1510 دنائير، وللجمهور عند 1520 ديناراً.

وفي هذا الجانب، يرى الباحث الاقتصادي، أحمد عيد، أن اللجوء إلى رفع سعر الدولار بهدف زيادة قيمة الإيرادات النفطية المحولة إلى الدينار يعكس حجم الضغوط التي تواجه الخزينة، لكنه لا يمثل معالجة جذرية للعجز.

ويقول عيد لمجلة "فيلي"، إن المكاسب المحاسبية المحتملة تقابلها كلف يتحملها المواطن عبر ارتفاع أسعار السلع المستوردة وتراجع القوة الشرائية، فضلاً عن زيادة تكاليف الإنتاج والخدمات.

ويضيف أن تداعيات الحرب الإقليمية وتعطل جانب من الصادرات النفطية كشفت هشاشة المالية العامة أمام الصدمات الخارجية، مشيراً إلى أن المشكلة لا تقتصر على اتساع الفجوة بين الإيرادات والنفقات، بل تشمل تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع الالتزامات التشغيلية. ويحذر عيد من أن استمرار الضغوط المالية قد يدفع الحكومة إلى زيادة الاقتراض الداخلي، أو تأجيل مستحقات المقاولين، أو تقليص الإنفاق الاستثماري، بما ينقل جانباً من الأزمة إلى القطاع الخاص والنشاط الاقتصادي.

ومن شأن هذه الخيارات أن تزيد الضغوط على الشركات المنفذة للمشاريع، وتأخر دفع مستحقاتها، وتحد من فرص العمل المرتبطة بالإنفاق الاستثماري، حتى إذا استمرت الحكومة في الوفاء بالتزاماتها الأساسية تجاه الموظفين والمتقاعدين والمستفيدين من الرعاية الاجتماعية.



وتقول ريام لمجلة "فيلي"، إنها اشترت حساباً يضم نحو 300 ألف متابع مقابل مليون دينار عراقي، إلا أن تجربتها لم تسر كما توقعت، إذ اكتشفت بعد بدء نشر محتوى مشروعها أن غالبية المتابعين من الرجال، فضلاً عن تراجع أعداد المتابعين بشكل سريع، وعدم وجود تفاعل حقيقي مع المحتوى الذي تنشره.

وتضيف "بعد أن بدأت النشر، لاحظت أن أغلب المتابعين رجال، وعددهم بدأوا بالنقصان بشكل سريع"، مضيفة أن "التعليقات كانت أغلبها سلبية أو استهزاء". وتوضح ريام أنها عادت إلى الشخص الذي اشترت منه الحساب وطالبته بإعادة المبلغ، إلا أنه أبلغها بأن الحساب كان في السابق مخصصاً لبيع الدراجات النارية، وأنه لا يمكنه استرجاع الأموال بعد إتمام عملية البيع.

وتوضح أن هذه ظاهرة بدأت تأخذ رواجاً لافتاً خلال الفترة الأخيرة، وهي بيع صفحات التواصل الاجتماعي، وقد تكون هذه الصفحات لناشطين أو مؤثرين معروفين يتم بيعها من قبلهم، أو صفحات مسروقة تضم متابعين كثيرين وبيعها بهدف الاتجار. ولهذه الظاهرة، بحسب معنيين، مخاطر أمنية واجتماعية، فيما لا توجد نصوص قانونية مباشرة وصريحة تعاقب على هذا الفعل باعتباره جريمة مستقلة، بل تترتب على هذا البيع نصوص قانونية غير مباشرة تتعلق بطبيعة التعامل ومآلاته، وتتمثل بمنع جميع منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وإنستغرام ويوتيوب بيع أو شراء أو نقل ملكية الحسابات والصفحات دون موافقتها، فيما يحق للمنصة إغلاق الصفحة أو الحساب نهائياً بمجرد اكتشاف عملية البيع، ولا يمتلك المشتري أي حق قانوني للطعن في هذا الإجراء أو استرداد

## فيلي :

عندما بدأت ريام قاضل (25 عاماً) مشروعها الخاص ببيع الكيك والمعجنات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لم ترغب في البدء من الصفر وبناء قاعدة جماهيرية تحتاج إلى وقت طويل، فالتجتهت إلى شراء حساب على إحدى مواقع التواصل الاجتماعي، يضم مئات آلاف المتابعين، على أمل أن يمنح مشروعها ثقة وانتشاراً أسرع.

بيع حسابات التواصل الاجتماعي..

ربح سريع للبائع  
و"مخاطر" على المشتري



”

”بيع الحساب قد يتحول الى جريمة قانونية، خاصة اذا تم استخدامها في جرائم الابتزاز الالكتروني او استدراج ضحايا بهدف الاتجار بالبشر، وبهذه الحالة يتحمل البائع والمشتري المسؤولية القانونية باعتبارهما شريكان في الجريمة“

بالبيع نظراً للسعر“.

من جانبه، يرى فراس فقوري، المختص في التقنيات، أن ”بيع وشراء الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي يمثل تجارة خاسرة في كثير من الحالات“، مشيراً إلى أن ”منصتي تيك توك وإنستغرام تمنعان بيع الحسابات أو نقل ملكيتها، نظراً لارتباط كل حساب ببيانات وخوارزميات خاصة به“.

ويوضح فقوري في حديث لمجلة ”فيلي“ إن ”تغيير طبيعة المحتوى بعد انتقال الحساب إلى مالك جديد قد يؤدي إلى اختلاف في نمط النشر والجمهور المستهدف، الذي ينعكس على مستوى التفاعل والوصول، وقد يتسبب في تراجع أداء الحساب أو تعرضه لإجراءات من المنصة، بحسب سياساتها“. ويحذر فقوري بموضوع أمان الصفقة، موضحاً أن المشتري قد يواجه خطر فقدان الحساب إذا كان البائع غير موثوق، إذ يمكن في بعض الحالات استعادته من خلال بيانات الاسترداد المرتبطة بالمالك السابق، حتى بعد تغيير البريد الإلكتروني وكلمة المرور، الأمر الذي قد يجعل المشتري يخسر الحساب والمبلغ المدفوع في آن واحد.

أصحاب المشاريع التي لم تنجح أو توقفت، يعمدون إلى بيع حساباتهم أيضاً بدلاً من إغلاقها بشكل نهائي“. ويشير علي إلى أن عمليات البيع تتضمن، بحسب قوله، ضمانات للمشتري بشأن الحساب، مؤكداً أن الحساب يكون موثقاً ولا يغلق إذا كان الشراء مع أشخاص جيدين من دون أن يوضح نوع الضمانات بشكل رسمي أو قانوني“. ويؤكد أن ”بيع الحسابات هي عملية بيع ذات ربح متوسط وسريع للشباب والمراهقين، لأنها سهلة وتتم العملية فقط بالهاتف ولا تحتاج إلى أي مجهود“.

ويختتم أن ”أسعار البيع والشراء تزيد ولا تنقص ويكون الحساب جاهزاً للبيع عند وصوله إلى 10 آلاف متابع كحد أدنى وبيعاً بـ 25-30 دولاراً وهذه الحسابات هي الأسرع

هذه المجموعات تحدث لمجلة ”فيلي“، عن آلية إنشاء الحسابات وبيعها: أن العملية تبدأ بنشر مقاطع فيديو تتناول موضوعات تحظى باهتمام واسع وتحقق مشاهدات مرتفعة، مثل الحوادث والحرائق والمشاجرات وقضايا القتل، بهدف جذب المشاهدات والمتابعين إلى الحساب. ويضيف علي ”في البداية أنشئ الحساب وأنشر عليه فيديوهات تجلب مشاهدات عالية، مثل فيديوهات حادث أو حريق أو شجار أو قضية قتل، وبعدها يبدأ الحساب بجمع المتابعين، وعندما يصل إلى عدد مناسب أعرضه للبيع“.

ويلفت أن ”بناء الحساب يحتاج إلى أشهر من النشر والالتزام للحصول على متابعين، لذلك يعمل على إنشاء وإدارة أكثر من حساب في الوقت نفسه“، مبيناً أن بعض

عدداً من المتابعين عبر إحدى الصفحات المتخصصة بالبيع على تلغرام. ويقول رشيد إنه تواصل مع أحد البائعين واتفق معه على شراء الحساب، قبل أن يقوم بتحويل إليه الرصيد المتفق عليه، إلا أنه فوجئ بعد إتمام عملية الدفع بانقطاع التواصل معه وإغلاق الحساب، ليكتشف أنه وقع ضحية احتيال ولم يحصل على الحساب الذي دفع ثمنه.

وأثناء البحث في مواقع التواصل الاجتماعي، رصدت مجلة ”فيلي“ أسواقاً لبيع الحسابات عبر منصة تليغرام وفيسبوك من خلال مجموعات عديدة تضم كل واحدة أكثر من 600 عضو، تعرض فيها حسابات بمختلف أعداد المتابعين، مع تحديد أسعارها بحسب حجم الجمهور وتفصيل أخرى. حامد علي، وهو أحد أبرز البائعين في إحدى

من البائع والمشتري يتحملان المسؤولية القانونية الكاملة عن ذلك. ويؤكد أن ”بيع الحساب قد يتحول الى جريمة قانونية، خاصة اذا تم استخدامها في جرائم الابتزاز الالكتروني او استدراج ضحايا بهدف الاتجار بالبشر، وبهذه الحالة يتحمل ايضا البائع والمشتري المسؤولية القانونية باعتبارهما شريكان في الجريمة، ان لم يتمكن البائع من اثبات عدم صلته بالحساب“.

ويشير إلى أن ”عمليات بيع الحسابات لا تتم وفق عقد مكتوب، وبالتالي فانه يمكن للبائع ان ينكر صلته ببيع الحساب بسهولة“. أما جميل رشيد، وهو شاب 20 عاماً أراد مشاركة يومياته عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتسريع وصول محتواه إلى الجمهور، فلجأ إلى شراء حساب يضم

أمواله أمام المحاكم العادية، لأن العقد يعد باطلاً ومخالفاً لشروط المنصة. وهنا، يوضح الخبير القانوني محمد جمعة، لمجلة ”فيلي“، انه ”لا يوجد قانونياً ما يمنع من بيع وشراء الحسابات في الفيسبوك أو التكتوك وإنستغرام وغيرها“، مبيناً، أن ”هذا الفعل يعد مباحاً بسبب عدم وجود نص قانوني يمنع ذلك“.

ويضيف، أن ”عمليات بيع الحسابات تترتب عليها العودة الى الاحكام القانونية العامة المتعلقة باحكام بيع واحترام الخصوصية، وان القانون لا يمنع بيع الحساب ان لم يتضمن انتهاك الخصوصية في حال كان الحساب يحتوي على الصور والرسائل وغير ذلك من الخصوصيات“، مؤكداً أنه إذا انشرت الصور الخاصة والمعلومات السرية من الحساب المباع، فان كلا





## فخ القروض ومشترط الكلى: تجارة أعضاء الفقراء

ف فيلي:

اذ يدفعان الشباب لبيع أعضائهم كمصدر سريع للمال، ومعدلات الفقر المرتفعة تجعل هذه الفئة أكثر عرضة للاستغلال، كما ان توريط الضحايا بقروض ربوية وشروط تعجيزية يجعلهم فريسة سهلة، مما يجعل حلقات الربا الفاحش تتكامل مع عصابات الاتجار بالأعضاء.

إن قلة الإدراك بالجوانب القانونية والاجتماعية للظاهرة تسهل استدراج الضحايا، كما يستغل السماسرة جهل الضحايا بوظائف الكلى لإقناعهم بأن بيعها آمن. وتشير تقارير حقوقية إلى أن ضعف تطبيق القانون والفساد الإداري يشجعان هذه الشبكات على التوسع، إلى جانب قصور البنية التحتية لرعاية الضحايا. فهل يغني بيع الكلى عن حياة الفقر؟ بحسب النتائج العملية التي شهدناها، وتتبع نتائج بعض العمليات والالتقاء ببعض ضحاياها، فإن الأمر غالبا ما يؤدي إلى نتائج عكسية تماما. ووفقا لتتبع البيانات فان أوضاع الفقراء المالية بعد اجراء عملية إزالة الكلية لم تحسم، وتمثل ذلك بعودة الديون، وتظهر دراسة على 292 شخصا باعوا كلى لسداد ديونهم أن 74% منهم ما يزالون مدينين بعد 6 سنوات، وارتفعت نسبة الفقر بينهم من 54% قبل البيع إلى 71% بعده.

قروض صغيرة تغري ذوي الدخل المحدود، ثم أقساط تتضخم، ثم مساومة على بيع الكلى. بهذا التسلسل، تحولت الحاجة إلى سوق، والمدين إلى ضحية، والجسد إلى آخر أوراق التسديد، اذ كشفت الجهات الأمنية العراقية عن شبكة للاتجار بأعضاء الأحياء، لكن ما كشفته لا يقتصر على عملية أمنية، إنه مرآة لعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وسؤال عن كيف يمكن لدين صغير أن يكلف إنسانا كليته.

وظاهرة الاتجار بالأعضاء في العراق مسألة بالغة التعقيد والخطورة، وتتقاطع فيها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية مع غياب الحماية الكافية للفئات الأكثر ضعفا. فإعلان تفكيك شبكة من 4 متهمين (بينهم امرأتان)، تعتمد على الاستدراج بقروض ربوية وهمية بإيهام المواطنين من ذوي الدخل المحدود بقروض وسلف، مع فرض شروط تعجيزية، وبعد تراكم الديون، تجري مساومة الضحايا على بيع كليتهم لتسديدها. في حادثة أخرى منفصلة، خطط شخص لبيع كليته مقابل 14 مليون دينار (نحو 9,200 دولار)، فيما تصل أرباح شبكات المتاجرة بالأعضاء البشرية لمبالغ أكبر بكثير. في طليعة الاسباب الرئيسة للكارثة، الفقر والبطالة اللذان يمثلان المحرك الأساسي،

العقوبات القانونية الصارمة، وتوعية السكان بأهمية الإبلاغ عن هذه الجرائم. تقدم المنظمات الحقوقية ومنها مؤسسات معنية بأطفال العراق، دعما نفسيا وتمثيلا قانونيا مجانيا للضحايا بخاصة الأطفال، لمساعدتهم على التعافي والمطالبة بحقوقهم. وتحمل الحكومة المسؤولية الأساسية عبر عدة محاور تشريعية وقانونية اذ سنت الحكومة قوانين شديدة، أبرزها قانون زرع الأعضاء البشرية ومنع الاتجار بها رقم (11) لسنة 2016، الذي يعاقب المتاجرين بعقوبات تصل الى السجن المؤبد وغرامة قد تصل الى 40 مليون دينار كحد اقصى.

وتشن الأجهزة الأمنية مثل مديرية مكافحة الاتجار بالبشر، عمليات استخبارية لتفكيك الشبكات الإجرامية، وأعلنت مؤخرا عن تفكيك شبكات دولية متخصصة ببيع الكلى، وتقول اللجنة المركزية لمكافحة الاتجار بالبشر انها نفذت استراتيجية وطنية (2023-2026) قامت على أربعة محاور شملت الوقاية، وحماية الضحايا، والملاحقة القضائية، والتعاون الدولي. وسعت الحكومة لتوفير الملاذات الآمنة، والدعم النفسي، وبرامج إعادة التأهيل للضحايا، مع تشديد الضوابط الطبية والقانونية على عمليات زرع الأعضاء لمنع الاستغلال.

ان مواجهة ظاهرة المتاجرة بأعضاء البشر الاحياء تتطلب تكاملا بين الجهود الرسمية والمجتمعية. ففي حين تضع الحكومة الأطر القانونية وتلاحق الجناة، تقوم منظمات المجتمع المدني بتحصين المجتمع عبر التوعية وكسر حلقات الاستغلال. ومع ذلك، تبقى هناك حاجة لتطوير آليات التنسيق بينهما وتكثيف حملات التوعية التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفا لسد الثغرات التي تستغلها العصابات.

مسارين رئيسيين، الأول تمثل بجهود منظمات المجتمع المدني التي تركز على التوعية والوقاية؛ وجهود الحكومة التي تعمل على المستويين التشريعي والأمني. فيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني تعمل هذه المنظمات كخط دفاع أول باستهداف الفئات الأكثر عرضة للخطر، مثل محدودي الدخل والشباب عبر تنظيم ندوات في الجامعات والمدارس والمناطق الشعبية لشرح مخاطر الاتجار بالأعضاء وأساليب الخداع التي تستعملها العصابات. وبالتعاون مع بعض رجال الدين والمحامين، يجري توضيح

وبالنتيجة لا يمكنه المطالبة بحقوقه أو تعويضاته عند حدوث مضاعفات صحية. وباختصار، ان ظاهرة الاتجار بالأعضاء في العراق ليست مجرد جريمة منفردة، بل هي جريمة منظمة تتغذى على الفقر والبطالة والجهل، وتستغل ضعف الأنظمة الرقابية، وان بيع الأعضاء ليست حلا للفقر، فإن الأدلة الواقعية تؤكد أنها وهم خطير ومكلف، إذ لا تحل المشكلة المالية، بل تخلق مشكلات صحية واجتماعية أعمق. ويمكن تقسيم الجهود المبذولة لمواجهة ظاهرة الاتجار بالأعضاء في العراق إلى

وأفاد 87% من بائعي الكلى في استطلاع ودراسة بتدهور حالتهم الصحية، مما يقلل من قدرتهم على العمل ويزيد الأعباء المالية، وبدلا من تحقيق الاستقلال المالي، يترلق البائعون إلى دورة ديون إضافية وظروف صحية سيئة تحد من قدرتهم على الكسب، علاوة على ذلك، قد يكون المبلغ المالي غير كاف أو يستنزف بسرعة اذ ان 81% من البائعين أنفقوا المال في غضون 5 أشهر. ويعجز بائع الكلية عن متابعة الامر قانونيا فيما لو نجمت مخاطر على وضعه الصحي، اذ يضعف موقفه لأنه يخالف القانون،





## بعد ارتفاع الدولار..

# العراقي يؤجل صيانة سيارته وأجهزته المنزلية

■ فيلي

لم يعد ارتفاع سعر الدولار ينعكس على أسعار السلع المستوردة فحسب، بل امتد أثره إلى كلفة صيانة السيارات والأجهزة الكهربائية والأثاث في العراق، مع ارتفاع أسعار قطع الغيار والمواد الأولية، ما دفع مواطنين إلى تأجيل التصليح أو اللجوء إلى بدائل أقل كلفة، فيما بات أصحاب بعض المهن يواجهون تراجعاً في الطلب على منتجاتهم وخدماتهم.

وبينما يواجه المواطن ارتفاعاً في كلفة شراء الأجهزة الجديدة وقطع تبديل السيارات، أصبحت الأعطال المنزلية والمركبات المتضررة مصدراً إضافياً للإنفاق، خصوصاً أن جزءاً من مستلزمات الصيانة يعتمد على الاستيراد، ما يجعل أسعارها عرضة للتأثر بتحركات سعر صرف الدولار وكلف الشحن والتوزيع.

غلاء القطع يؤجل الصيانة وقال المواطن مفيد علي، لمجلة "فيلي"، إن صيانة السيارات والأجهزة الكهربائية أصبحت مكلفة بسبب ارتفاع أسعار قطع الغيار، مبيناً أنه غالباً ما يؤجل إصلاح

سيارته في حال تعرضها لحادث، نتيجة ارتفاع أسعار القطع وأجور أصحاب ورش التصليح. وأضاف أن أجور الصيانة ارتفعت بشكل محدود، إلا أن أسعار قطع التبديل سجلت زيادات كبيرة، ما جعل كلفة الإصلاح تشكل عبئاً إضافياً على المواطنين، ولا سيما عندما يتطلب العطل استبدال أكثر من قطعة.

من جانبه، ذكر المواطن محمد ناصر، وهو مهندس وموظف حكومي، للمجلة، أن أكثر ما يزعجه هو تعطل سيارته بسبب ارتفاع كلفة إصلاحها مقارنة بدخله الشهري المحدود.



«صورة تعبيرية مولدة بالذكاء الاصطناعي»

وأوضح أنه يلجأ إلى استخدام قطع غيار مستعملة أو تجارية منخفضة السعر لتقليل نفقات الصيانة، مبيناً أن إصلاح أبسط الأضرار الناتجة عن تعرض السيارة لضربة قد يكلفه ما لا يقل عن 100 ألف دينار.

ولا يقتصر ارتفاع كلفة مستلزمات الصيانة على السيارات، بل يمتد إلى الأجهزة المنزلية، ولا سيما الثلاجات والمكيفات، إذ أدى ارتفاع أسعار قطع الغيار والمواد المستخدمة في الإصلاح إلى زيادة الكلفة النهائية التي يتحملها المواطن.

قطع الغيار تضاعفت في السياق، قال صاحب ورشة لصيانة الثلاجات والمكيفات ويدعى أبو مرتضى، في حديث لمجلة "فيلي"، إن أعداد الزبائن تراجعت خلال الفترة الأخيرة، بالتزامن مع الأزمة المالية التي يمر بها البلد وحالة الركود التي يشهدها السوق، مبيناً أن المواطنين أصبحوا يكتفون بالإصلاحات الضرورية ويؤجلون الأعطال التي يمكنهم التعايش معها مؤقتاً.

ونبه إلى أن محال الصيانة لم ترفع أجور خدماتها، إلا أن أسعار قطع الغيار ارتفعت بصورة كبيرة، إذ تضاعفت أسعار بعض القطع، فيما سجلت قطع أخرى زيادات تجاوزت الضعف، ما انعكس على الكلفة النهائية التي يدفعها المواطن حتى مع ثبات أجور الفنيين.

وأشار إلى أن دبة غاز الفريون 22 المستخدم في أجهزة التكييف كانت تباع بسعر يتراوح بين 80 ألفاً و110 آلاف دينار، لكنها ارتفعت حالياً إلى نحو 180 ألف دينار، الأمر الذي يزيد كلفة صيانة أجهزة التبريد والتكييف ويضع عبئاً إضافياً على الأسر.

وفي قطاع الأثاث، لم يقتصر أثر ارتفاع كلفة المواد الأولية على المستهلكين، بل امتد إلى أصحاب الورش الذين يواجهون منافسة المنتجات المستوردة الأقل سعراً.

المستورد يهدد مهنتنا من جانبه، أبلغ صاحب ورشة "نجارة الشمس"، الوكالة بأن العمل في محله تراجع بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة، حتى أصبح الحصول على طلبات جديدة أمراً نادراً، مبيناً أن كثيراً من المواطنين باتوا يتجهون إلى شراء الأثاث المستورد، ولا سيما

التجاري، بسبب انخفاض أسعاره مقارنة بالأثاث المصنوع محلياً.

ولفت إلى أن كلفة صناعة غرفة نوم محلياً تصل إلى نحو 3.5 ملايين دينار، في حين يمكن شراء غرفة نوم تجارية تركية بنحو 900 ألف دينار بالرغم من عدم متانتها، إلا أن الفارق سعري يدفع الزبائن إلى اختيار المنتج المستورد رغم اختلاف المواد المستخدمة ومستويات الجودة بين المنتجات.

الدولار يرفع الأسعار وفي هذا الصدد، قال الخبير الاقتصادي محمد الحسني، في حديث لمجلة "فيلي"، إن ارتفاع سعر الدولار أدى إلى زيادة أسعار البضائع المستوردة بنسب بلغت 10% وأكثر، الأمر الذي انعكس على كلفة السلع وقطع الغيار التي يحتاجها المواطنون لصيانة سياراتهم وأجهزتهم الكهربائية. وبحسب الحسني، فإن ارتفاع أسعار المستلزمات المستوردة يزيد الأعباء المالية على الأسر، خصوصاً مع اضطرابها إلى دفع تكاليف إضافية لإصلاح الأعطال، في وقت تسعى فيه إلى تقليل نفقاتها وتأجيل المشتريات غير الضرورية.

ويأتي ارتفاع كلفة الصيانة والإنتاج المحلي في وقت يعتمد فيه السوق العراقي على استيراد نسبة من قطع غيار السيارات والأجهزة الكهربائية ومواد الإصلاح، فضلاً عن منافسة الأثاث والسلع الجاهزة المستوردة للمنتجات المحلية. ويجعل ذلك بعض الأنشطة المحلية أكثر عرضة لضغوط كلف الإنتاج من جهة، ومنافسة الأسعار المستوردة من جهة أخرى.

ومع محدودية دخول بعض الأسر وارتفاع نفقاتها الأساسية، أصبح إصلاح السيارة أو الجهاز المنزلي قراراً يحتاج إلى حسابات إضافية، إذ يتجه بعض المواطنين إلى شراء قطع مستعملة أو تجارية أقل سعراً، بينما يفضل آخرون تأجيل الإصلاحات غير العاجلة أو الاستمرار في استخدام أجهزتهم رغم حاجتها إلى الصيانة.

وفي المقابل، يجد أصحاب الورش والمهنيين المحليين أنفسهم أمام معادلة صعبة، تتمثل في ارتفاع كلفة المواد والإيجارات والكهرباء، مقابل تراجع الطلب واتجاه المستهلكين إلى الخيارات الأرخص.



## أول المتأثرين..

## ارتفاع الدولار يهدد أرزاق ٤ ملايين عامل

فيلي

لم يعد ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي يقتصر على شاشات الصرف، بل بدأ ينعكس على حركة الأسواق وقدرة المواطنين على الشراء، في وقت تتحدث فيه الأوساط التجارية والعمالية عن تراجع واضح في حركة البيع والطلب، وسط مخاوف من اتساع دائرة الركود وتأثر فرص العمل.

ويأتي ذلك بعد ارتفاع سعر صرف الدولار إلى نحو 152 ألف دينار لكل 100 دولار، الأمر الذي دفع أسعار عدد من السلع والمواد الأساسية إلى الارتفاع، بالتزامن مع تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، ولا سيما أصحاب الدخل المحدود والعمال الذين يعتمدون على الأجر اليومي.

العمال الأكثر تضرراً وفي هذا السياق، يقول رئيس اتحاد العاطلين عن العمل في العراق، رحيم الغانمي، إن

العامل العراقي، ولا سيما أصحاب الأعمال الحرة، يعد من أكثر الفئات تضرراً من ارتفاع سعر الصرف، بسبب ثبات الأجر اليومي مقابل ارتفاع أسعار المواد والاحتياجات الأساسية.

ويضيف الغانمي لمجلة "فيلي"، أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بات واضحاً في الأسواق، مشيراً إلى أن استمرار هذه الحالة قد يؤدي إلى تراجع النشاط التجاري وتقلص فرص العمل، محذراً من انعكاس ذلك على شريحة واسعة من العمال.

ويشير إلى أن نحو 4 ملايين عامل مسجلين ضمن شريحة العمال قد يتأثرون بتراجع النشاط الاقتصادي، مبيناً أن توقف بعض المعامل والمشاريع يعني بالنتيجة فقدان العمال لمصادر دخلهم.

ويلفت إلى أن تراجع الإنتاج المحلي مقابل زيادة الاعتماد على الاستيراد قد يزيد من الضغوط على الصناعة العراقية والعمالة المحلية، داعياً إلى اتخاذ إجراءات توازن بين السياسة المالية وحركة السوق وحماية أصحاب الدخل المحدود.

تراجع حركة الشراء من جهته، يقول عضو غرفة تجارة بغداد، سمر الكواز، إن ارتفاع سعر الصرف انعكس على مختلف أنواع التجارة، مبيناً أن الضرر لا يقتصر على التجار، وإنما يمتد إلى الشركات والعاملين فيها والمستهلكين.

ويوضح الكواز لمجلة "فيلي"، أن الأسواق ومراكز التسوق تشهد تراجعاً في حركة الشراء، نتيجة ارتفاع أسعار السلع وتراجع القدرة الشرائية للمواطن، مؤكداً أن زيادة تكاليف التجارة والإنتاج تنعكس في النهاية على أسعار المنتجات.

وفي الأسواق، تبدو آثار ارتفاع الدولار أكثر وضوحاً من خلال تراجع الإقبال على بعض السلع بحسب ما رصدته مجلة "فيلي"، إذ أكد صاحب محل لبيع الملابس في بغداد أن حركة الشراء تراجعت مقارنة بالفترة

السابقة، فيما أشار صاحب محل آخر في كربلاء إلى أن ارتفاع الأسعار دفع كثيراً من المواطنين إلى تقليل مشترياتهم والاكتفاء بالاحتياجات الضرورية.

أما العمال، فيواجهون جانباً آخر من الأزمة، إذ قال عامل بناء من محافظة كربلاء إن تراجع حركة العمل وارتفاع أسعار المواد والاحتياجات اليومية يجعلان الدخل اليومي أقل قدرة على تغطية المصاريف، في وقت يعتمد فيه الكثير من العمال على توفر فرص العمل بشكل يومي.

"لا رجعة عنه"

ورغم التداعيات المعيشية للقرار، أوضح رئيس مجلس الوزراء العراقي، علي فالح الزبيدي، أمام مجلس النواب، مساء الخميس، الضرورات الخاصة بإجراء تغيير سعر صرف الدولار.

وقال الزبيدي، أمام البرلمان خلال حضوره الاجتماع مع هيئة الرئاسة، إن "الحكومة كانت أمامها ثلاثة خيارات؛ الأول الذهاب إلى الإذخار الإجباري وترك الموظف يعيش بالوعود، والثاني توزيع الروتب كل 45 يوماً، والثالث الذهاب إلى الاقتراض وإغراق البلد بالديون، وهو مثقل بها أصلاً".

من جهته، أكد رئيس مجلس النواب هيبب الجلبوسي أن "قرار تغيير سعر الصرف لا رجعة عنه، ورؤساء الكتل السياسية داعمون للقرار".

وكان مجلس الوزراء قد قرر في جلسته يوم الثلاثاء الماضي 6 تشرين الأول/ أكتوبر الجاري أن يكون سعر شراء الدولار من وزارة المالية بـ 1500 دينار، وبيعه للمصارف بـ 1510، وللمستفيد النهائي بـ 1520 ديناراً، مقارنة بـ 1320 ديناراً سابقاً، أي زيادة قدرها 20 ألف دينار لكل 100 دولار.

وأدى الارتفاع المفاجئ في سعر الصرف إلى حالة من الارتباك في الأسواق، مع صعوبة تحديد أسعار البيع والشراء وإعادة تسعير البضائع.





# المواطن هو الضحية لكل زيادة كمركية

احتجاجية للمستوردين وأصحاب شركات الذهب أمام البنك المركزي، اعتراضاً على تطبيق قرارات البنك المركزي الخاصة بتعزيز الحوالات وفق سعر الصرف الجديد 152 ألف دينار لكل 100 دولار، بأثر رجعي على المعاملات التي حصلت على موافقات مبدئية مسبقة وفق السعر السابق (132 ألف دينار)، مطالبين الجهات المسؤولة بالتدخل لإنقاذهم من خسائر مالية جسيمة تهدد عملهم وتؤثر على عصب الاقتصاد العراقي.

وعلى إثر ذلك، أكد البنك المركزي العراقي عدم تحميل التجار فروقات سعر الصرف عن الحوالات والمعاملات التي ثبت ثبات شرائها وتغطيتها بالسعر السابق البالغ 132 ألف دينار لكل 100 دولار قبل تاريخ 7 تشرين الأول 2026.

ودعا البنك التجار والمتضررين إلى مراجعة مصارفهم وتقديم شكاوى رسمية في حال تعرضهم للمطالبة بمبالغ إضافية أو حدوث تأخير غير مبرر في تنفيذ حوالاتهم السابقة. وخسائر بمئات الملايين

ثلاثة أيام وربما أكثر، ويتحمل التاجر الفروقات عن كل يوم تأخير، ما يجعله يتعامل مع السوق السوداء ويشتري بالسعر الموازي، لافتاً إلى "عدم وجود أي توجه لدعم التجار والمستوردين من قبل الحكومة، لأن التاجر يتحمل 12 مليون دينار عن كل كيلوغرام واحد من الذهب". ويشير العكيلي، إلى أن "سوق دبي يحمل التاجر 400 دولار عن كل يوم تأخير، لذا يضطر التجار إلى شراء الدولار من السوق الموازية لتسريع الإجراءات".

ويؤكد أن "خطة الحكومة من وراء خفض قيمة الدولار، بهدف الحد من المضاربين وتحجيمهم، ستكون بمثابة دعم لهم، لأن الحكومة لا تقدم أي دعم للتاجر، فيلجأ إلى السوق الموازية"، محذراً من أن "الاستمرار في السوق السوداء سيدفع إلى سحب كميات كبيرة من الدولار، وهذا ما سيؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازية".

احتجاج أمام البنك المركزي وشهدت العاصمة بغداد قبل يومين وقفة

وكان رئيس الحكومة علي الزيدي قد بزر سبب الانخفاض بالرغبة في الحد من "جشع المضاربين" ومحاولة السيطرة على العملة الصعبة، فيما يرى بعض التجار أن القرار لا يحل المشكلة، بل على العكس يضاعفها بشكل لافت، وأن السعر الموازي للدولار سيشهد ارتفاعاً خلال الفترة المقبلة مع تزايد الطلب عليه من قبل المستوردين. تجار: السعر الرسمي لا يختلف عن الموازي ويقول التاجر علي العكيلي لمجلة "فيلي": "أشتري الدولار من المصرف بـ 152 ألف دينار، والحكومة تحمل التاجر 12 ألف دينار عن كل 100 دولار، وبذلك يصبح سعر صرف 100 دولار بالسعر الجديد 164 ألفاً، ولا يختلف السعر الرسمي عن السعر الموازي، ويبقى باب المضاربة في السوق السوداء مفتوحاً للتحكم برفع قيمة الدولار"، موضحاً أن التاجر سيلجأ إلى السوق الموازية بسبب انعدام الفروقات من جهة، ولضمان عدم التأخير في إرسال الحوالات المالية من جهة أخرى. وينوه إلى أن "المعاملات المصرفية قد تتأخر

إعلان هام  
إلى جميع التجار في العراق  
تجار (( كمب سارة ))  
يدعو تجمع تجار العراق إلى إغلاق عام  
لجميع الأسواق التجارية في العراق  
ابتداءً من يوم الأحد ٢٠٢٦/٢/٨ إلى إشعار آخر  
لحين إلغاء الرسوم الكمركية الجديدة

كلفة الاستيراد تصل إلى ١٦٤ ألف دينار لكل ١٠٠ دولار..

## تجار العراق تحت الضغط

يطرح قرار الحكومة العراقية رفع قيمة الدولار الأميركي إزاء الدينار المحلي، ليكون سعر الصرف الجديد 152 ألف دينار مقابل كل 100 دولار في السوق الرسمية، تساؤلات جمة حول سبب هذا الانخفاض وأهدافه، وما يمكن أن يلحق بالتجار من أضرار مالية جرّاء سعر الصرف الجديد.



فيلي :



## تجار العراق تحت الضغط

ويؤكد التاجر صالح سلام، في حديث لمجلة "فيلي"، أن "البنك المركزي العراقي كان قد طالب التجار وشركات الذهب بتعزيز أموالهم في المصارف وفق السعر الجديد لصرف الدولار"، مشيراً إلى أن "المطالبة بالتعزيز قد انتهت بعد الوقفة الاحتجاجية أمام البنك".

ويشير إلى أن هذا "الإجراء غير كافٍ لتجنيب التجار والمستوردين وأصحاب شركات الذهب الخسائر المالية التي سببها القرار الحكومي المفاجئ"، موضحاً أن بعض التجار والمستوردين تعرضوا لخسائر تبلغ مئات ملايين الدنانير بسبب خفض قيمة الدولار. وينوّه إلى أنه "خسر في اليوم الأول للقرار مبلغ 300 مليون دينار بسبب فروقات الصرف بين السعر القديم البالغ 132 ألف دينار عن كل 100 دولار والسعر الجديد". ويؤكد سلام أن "القرارات الحكومية المفاجئة تلعب دوراً كبيراً في تعرض شريحة التجار والمستوردين وأصحاب شركات الذهب لخسائر مالية فادحة، وتعيق عملهم، مع أنهم يمثلون العمود الفقري للاقتصاد العراقي، ويوفرون المواد الغذائية والسلع المختلفة لسد حاجة السوق المحلية".

وقفز سعر صرف الدولار في السوق الموازية إلى أكثر من 180 ألف دينار لكل 100 دولار، قبل أن يستقر عند 164 ألف دينار، فيما شهدت أسواق بغداد خلال اليومين الماضيين ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار المواد الغذائية.

وفي ظل هشاشة الاقتصاد العراقي والتحديات الجمة التي تواجهه، يأتي قرار الحكومة بخفض قيمة الدينار كمحاولة لإيجاد حلول سريعة تمنع انهيار المالي. ويوضح الأكاديمي عبد الرزاق الهادي، لمجلة "فيلي"، أن "قرار خفض قيمة الدينار العراقي الصادر في تشرين الأول من العام الحالي، القاضي برفع سعر الصرف

الرسمي للدولار، يؤدي مباشرة إلى انكماش الحركة الاقتصادية وإصابة القوة الشرائية للمواطنين بالشلل"، موضحاً أنه "لا يحل مشكلة المضاربين، بل يمنحهم مساحة ربحية جديدة".

ويشير إلى أن "الهدف الأساسي للقرار يكمن في تعويض عجز الموازنة المتأثرة بتعثر صادرات النفط بسبب الأوضاع الراهنة

في المنطقة"، مؤكداً أن "الحكومة ستدعم الموازنة من خلال حصولها على أكبر عدد من الدنانير مقابل الإيرادات النفطية المقومة بالدولار، لتغطية النفقات التشغيلية ورواتب الموظفين".

ويلفت إلى أن القرار "لا يشكل نمواً حقيقياً للعملية الاقتصادية، بل مجرد حل وقطي لتغطية النفقات والرواتب في ظل استمرار

تأزم أوضاع المنطقة"، منوهاً بأن لهذا القرار سلبات عديدة، إذ إن موظفي القطاعين العام والخاص سيفقدون جزءاً من القيمة الفعلية لرواتبهم، وسيؤدي ذلك إلى تراجع مستويات الاستهلاك.

ويتابع الهادي: "ينجم عن قلة الاستهلاك ركود في الأسواق التجارية، بسبب رفع أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة توازي انخفاض

العملة، ما يدفع المستهلكين بدورهم إلى الحذر أو الامتناع عن الشراء". ويشدد الباحث الأكاديمي على أن "من أخطر نتائج قرار خفض الدينار ارتفاع نسب البطالة، إذ يضطر بعض المنتجين وأصحاب الشركات والمعامل إلى الاستغناء عن العمالة بسبب شح شراء المنتجات، وسترتب على ذلك آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة".

”

"القرارات الحكومية

المفاجئة تلعب

دوراً كبيراً في

تعرض شريحة

التجار والمستوردين

وأصحاب شركات

الذهب لخسائر مالية

فادحة، وتعيق عملهم،

مع أنهم يمثلون العمود

الفقري للاقتصاد

العراقي، ويوفرون

المواد الغذائية والسلع

المختلفة لسد حاجة

السوق المحلية".



# الخطر القادم عبر الحدود الدينار المزيف ينعش تجارة الدولار

جرى مؤخرا إحباط إدخال نحو 48.5 مليون دينار عراقي مزور عبر منفذ الشيب بحوزة مسافرين يحملان الجنسية الإيرانية، وما يميز هذه الشبكات هو اعتمادها على خلايا ارتباط في داخل الأراضي العراقية، إذ أعلن عن اعتقال الشخص الثالث الذي كان مكلفا بالتسليم والتوزيع، مما يؤكد تواجد شبكات توزيع محلية مرتبطة بعصابات تهريب إقليمية.

الهدف الأساسي من هذه الشبكات هو ضخ الدينار المزيف في الأسواق العراقية المحلية لشراء السلع، والأهم من ذلك تحويلها إلى عملة صعبة بالدولار الأمريكي، إذ يعد الدولار ملاذا آمنا وعملة ذات قيمة حقيقية وقابلة للتحويل الخارجي بسهولة مقارنة بالدينار، مما يمثل نزفا خطيرا للاحتياطيات النقدية من الدولار في السوق السوداء.

وتزداد عمليات التزوير والتهريب مع تذبذب أو ارتفاع الدولار، فعندما ترتفع قيمة الدولار مقابل الدينار، يسعى المضاربون والعصابات إلى الحصول على الدولار بأي ثمن، وإن استغلال الدينار المزيف يمثل بالنسبة لهم وسيلة مأكرة للحصول على عملة حقيقية مجانا أو بتكلفة زهيدة للغاية أي تكلفة طباعة الورقة المزيفة.

وبسبب الفجوة السعرية وتشديد الرقابة على منصات بيع الدولار الرسمية المتمثلة بمنصة البنك المركزي لجأت شبكات التهريب للبحث عن طرق بديلة للحصول على العملة الصعبة من الأسواق الموازية عبر استغلال النقد المحلي المزور. وكلما زادت قيمة الدولار، زاد الإغراء المالي لعصابات التزوير الإقليمية لطباعة فئات نقدية عراقية ذات قيمة عالية وضخها في السوق العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على التداول النقدي (الكاش).

وبرغم الجهود التي تبذلها الجهات الأمنية وهيئة المنافذ الحدودية وجهاز

صادق الأزرق:

إن عملية ضبط الأموال المزورة عبر المنافذ الحدودية العراقية تسلط الضوء على واحدة من أخطر شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تستهدف الاقتصاد العراقي.







**" يتطلب نشر أجهزة  
كشف التزوير الحديثة  
في كل مفاصل  
الأسواق وليس فقط  
على الحدود، كما  
يستغل المزورون  
والمهربون الفساد  
وثغرات المنافذ "**

اكتشافها إلا بأجهزة متقدمة جدا أو فحص مختبري دقيق. وفيما تمتلك المنافذ الكبرى والمصارف الرئيسية في بغداد والمحافظات أجهزة متطورة، قد تعاني بعض المنافذ الثانوية أو السيطرات الداخلية من نقص في التجهيزات الحديثة أو الاعتماد على الفحص البصري واليدوي التقليدي الذي يسهل خداعه. ويجري التحذير من ان الزخم الهائل للمسافرين والبضائع عبر المنافذ البرية بخاصة في مواسم الزيارات المليونية أو التبادل التجاري الضخم، يفرض ضغطا كبيرا على الملاكات الأمنية والجمركية، مما قد يفتح ثغرات عرضية تستغلها شبكات التهريب لإدخال مبالغ مخبأة بمهارة فائقة.

ويظل الجهد الاستخباري الاستباقي هو السلاح الأقوى حاليا، إذ تعتمد وكالات الاستخبارات والأمن الوطني على تتبع شبكات الترويج المحلي وخلايا الارتباط قبل وصول الأموال إلى الأسواق. وبرغم أن هذه الآليات تحبط عديد عمليات التزوير، إلا أن فاعليتها تصطدم بعدة عوائق تحد من نجاحها المطلق، من ذلك تطور تقنيات العصابات، فبعض العصابات الإقليمية والدولية لا تستعمل طابعات مكتبية اعتيادية، بل تعتمد على تقنيات طباعة متطورة تحاكي نوعية الورق القططي والعلامات المائية والأحبار المتغيرة لونها، مما يجعل بعض الأوراق المزيفة تمر عبر الأجهزة التقليدية البسيطة من دون أن يجري

وتعتمد المنافذ الحدودية والجمارك بالتعاون مع الأجهزة الأمنية على أجهزة كشف الأشعة (X-Ray) المخصصة لفحص الحقائق والبضائع، فضلا عن أجهزة الكشف اليدوي على العملات التي تعتمد على الأشعة فوق البنفسجية وخصائص الورق باللمس وانعكاس الحبر الضوئي. ويفرض البنك المركزي العراقي على المصارف استعمال مكائن عد وفرز حديثة ومزودة بخاصية كشف التزييف لعزل الأوراق المشبوهة أو التالفة، كما ينظم مركز الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي دورات مستمرة لموظفي المصارف والجهات الرقابية لرفع كفاءتهم في كشف معايير التزييف الحديثة.

الفحص بالأشعة وأنظمة الذكاء الاصطناعي لكشف العملات المزيفة بدقة متناهية في جميع المنافذ الحدودية، وتشديد العقوبات القضائية بحق شبكات التداول المحلي وتجييف منابعها الاستخبارية في داخل المدن. وبحسب ما هو معلوم، تتواجد آليات تقنية يشغلها البنك المركزي العراقي لكشف العملات المزورة وتستعمل فعليا، سواء عبر الأجهزة الفنية في المنافذ أو بوساطة الأنظمة الرقابية المصرفية للبنك المركزي العراقي والأجهزة الأمنية، لكن فاعليتها ونجاحها يواجهان تفاوتاً كبيراً بين النجاح الميداني مثل ضبط شحنة منفذ الشيب والتحديات المستمرة على أرض الواقع.

حديثة وأخباراً تفوق قدرة الفحص اليدوي البسيط، مما يتطلب نشر أجهزة كشف التزوير الحديثة في كل مفاصل الأسواق وليس فقط على الحدود، كما يستغل المزورون والمهربون الفساد وثغرات المنافذ، ففي بعض الأحيان تشكل البيروقراطية أو ضعف الغطاء التقني المتطور لفحص كل شاردة وواردة في بعض المنافذ الثانوية ثغرة تستغلها شبكات الرشوة والجريمة المنظمة. تتطلب مواجهة هذه التحديات الانتقال من سياسة رد الفعل وضبط الشحنات بعد وصولها إلى الاستباق والردع المالي، الذي يتضمن، تسريع خطوات التحول الرقمي والدفع الإلكتروني لتقليل حجم النقد الورقي المتداول في السوق، وتحديث أجهزة

الاستخبارات وخلية الصقور، إلا أن استمرار هذه العمليات يعود إلى عدة أسباب من ذلك امتلاك العراق حدوداً برية شاسعة ومفتوحة مع دول الجيران، مما يتيح لشبكات التهريب استغلال طرق نيسمية غير رسمية فضلاً عن محاولات التمويه عبر المنافذ الرسمية باستعمال أساليب إخفاء معقدة. وما دام السوق العراقي يعتمد بشكل رئيس على السيولة النقدية الورقية في المعاملات التجارية الكبرى والصغرى، فإن ذلك يسهل تمرير الأوراق المزورة وسط ملايين الأوراق الحقيقية المتداولة من دون اكتشافها فوراً من قبل المواطن الاعتيادي. وتستعمل بعض العصابات تقنيات طباعة



و لأن الموظف المجاز لديه دخل حكومي بمقدار 100% من الراتب الاسمي، قد يرتضي بالعمل في القطاع الخاص بأجر منخفض جدا أو بشروط مجحفة، مما يؤدي إلى خفض السقف العام للأجور في الشركات والمؤسسات الخاصة. هذا يجعل من الصعب جدا على الشاب العاطل أو الخريج حديثا القبول بتلك الأجور لأنها لا تكفي لسد متطلبات معيشته الأساسية كليا. و تتحول الإجازة الطويلة في كثير من الأحيان من فرصة للتفرغ لإدارة مشروع خاص أو لتلبية ظروف إنسانية إلى تفرغ للعمل بعقود جيدة في مؤسسات أو شركات قد لا توفر فرصة عمل واحدة للخريجين الجدد طالما أن الموظف القديم متوفر وبخبرة جاهزة. ولتحقيق الهدف الفعلي من التشريع من دون الإضرار بالشباب العاطلين عن العمل، يتطلب الأمر وضع ضوابط واشتراطات حازمة، أبرزها، منع الموظف المتمتع بالإجازة الطويلة من العمل في الوظائف المألوفة أو التنفيذية في داخل شركات القطاع الخاص التي يستطيع الخريجون الجدد شغلها، وقصر عمله ان وجد على الاستشارات والتطوير فقط، أو التركيز على تأسيس مشاريع خاصة جديدة تجذب وتوظف العاطلين عن العمل.

ونقترح ان يشترط على الموظف الراغب بالإجازة تقديم جدوى مشروع خاص مثل الشركة او الورشة او المصنع، او مشروع زراعي أو خدمي، يلزم فيه بتوظيف عدد محدد من الخريجين أو العاطلين المسجلين في قاعدة بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، و إذا ثبت أن الموظف المجاز يعمل بعقد أجر مجز في القطاع الخاص، يستقطع جزء من راتبه الاسمي الحكومي أو يعلق لدعم صندوق دعم الشباب والتشغيل، لضمان عدم جمع الموظف بين الميزتين على حساب المال العام وفرص العمل، و ان ترك التشريع بشكله الحالي يجعله بوابة لتفريغ القطاع العام شكليا وتضخيم أعباء الموازنة بالرواتب الاسمية من دون إنتاجية في داخل المؤسسات، مقابل تزامم الموظفين المجازين مع الشباب على فرص القطاع الخاص المحدودة.

ان الأسباب الموجبة لتشريع القوانين في العراق، تعلن دائما الرغبة في تنشيط القطاع الخاص والقضاء على البطالة، ولكن تطبيق هذه الآليات يظهر وكأنه تصدير لأزمات القطاع العام إلى القطاع الخاص بدلا من بناء قطاع خاص مستقل وقادر على استيعاب الطاقات الشبابية الجديدة. ويظهر ان الجهات التشريعية والتنفيذية ترى أن هذا القرار يحقق أهدافا أخرى منها تخفيف العبء عن الموازنة العامة اذ ان منح الإجازات الطويلة يقلل من النفقات التشغيلية والبدايات المتصلة بالدوام الفعلي، مما يوفر بعض السيولة للحكومة في ظل التضخم الكبير في باب الرواتب، كما يفترض التشريع أن نقل الكفاءات والخبرات الإدارية والتقنية من مؤسسات الدولة إلى شركات القطاع الخاص يساهم في رفع كفاءة هذا القطاع وتنظيمه، لاسيما في المشاريع الكبرى؛ غير ان حل أزمة التشغيل وتنشيط الاقتصاد لا ينبغي ان يجري عبر تدوير الموظفين العموميين بين الدولة والشركات الخاصة بحسب ما تقول الحكومة لتسويق الإجازة الطويلة، بل يكمن في تشديد وتطبيق قانون العمل وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للقطاع الخاص لجعله بيئة جاذبة وأمنة للشباب الخريجين وضامنة لمستقبلهم.

النصوص التي تطرحها الدولة لتسويق القوانين تعكس الآلية ذاتها التي اعتمدها التشريع العراقي سواء في تعديلات قانون بيع وإيجار أموال الدولة أو القوانين والقرارات المتعلقة بإنهاء الخدمة والتفرغ أو تعديلات القانون الذي نتحدث اي منح الإجازات الطويلة للموظفين، فانها تعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

ان الموظف المجاز يتسلم راتباً اسمياً ثابتاً ومضموناً من الدولة شهرياً، وتستمر سنوات خدمته بالتراكم لأغراض التقاعد، ثم يدخل سوق العمل الخاص برصيد مالي وأمان وظيفي يتكئ عليه. في المقابل، يدخل الخريج الشاب سوق العمل بصفر أمان وصفر دخل ثابت، ويطلب منه أن ينافس شخصا متمكنا يملك الخبرة ولديه تدفقا ماليا حكوميا مستمرا. هذا يخلق منافسة غير متكافئة في سوق عمل محدود بطبيعته.



## قانون الإجازات الجديد

هل ينعش القطاع الخاص  
أم يغلق نافذة التعيينات  
بوجه العاطلين؟

يجري بحسب شروط محددة لغرض عدم منافسة الخريجين الذين هم بأمر الحاجة إلى العمل لاسيما أن الموظف المتمتع بإجازة طويلة يتسلم مبالغ مالية إذ ينص القانون على في السنوات الخمس الأولى يستحق الموظف المجاز صرف الراتب الاسمي كاملا 100% من الراتب الاسمي دون المخصصات طوال مدة الإجازة.

ان تواصل مشكلة البطالة وإقحام موظفي الدولة في القطاع الخاص يؤدي الى منافسة الشباب الخريجين اذ ان إتاحة الفرصة للموظف الحكومي القديم أو ذي الخبرة للعمل في القطاع الخاص في أثناء إجازته قد يغلق الأبواب أمام الخريجين الجدد والشباب العاطلين عن العمل الذين يفتقرون للخبرة وهم بحاجة إلى فرصة أولى في سوق العمل. الموظف الذي يمتلك إجازة طويلة يعد متكئا على أمان وظيفته فيه إجازاتهم التي منحت لهم بموجب القرار الجديد؟ من حق الموظف أن يتمتع بإجازة طويلة قد يكون بحاجة لها، ولكن تطبيق ذلك يجب أن

طوال، يصح ذلك في قانون تعديل سلم الرواتب الذي لم يعدل حتى الآن ورغم مرور السنوات فيدفع الثمن الموظفون ذوو الرواتب المتدنية؛ وكذلك ينطبق الامر على الإجازات الاعتيادية الطويلة، إذ صوت مجلس النواب اخيرا على مقترح منح الموظف إجازة طويلة واضعا شروطا لقطع الإجازة واحتساب الراتب وعلاقة ذلك بحساب التقاعد، وغير ذلك، وحتى الآن يجهل الناس المغزى الحقيقي من القرار، اذ ذكر في احد أسبابه الموجبة دعم القطاع الخاص وتزويده بالخبرات والملاكات الوظيفية الكفوءة، ولكن الا يتعارض ذلك مع السعي للقضاء على البطالة وتشغيل العاطلين والخريجين الشباب بأعدادهم التي تتكاثر يوما بعد يوم، وضرورة تهيأتهم للعمل في القطاع الخاص الذي يجب أن نحياه بدلا من الاعتماد على موظفين قداماء سيقضون فيه إجازاتهم التي منحت لهم بموجب القرار الجديد؟

من حق الموظف أن يتمتع بإجازة طويلة قد يكون بحاجة لها، ولكن تطبيق ذلك يجب أن

## فيلي

فيما تنتظر طوابير الخريجين والعاطلين عن العمل وميض أمل يفتح أمامهم أبواب التعيين والوظائف، يأتي إقرار تعديل قانون الإجازات الاعتيادية للموظف بمنحه الراتب الاسمي الكامل بنسبة 100% ، ليكرس مفارقة بالغة القسوة، فوظائف الدولة الرسمية تظل محجوزة شكليا بلا إشغال حقيقي، فيما يدفع الموظفون المتفرغون لمزاحمة الشباب أنفسهم في أسواق العمل بالقطاع الخاص.

هكذا، تتحول المسوغات المعلنة لدعم القطاع الخاص بخبرات مجربة إلى جدار عازل يقطع الطريق أمام الدماء الجديدة، ويترك الوف الخريجين عالقين بين بطالة مقننة في الوظيفة العامة ومنافسة غير

متكافئة في الخاص. وتتخبط السلطات في العراق بقراراتها ولا تحسم السلطة التشريعية الممثلة بالبرلمان القرارات بصورة فورية، بل يستغرق تعديل القوانين وإصدار قوانين جديدة سنوات





من الحظر إلى المنافسة..

**" ويز - Waze "**

يبقى في العراق وبدائل محلية تبحث  
عن موطن قدم

فيلي :



بعد أسابيع من الجدل بشأن حظر تطبيق الملاحة "ويز" (Waze) في العراق، وما رافقه من مواقف متباينة حول مستقبل التطبيق، حسمت هيئة الإعلام والاتصالات الجدل باستبعاد حظره، في تحول أعاد النقاش إلى قدرة المبرمجين العراقيين على تطوير بدائل محلية قادرة على المنافسة، بدلاً من فرضها على المستخدمين بقرارات المنع.



## من الحظر إلى المنافسة .. "ويز" يبقى في العراق ...

وكان وزير الاتصالات مصطفى سند قد أعلن عزمه حظر التطبيق بسبب منشئه الإسرائيلي، وحدد مطلع عام 2027 موعداً لتنفيذ القرار، ثم قدمه إلى نهاية كانون الأول 2026، غير أنه عاد ليؤكد، أول أمس الخميس (22 تشرين الثاني الجاري)، عدم وجود حظر حالياً، مع تمسكه بموقفه السابق وتوقعه تراجع استخدام "ويز" مع ظهور تطبيقات عراقية منافسة.

وجاء الموقف الأكثر حسماً من رئيس الجهاز التنفيذي لهيئة الإعلام والاتصالات بليغ أبو كلل، الذي استبعد حظر التطبيق، موضحاً أنه بات مملوكاً لشركة "غوغل"، وأن العراق يتعامل مع خدمات الشركة، ودعا في الوقت نفسه إلى تطوير تطبيقات عراقية منافسة، وترك حرية الاختيار للمستخدمين.

وقال أبو كلل، خلال مشاركته في منتدى "حوكمة الإنترنت" في بغداد، إن حظر أحد تطبيقات "غوغل" بسبب جنسية مطوريه الأوائل أمر غير وارد، مؤكداً دعم الهيئة لوزارة الاتصالات والمبرمجين العراقيين في تطوير بدائل محلية، لكنه أقر بأن المهمة ليست سهلة.

وبذلك، انتقل الجدل من مصير التطبيق العالمي إلى فرص المنافسة في سوق الملاحة الرقمية العراقية، ومدى قدرة الشركات المحلية على تقديم خدمات تضاهي التطبيقات المستخدمة منذ سنوات، ولا سيما في دقة الخرائط ومعلومات الازدحام وحماية بيانات المستخدمين.

بدائل عراقية في مواجهة المنافسة وفي خضم النقاش بشأن حظر "ويز"، كشف وزير الاتصالات مصطفى سند، في تصريح لمجلة "فيلي"، أن عدداً من المبرمجين العراقيين والشركات المحلية قدّموا إلى الوزارة عروضاً لتطبيقات متخصصة بالخرائط ومراقبة حركة مرور السيارات.

وأكد سند، أن الوزارة تلقت مقترحات متعددة من مطورين محليين، معرباً عن اعتقاده بأن ظهور هذه التطبيقات سيؤدي إلى تراجع الاعتماد على "ويز"، وصولاً إلى بقاءه تطبيقاً قليل الاستخدام خلال المرحلة المقبلة. وأثارت التصريحات المتعلقة بالحظر اهتمام عدد من المبرمجين العراقيين، الذين عرض بعضهم مشاريع وتطبيقات محلية عبر منصات التواصل الاجتماعي، وسط نقاش بشأن إمكانية تحويل هذه المبادرات إلى منتجات قادرة على تلبية احتياجات المستخدمين.

وفي هذا السياق، يرى مطور البرمجيات مؤمل تحسين علي، أن القضية ينبغي النظر إليها من زاويتين هما السيادة الرقمية ومصصلحة المواطن، مع ضرورة التمييز بين بناء بديل وطني قوي وفرضه عبر حظر التطبيقات الموجودة. ويقول علي لمجلة "فيلي" إن "امتلاك العراق منظومة خرائط وبيانات جغرافية وطنية يمثل خطوة مهمة نحو بناء قطاع رقمي مستقل"، داعياً إلى دعم الشركات والمبرمجين العراقيين لإنتاج تطبيقات تستطيع المنافسة عالمياً، وليس الاكتفاء بتطوير بدائل للاستخدام المحلي.

لكنه يحذر في المقابل من أن حظر تطبيق يعتمد عليه المواطنون يومياً يحتاج إلى تقييم تقني مسبق، خصوصاً أن أي بديل محلي مطالب بإثبات كفاءته وقدرته على تقديم خدمة مستقرة وأمنة. ويضيف أن "التطبيق المحلي ليس بالضرورة أكثر أماناً أو كفاءة لمجرد أنه محلي"، مشدداً على أن مفهوم السيادة الرقمية لا يمكن اختزاله في حظر تطبيق أجنبي، وإنما يتطلب بناء منظومة وطنية متكاملة لحماية البيانات وتطوير الخدمات.

ويعتقد علي، أن أفضل وسيلة لدعم المنتج العراقي تتمثل في تقديم بديل

موثوق، ونشر نتائج الاختبارات التقنية الخاصة به، وإتاحة المنافسة بين الشركات المحلية وفق معايير واضحة، بدلاً من دفع المستخدمين إلى خيار واحد.

ثقة المستخدمين هي الاختبار ولا تقتصر التحديات التي تواجه تطبيقات الملاحة العراقية على تصميم الخرائط أو توفير واجهات الاستخدام، بل تشمل أيضاً دقة تحديد المواقع، وتحديث معلومات الطرق والازدحامات، واستقرار الخدمات، فضلاً عن حماية البيانات الشخصية.

ويقول المبرمج ومصمم الألعاب مصطفى باسل محمد لمجلة "فيلي"، إن المعيار الحقيقي لنجاح أي تطبيق عراقي لا يكمن في حمله صفة المنتج الوطني، ولا في الحملات الترويجية التي ترافق إطلاقه، وإنما في التجربة الفعلية للمستخدم والقيمة التي تقدمها الخدمة.

ويوضح محمد أن المبرمجين العراقيين قادرون على تطوير تطبيقات منافسة، لكن نجاحها يتطلب إثبات كفاءتها من خلال حماية بيانات المستخدمين، والالتزام بمعايير الأمان، وضمان استقرار النظام وعدم ظهور مشكلات تعيق الاستخدام اليومي.

ويشير إلى أن المطور الناجح هو من يقدم منتجاً يعالج مشكلة حقيقية، ويوفر مستوى من الخدمة يقارب ما تقدمه التطبيقات المعروفة، مؤكداً أهمية أن تكون التطبيقات الجديدة متاحة مجاناً، وألا تتحول إلى منصات للإعلانات الترويجية التي لا تخدم المستخدم. ويدعو محمد الحكومة إلى فسح المجال أمام المطورين العراقيين لتقديم أفكارهم، والسماح بإطلاق أكثر من تطبيق، بما يمنع احتكار الخدمة أو إجبار المواطنين على استخدام برنامج محدد.

ويلفت إلى أن المشكلة لا تكمن في نقص قدرات المبرمج العراقي، بل في ضعف البيئة الحاضنة وغياب الدعم الحقيقي لصناعة البرمجيات بوصفها قطاعاً اقتصادياً منتجاً، يمكنه توفير فرص عمل وتطوير خدمات محلية قابلة للتوسع.

الحاجة إلى سياسة رقمية وطنية من جانبها، ترى الخبرة في تقنيات البرمجة والحاسوب، الدكتور رشنا الجاف، أن الجدل بشأن "ويز" ينبغي أن يشكل فرصة لإعادة النظر في سياسات دعم التطبيقات الرقمية، وتمكين المطورين العراقيين من تحويل أفكارهم إلى مشاريع عملية.

وتقول الجاف لمجلة "فيلي"، إن على وزارة الاتصالات إفساح المجال أمام المبرمجين العراقيين لتقديم مشاريع وتطبيقات محلية رصينة، مشيرة إلى أن تنفيذ تلك المشاريع لا يشترط بالضرورة أن يكون

محصوراً بالمطورين المحليين، ما دامت الأفكار والمبادرات العراقية قادرة على الإسهام في بناء خدمات وطنية. وتشدد على أهمية الاستعانة بمتخصصين في البرمجة والأمن السيبراني عند تنفيذ المشاريع الرقمية، بما يضمن كفاءتها التقنية وحماية بيانات المستخدمين.

كما تدعو إلى وضع سياسة عراقية واضحة لإدارة قطاع الإنترنت والخدمات الرقمية، معربة عن استعدادها لتقديم دراسات وبيانات وخرائط إلى وزارة الاتصالات مجاناً، إذا كانت هناك خطوات جدية لتأسيس بنية رقمية عراقية آمنة وتطوير قطاع الاتصالات.

من قرار المنع إلى حرية الاختيار ويعيد موقف هيئة الإعلام والاتصالات من تطبيق "ويز" طرح مسألة الصلاحيات التنظيمية المتعلقة بحجب التطبيقات والمواقع الإلكترونية، ولا سيما بعد

إعلان وزارة الاتصالات توجيهها السابق نحو حظر التطبيق. وكان أبو كلل قد أكد، خلال مشاركته في منتدى حوكمة الإنترنت، أن للهيئة موقفاً بشأن حظر التطبيقات، محذراً من أن قرارات الحجب قد تتسبب بمشكلات في التعامل مع الشركات العالمية.

وفي موقفه الأخير، استبعد حظر "ويز" بسبب خلفيته الإسرائيلية، مشيراً إلى أن ملكيته الحالية تعود إلى "غوغل"، مؤكداً دعم إنشاء بدائل وطنية مع ترك الخيار للمستخدمين.

ويستخدم "ويز" في العراق منذ سنوات لتحديد المسارات ومتابعة حركة المرور والازدحامات، ويستفيد منه سائقون وعاملون في خدمات النقل والتوصيل، إلى جانب مستخدمين يعتمدون عليه في تنقلاتهم اليومية.

" مفهوم السيادة الرقمية لا يمكن اختزاله في حظر تطبيق أجنبي، وإنما يتطلب بناء منظومة وطنية متكاملة لحماية البيانات وتطوير الخدمات. "





## فيلي :

من لعبة إلى أخرى،  
ومن مقطع إلى آخر،  
لا يكاد بعض الأطفال  
يمنحون أنفسهم وقتاً  
كافياً للاستمتاع بتجربة  
واحدة قبل الانتقال  
إلى غيرها، مشهد لفت  
انتباه المواطن عبد  
الله حسن، حين لاحظ  
أن أطفاله الثلاثة لم  
يعودوا يصبرون على  
لعبة في المتنزه، أو  
حتى على الوقوف في  
طابور قصير لشراء  
العصائر.

جيل لا يحتمل الانتظار..

## ماذا تفعل مقاطع "الريلز" بعقول الأطفال؟

وبداً حسن، يبحث عن تفسير لهذا التغير،  
ليربطه لاحقاً بقضاء أطفاله معظم العطلة  
الصيفية أمام الهواتف، وهم يتابعون  
مقاطع الفيديو القصيرة المعروفة بـ"الريلز"،  
مع قلة خروجهم إلى المتنزهات وممارسة  
الأنشطة خارج المنزل.

ويقول حسن، لمجلة "فيلي"، إن أطفاله  
أصبحوا أكثر ميلاً إلى العزلة، ولا يستقرون  
على نشاط واحد، كما لم يعودوا يستمتعون  
باللعب في الخارج، بسبب الوقت الطويل  
الذي يقضونه أمام شاشات الهواتف.

ويضيف أن استخدام الهاتف انعكس  
على سلوك أبنائه، إذ باتوا يشعرون بالملل  
والضجر سريعاً، ولم تعد الألعاب تستحوذ  
على اهتمامهم كما في السابق، مشيراً إلى  
أنه لم يتمكن من منعهم من استخدام  
الهواتف، لأنها أصبحت مصدر الترفيه  
الأساسي بالنسبة إليهم، وأن حرمانهم منها  
يجعلهم أكثر عصبية واضطراباً.

ومع بدء العام الدراسي، يحاول حسن،  
تنظيم أوقات استخدام أطفاله للهواتف  
وتقليصها إلى أدنى حد ممكن، في محاولة  
لاستعادة التوازن بين العالم الرقمي  
والأنشطة اليومية.

ولا تبدو تجربة حسن، معزولة عن قلق أوسع  
لدى بعض الآباء والأمهات، مع الانتشار  
المتزايد لمقاطع الفيديو القصيرة على منصات  
التواصل الاجتماعي، التي تنتقل بالمستخدم  
خلال ثوان بين مشاهد ومعلومات ومواقف  
متباينة، في تدفق متواصل يدفعه إلى متابعة  
المزيد.

انتباه يتشتت

وتقوم طبيعة مقاطع "الريلز" على السرعة  
والتنوع والتجدد المستمر، إذ ينتقل  
المستخدم من محتوى إلى آخر بحركة إصبع  
واحدة، من دون الحاجة إلى البحث أو  
الانتظار، وبينما يجد كثيرون في هذه المقاطع  
وسيلة سهلة للترفيه وتمضية الوقت،  
تبرز تساؤلات بشأن انعكاس الإفراط في  
مشاهدتها على التركيز والانتباه، ولا سيما



## ماذا تفعل مقاطع "الريلز" بعقول الأطفال؟

لدى الأطفال والمراهقين. ويقول المختص في علم الاجتماع حسن حمدان، لمجلة "فيلي"، إن التعرض المفرط للفيديوهات القصيرة قد يرتبط بالتشتت وضعف التركيز، فضلاً عن صعوبة الاستمرار في متابعة نشاط واحد لفترة طويلة. ويؤكد أهمية الرقابة الواعية على المحتوى الذي يتابعه الأطفال والمراهقون، إلى جانب دور أولياء الأمور في تنظيم استخدام المنصات الرقمية، مشدداً على ضرورة الاهتمام بطبيعة المحتوى وأسلوبه وأفكاره، بما ينسجم مع القيم الاجتماعية والتربوية. ولا يقتصر القلق على الوقت الذي تستهلكه هذه المقاطع، بل يمتد إلى طبيعة المحتوى نفسه، وما إذا كان يتيح للمستخدم فرصة للتفكير والتحليل، أم يدفعه إلى الانتقال المتواصل بين مشاهد سريعة من دون التوقف عند مضمونها.

"تعفن الدماغ".. مصطلح يثير القلق

في عام 2024، برز مصطلح "تعفن الدماغ" في النقاشات المتعلقة بالاستهلاك المفرط للمحتوى الرقمي منخفض الجودة أو محدود القيمة الفكرية.

ويُستخدم المصطلح لوصف مخاوف من تراجع النشاط الذهني أو الشعور بالإرهاك الفكري نتيجة الإفراط في استهلاك هذا النوع من المحتوى، لكنه ليس تشخيصاً طبياً معتمداً بحد ذاته.

وفي هذا السياق، يرى الأكاديمي علاء نجاح، خلال حديثه لمجلة "فيلي"، أن المشكلة لا تكمن في كثرة استخدام المنصات الرقمية بحد ذاتها، وإنما في الاستهلاك المفرط للمحتوى السطحي من دون تفكير أو تحليل. ويوضح أن المستخدم قد يتحول من متلق يتفاعل مع المحتوى ويناقشه إلى مستهلك ينتقل باستمرار بين مقاطع الفيديو القصيرة، الأمر الذي قد يضعف قدرته على التركيز والتقييم النقدي إذا أصبح هذا النمط جزءاً مهيمناً من حياته اليومية. وبحسب نجاح، فإن المشكلة ليست في التكنولوجيا ذاتها، بل في طريقة استخدامها، مشيراً إلى أن الاعتياد على المحتوى السريع

حتى إن لم تتضمن محتوى يخدش الحياء، مطالباً بوضع ضوابط لاستخدامهم منصات التواصل الاجتماعي.

وفي حديث لمجلة "فيلي"، يعتقد أن مواجهة هذه المشكلة تتطلب تعاون الأسرة والمؤسسات التربوية والجهات المعنية، مشيراً إلى أنه حاول بطرق مختلفة منع أبنائه من متابعة المقاطع القصيرة من دون أن يحقق النتيجة التي يريدها.

ويشير الطائي إلى ملاحظته تراجع النشاط البدني لدى أبنائه، وضعف اهتمامهم بالدراسة، وانخفاض مستوياتهم الدراسية، ما دفعه إلى البحث عن حلول، بينها استشارة الأطباء.

وتعكس هذه الشهادات حجم القلق الذي يعيشه بعض الآباء، لكنها تطرح في الوقت نفسه سؤالاً بشأن الوسائل الأكثر فاعلية: هل يكون الحل في الحجب والمنع، أم في تنظيم الاستخدام وتعزيز الوعي الرقمي، أم

## "المستخدم قد يتحول من متلقٍ يتفاعل مع المحتوى ويناقشه إلى مستهلك ينتقل باستمرار بين مقاطع الفيديو القصيرة، الأمر الذي قد يضعف قدرته على التركيز والتقييم النقدي"

وبينما ينظر بعض الشباب إلى هذه المقاطع بوصفها وسيلة بسيطة للمتعة، يرى آباء أن الوقت الذي يقضيه الأبناء في متابعتها يأتي أحياناً على حساب الدراسة والنشاط البدني والتفاعل الاجتماعي، ما يوسع الفجوة بين نظرة الأجيال المختلفة إلى استخدام التكنولوجيا.

معركة على الانتباه

وفي ظل اتساع النقاش بشأن المحتوى الرقمي، تواصل وزارة الداخلية ملاحقة صانعي المحتويات المخالفة ورصد ما يُنشر عبر الفضاء الرقمي، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق من تثبت مخالفته للقانون. غير أن التعامل مع الإفراط في مشاهدة المقاطع القصيرة يتجاوز الملاحقة القانونية، ليشمل مسؤولية الأسرة والمدرسة والمنصات نفسها في تعزيز الاستخدام الواعي للتكنولوجيا، وفقاً للباحثين.

ويرى الباحث في الشأن النفسي أحمد الذهبي، في حديث لمجلة "فيلي"، أن منصات التواصل الاجتماعي تتنافس على جذب انتباه المستخدم وإبقائه أطول وقت ممكن، موضحاً أن الانتقال المتكرر بين مقاطع قصيرة ومتباينة قد يجعل الحفاظ على التركيز المستمر أكثر صعوبة لدى بعض المستخدمين.

ووفقاً للذهبي، فإن الهاتف لم يعد مجرد شاشة لمشاهدة المحتوى، بل أصبح بيئة تتنافس فيها المقاطع والأخبار والموسيقى والإعلانات على جذب الانتباه، مضيفاً أن المشكلة تتعمق عندما يعتاد المستخدم الانتقال السريع بين الموضوعات، فلا يمنح فكرة واحدة الوقت الكافي لفهمها أو تحليلها. ويحذر من أن الإفراط في هذا النمط من الاستخدام قد يرتبط بالتشتت وعدم الاستقرار في الانتباه، ولا سيما لدى الأجيال الأصغر سناً، مؤكداً أن التحدي لا يتعلق بالوقت وحده، بل بقدرة الإنسان على التركيز والتفاعل مع فكرة واحدة من دون البحث المستمر عن محتوى جديد.

موضوع إلى آخر، وهو ما يجذب المستخدمين ويدفعهم إلى مواصلة المشاهدة. أما الشاب حسين محمد، البالغ من العمر 18 عاماً، فيرى أن هذه المقاطع تساعد على الابتعاد عن الضجر.

ويضيف أن مشاهدة الفيديوهات لا تمثل مشكلة بالنسبة إليه، خصوصاً عندما تكون مضحكة، إذ يجد فيها مساحةاً للترفيه وتمضية الوقت.

في الجمع بين هذه الإجراءات؟ على الجانب الآخر، لا يرى جميع المستخدمين في مقاطع الفيديو القصيرة مشكلة تستدعي القلق، بل يجد بعضهم فيها وسيلة للتسلية والهروب من الملل.

ويتحدث المراهق علي محمد، البالغ من العمر 16 عاماً، لمجلة "فيلي"، قائلاً إن مقاطع "الريلز"، تقدم تشكيلة متنوعة من المشاهد القصيرة، وتنتقل بسرعة من





## محاكمة مسعود العمارتلي غيابيا:

هل يصدر القضاء مذكرة قبض بحق التسجيلات القديمة؟

فيلي :

تتعرض الحريات الفردية للعراقيين إلى هجوم من بعض رجال الدين، ويتركز ذلك على صعيد الفن لاسيما الغناء بالدرجة الأساس، ونشر مقطع فيديو لرجل دين، يهاجم الفنان العراقي حسام الرسام ويطالب برفع دعوى قضائية ضده، على خلفية تأديته لأغنية "ذبي العباية" في حفل حضره الوف الناس اقلبه من العائلات في البصرة، ...



والنوادي الاجتماعية، وحتى اغتيال وتصفية عديد الفنانين والمثقفين، هذا الإرهاب المبكر نجح لمدة في إحداث تجريف ممنهج للذائقة الفنية المدنية وأجبر كثيرا من المبدعين على الصمت أو الهجرة، وولد ذلك متناقضات الشارع، عطش شعبي مقابل وصاية سياسية - دينية.

وتعاني الشخصية العراقية الآن من الصراع المستمر على الفضاء العام بين رغبة مجتمعية عارمة في الحياة والفرح، وبين محاولات مستمرة لفرض وصايات أيديولوجية ضيقة يحق لأي مرتد لعمامة ان يدلوه فيها بدلوه.

الإقبال الجماهيري الهائل على الفعاليات الفنية مثل مهرجان بابل الدولي، أو الحفلات الغنائية في البصرة وبغداد التي تحضرها العائلات بكثافة، يكشف عن حقيقة ان المجتمع العراقي بغالبيته يرفض الانكفاء وله ظمأ حقيقي للحياة والموسيقى والبهجة، و الصدام إذن ليس بين الفن والشعب، بل هو بين رغبة شعبية عارمة في الانفتاح والحياة وبين أجنداث لفئات متشددة تحاول فرض صورة نمطية مجهضة للحرية والتنوع، هذه الفئات تعتز لأن عودة الحياة الطبيعية والنشاط الفني تعني بوضوح تراجع نفوذها وأدوات سيطرتها القائمة على التخويف وبث القلق الأخلاقي.

وبرغم نجاح الفعاليات الكبرى بفضل الإصرار الجماهيري الهائل أو الدعم الحكومي النسبي في بعض الأحيان، إلا أن هذه النجاحات تظل مهددة وهشة، فبمجرد صعود أصوات متشددة أو إثارة زوبعة إعلامية بشأن حفل ما، تتعرض الجهات المنظمة لضغوط هائلة، مما يؤدي أحيانا إلى التراجع أو إلغاء بعض الأنشطة تجنباً للمشكلات، وهو ما يمنح التيار المتشدد انتصارات مجانية على حساب حرية التعبير.

العراقي الذي حاول الاستبداد تخريبها، وحماية هذه المساحات لا تتطلب فقط ردا قانونيا ودستوريا، بل بحاجة إلى وعي ثقافي مجتمعي يعيد الاعتبار للتراث والفن بصفتهما ركيزة أساسية من ركائز النهوض الحضاري. لقد جرى منذ وقت مبكر بعد نيسان عام ٢٠٠٣ محاربة جميع النشاطات الفنية وتحجيمها سواء في الشارع أو القنوات التلفزيونية قبل أن يفرضها الواقع نتيجة امتعاض الناس من الممارسات المتشددة التي ظل تأثيرها واضحا في إعاقة ومنع المهرجانات الفنية التي يدعى لها، التي تحضر فيها أعداد كبيرة من العراقيين مثلما حدث في حفلات البصرة وبابل الأخيرة التي شهدت حضور ألوف السكان كثير منهم من العائلات.

مع التغيير في 2003، وجد الفن والفنانون أنفسهم في خط المواجهة الأول مع قوى ظلامية وتيارات متشددة استغلت الفراغ الأمني والسياسي لفرض أعراف وقواعد سلوكية متزمتة عبر التهيب، والتهديد، واستهداف دور السينما، والمتاجر الموسيقية

إلى تراجع المساحات المدنية والمدينة لصالح أنماط تفكير تقليدية ومغلقة، هذا المناخ المجتمعي يسهل تقبل الخطابات التي تعادي الفن والبهجة، وتنظر إلى الغناء والموسيقى بصفتهما تهديدا للمنظومة الأخلاقية السائدة، بدلا من كونها تعبيرات إنسانية راقية عن الوجدان العراقي، لطالما وحدت بين العراقيين كسكان ومنحتهم قيمهم الانسانية التقليدية الإيجابية المعروفة. وبرغم أن الدستور العراقي في لائحته للحقوق والحريات (المادة 42 والمادة 46 وغيرها) يضمن حرية الفكر والتعبير والنشر بما لا يخل بالأداب العامة، إلا أن هناك نصوصا قانونية أخرى فضفاضة مثل مواد قانون العقوبات المتعلقة بالخدش بالحياء أو ازدراء الأديان تتيح ثغرات لاستغلال القضاء كأداة ضغط ومضايقة للمبدعين والفنانين، من دون معيار دقيق يفرق بين الفن الجاد والابتذال الحقيقي.

ويمكن القول، إن استهداف الفن هو في عمقه استهداف للذاكرة الجماعية والهوية المدنية المتنوعة التي طالما تميز بها المجتمع

100 سنة وهي امتداد لفنون الموالم والبسة البغدادية والجنوبية الأصيلة، هناك قطيعة معرفية واضحة لدى هذه الأوساط مع تاريخ الفنون العراقية، فالمرورث الغنائي الشعبي كان يعج بكلمات دلالية ورمزية تعكس البيئة الاجتماعية والوجدانية لتلك الحقبة، وان تجردها من سياقها التاريخي والفني يسهل عملية شيطنتها ووصفها بما يناسب الخطاب المتزمت.

وفي ظل حالة الانكفاء التي تعاني منها المؤسسات الرسمية المعنية بالثقافة والفنون كدائرة الفنون الموسيقية أو نقابة الفنانين عن أخذ دورها الحقيقي في حماية التراث والدفاع عن حرية التعبير، تملأ الفراغ كيانات وشخصيات متشددة بعضها مجهول يفرض نفسه كرقيب أخلاقي أو وصي على المجتمع، مستغلة غياب إنفاذ صارم للقانون وللنصوص الدستورية التي تكفل الحريات العامة والخاصة.

لقد شهدت العقود الأخيرة تحولات عميقة في البنية المجتمعية العراقية، نتيجة الحروب والأزمات والزواج والهجرة، مما أدى

هذه ليست المرة الأولى التي يمنع فيها نشاط فني في العراق للأسباب ذاتها. ويتكرر الصدام بين الخطاب المتشدد والتراث الفني والإبداعي بحجة حماية الآداب العامة، متجاهلين البعد التاريخي والجمالي لهذه الأعمال، ويمكن إرجاع الحملات المتكررة ضد الفن والغناء في العراق إلى عدة عوامل بنيوية، واجتماعية، وسياسية متداخلة منها استثمار الرمزية الدينية لتحقيق النفوذ الجماهيري، اذ يلجأ بعض رجال الدين أو التيارات المتطرفة إلى إثارة قضايا تتعلق بـ "الأخلاق والستر" كأداة سهلة وسريعة لشد العصب الجماهيري وإثبات الحضور. فالخطاب الذي يتبنى "حماية الفضيلة" يحقق غالبا صدى صاخبا على منصات التواصل الاجتماعي، ويستعمل أحيانا لصرف الانتباه عن الأزمات السياسية أو المعيشية الحقيقية الخائفة، عبر خلق معارك وهمية تشغل الرأي العام.

ويعاني كثير من رجال الدين من الانفصام مع الذاكرة التراثية والجهل بالسياق التاريخي، ففي مثال "ذبي العباية" التي تعود الى نحو

وحرض المعمم ضد المطرب عن طريق المطالبة بال "كومة" العشائرية وهو أسلوب في التعامل يرفضه حتى رجال الدين المتنورون كونه اسلوبا متخلفا لحل المنازعات.

أن أغنية "ذبي العباية" قديمة من عشرينات وثلاثينات القرن الماضي وصنفت كأغنية بغدادية / ريفية خفيفة تعكس جانبا من الموروث الاجتماعي والتحولت الشعبية في العراق، وانتشرت الاغنية في عام 1930، وقام بتسجيلها وتقديمها لأول مرة المطرب الريفي الشهير مسعود العمارتلي "او مسعودة"، وكان هو الملحن والمؤدي الأول لها في الثلاثينات من القرن العشرين، ثم غناها عديد المطربين في مراحل الستينات والسبعينات منهم المطرب عبد الصاحب شراد، فضلا عن إعادة تقديمها من قبل مطربين آخرين منهم حسام الرسام وغيره في السنوات الأخيرة.

بدءا يمكن القول، ان الوقوف ضد الممارسات الفنية يخالف الدستور العراقي الذي ينص على ضمان الحريات، وطبعاً



# العراقيات وسرطان الثدي

مخاوف من مستحضرات التجميل  
ودعوة لإنشاء قاعدة بيانات موحدة

ويأتي ذلك بالتزامن مع شهر تشرين الأول/ أكتوبر، وهو الشهر العالمي للتوعية بسرطان الثدي المعروف بـ"أكتوبر الوردي" لتعزيز الوعي الصحي بأهمية الفحوصات الدورية والكشف المبكر عن الأمراض السرطانية، بما يساهم في رفع فرص العلاج والحد من مضاعفات المرض.

وفي الاثناء نظمت أيضاً مؤسسة "وارث" الدولية لعلاج الأورام، ندوة مكثفة تحدث فيها عدد من الاختصاصيين عن هذا الورم الخبيث وأهمية إجراء الفحوصات المبكرة للكشف عنه.

وفي هذا أوضح جراح الأورام الدكتور سلام موسى، لمجلة "فيلي"، أن "هناك العديد من الدراسات التي تتحدث عن عوامل قد تساهم في زيادة احتمالية الإصابة بالسرطان، لكنها تعد عوامل جزئية وليست أسباباً مؤكدة بنسبة 100%".

وتابع موسى: "لا يمكن القول إن استخدام مادة معينة سيؤدي حتماً إلى الإصابة بالسرطان"، مشيراً إلى "وجود عوامل متعددة قد ترتبط بزيادة احتمالية الإصابة، مثل بدء الدورة الشهرية في سن مبكرة، أو التأخر في انقطاعها، أو استخدام بعض الهرمونات، فضلاً عن عوامل أخرى، لكن لا يمكن الجزم بأن وجود عامل واحد يعني بالضرورة حدوث المرض".

وأضاف موسى، أن "بعض الدراسات تؤكد وجود علاقة بين مستحضرات التجميل وصبغات الشعر والتعرض للمواد الكيميائية للإصابة بالسرطان، ولكن لا يمكن تحميل مادة معينة مسؤولية الإصابة بصورة قطعية، أو القول إنها السبب المباشر للمرض".

وبين أن "المواد الكيميائية قد يمتصها الجسم، ومن الممكن أن تكون لها تأثيرات صحية، لكن تحديد هذه التأثيرات يتطلب دراسات وأدلة



فيلي :

تشكل أورام الثدي السرطانية خطراً متصاعداً على صحة النساء العراقيات، مع تزايد أعداد الإصابات خلال العامين الماضيين بحسب البيانات الرسمية، وهو ما يدفع الجهات الصحية لإطلاق برامج توعية بهذا الإطار وسط دعوات لإنشاء أكبر قاعدة بيانات لحصر أعداد الإصابات.



علمية، كما ينبغي النظر إلى مجموع العوامل التي يتعرض لها الإنسان، وليس إلى عامل واحد بمعزل عن بقية العوامل".

وأكمل موسى: "اننا نتعرض يوميا لعوامل بيئية متعددة، تشمل الهواء والماء والغذاء، وقد تكون هناك مستويات من التلوث أو التعرض لمواد كيميائية لا نعرف آثارها بدقة، وتتناول الخضراوات واللحوم ونشرب المياه، وقد تتأثر هذه العناصر بمستويات التلوث البيئي، لذلك، لا ينبغي التركيز على عامل واحد وإهمال بقية العوامل البيئية والصحية". وأوضح أن "التعرض لبعض المواد قد تكون له آثار محتملة، لكن لا يمكن اعتبار أي مادة سببا مؤكدا للإصابة بالسرطان بنسبة 100% من دون أدلة علمية كافية".

وأوضح موسى أن "إحدى المشكلات التي نواجهها في العراق تكمن البيانات، حيث أن البيانات والأرقام قبل عام 2003، كانت تخضع للتسييس، وقد تتأثر بطريقة عرض البيانات بالأهداف السياسية أو الشخصية للنظام آنذاك، أما بعد عام 2003، فقد أصبحت هناك مشكلة في جمع البيانات وتنظيمها، ولم تعد لدينا قاعدة بيانات متكاملة يمكن الاعتماد عليها بصورة دقيقة وشاملة".

وشدد على ضرورة أن "تتولى وزارة الصحة إنشاء برنامج متكامل لجمع البيانات المتعلقة بمرضى السرطان، وتسجيلها وتنظيمها بصورة صحيحة، بما يتيح معرفة أعداد المصابين وتوزيعهم الجغرافي بصورة أدق".

ولفت إلى أن "من المشكلات أيضا هذا الشأن هو عدم ادخال المستشفيات والعيادات الأهلية بياناتها جميعا ضمن نظام مركزي موحد، وقد تستقبل هذه المؤسسات أعدادا كبيرة من المرضى، لكن بياناتهم لا تكون متاحة بالكامل ضمن الإحصاءات الوطنية، ما يؤدي إلى عدم معرفة العدد الحقيقي للحالات".

وأكمل قائلا: "أما المستشفيات الحكومية، فتوجد لديها بيانات، لكن المشكلة تكمن في عدم إحكام السيطرة عليها وتوحيدها والتحقق من اكتمالها ودقتها، لذلك قد تكون الإحصاءات المتاحة صحيحة جزئيا، لكنها لا تعكس العدد الكامل للحالات في العراق". ونوه إلى أهمية "إنشاء منظومة متكاملة

لجمع البيانات، تشمل المؤسسات الصحية الحكومية والأهلية، بحيث تسجل الحالات في قاعدة بيانات إلكترونية مركزية، فعلى سبيل المثال، إذا راجعت مريضة مستشفى في البصرة، أو عيادة خاصة، أو أي مؤسسة صحية أخرى، فينبغي تسجيل بياناتها ضمن نظام إلكتروني موحد، بحيث تكون المعلومات متاحة للمؤسسات والجهات الصحية المعنية وفق آليات تنظيمية واضحة".

وأكد أن "وجود قاعدة بيانات مركزية متكاملة يساعد على حصر الحالات بصورة أدق، ويمنح الجهات الصحية القدرة على معرفة الأعداد الفعلية للمرضى، وتحسين التخطيط للخدمات الصحية، ووضع سياسات تستند إلى بيانات موثوقة".

وعلى الرغم من تأكيد مختصين في وعي النساء والإقبال على الفحص المبكر، بيد أن حالات الإصابة بسرطان الثدي في تصاعد، وبلغ العدد 417 إصابة العام الماضي حسب إحصائية رسمية.

وتقول الاختصاصية الدكتورة نضال البغدادي، إن "ما لفت انتباهي، من خلال الاستبيانات التي أجريتها، هو أن النساء أصبحن أكثر وعيا بأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي، إذ بدأت يتوجهن لإجراء الفحوصات، وأصبحن يدركن أهمية الكشف المبكر عن هذا المرض". وتضيف البغدادي في حديث لمجلة "فيلى"، أن "الكشف المبكر يعد خطوة أساسية لحماية النساء اللواتي أصبحن أكثر معرفة بالتغيرات التي قد تطرأ على الثدي، مثل ظهور الكتل أو حدوث تغيرات تستدعي مراجعة الطبيب، فضلا عن تزايد اهتمامهن بفحص الماموغرام وكيفية إجرائه والحصول عليه".

ولفتت إلى أن "ارتفاع مستوى الوعي يمثل عاملا مهما في تطوير الاستراتيجيات الصحية، ولا سيما في مجال الرعاية الصحية الأولية، من خلال افتتاح وحدات متخصصة للعناية بالثدي، تسهم في إجراء الفحوصات والكشف المبكر، وتساعد على تشخيص الحالات وتحديد ما إذا كانت سليمة أو تستدعي المزيد من الفحوصات والعلاج".

وأشارت البغدادي إلى أن "المراجعات بدأت بالازدياد في عدد من المؤسسات الصحية، إلى

جانب جهود أخرى لتوسيع خدمات العناية بالثدي، والعمل على إنشاء وحدات أو زوايا للتوعية في المراكز الصحية، بما يسهل وصول النساء إلى المعلومات والفحوصات اللازمة، ولا سيما في المناطق البعيدة جغرافيا عن المراكز المتخصصة".

وأكدت على ضرورة "تقديم الدعم النفسي للنساء المصابات بسرطان الثدي، وتنظيم محاضرات وورش توعوية تتناول أهمية الكشف المبكر والعوامل المرتبطة بالمرض وسبل الوقاية منه، إلى جانب تخصيص برامج تتحدث عن الدعم النفسي وأثره في رحلة العلاج والتعافي".

وبينت أن "المرأة المصابة قد تمر بفترات صعبة، وقد تواجه مخاوف تتعلق بتطور المرض أو احتمالات انتشاره، لذلك فإن توفير الدعم النفسي المناسب، ومساعدتها على التكيف مع حالتها، وتعزيز قوتها الداخلية، أمور مهمة في هذه المرحلة".

وأشارت إلى أن "بعض النساء سجلن قصص نجاح خلال خوضهن تجربة المرض، واستطعن

مواصلة حياتهن بصورة طبيعية ومستقرة، وهو ما يمكن أن يمنح المصابات الأخريات الأمل على تجاوز الخوف والقلق".

وشددت على أهمية "مواصلة جهود التوعية، ليس فقط بأهمية الكشف المبكر، وإنما أيضا بضرورة توفير الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المصابات، ومساندتهن خلال رحلة العلاج، بما يعزز قدرتهن على مواجهة المرض والعيش باستقرار وأمل".

وسجلت احصائية مستشفى وارث لعلاج الأورام من تشرين الأول/أكتوبر 2024 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2026، 521 مريضة تحت المتابعة الدقيقة، و60 بالمئة من الحالات في المراحل المبكرة، فيما بلغ إجمالي عدد الحالات المشخصة 132 حالة، و3410 حالة تم فحصها.

وتلفت الدكتورة وسن الغانمي استشارية الكشف المبكر عن الأورام في حديث إلى مجلة "فيلى"، إلى "وجود فحصين للكشف المبكر عن سرطان الثدي، أولهما الفحص الذاتي، أما الفحص الآخر فهو الفحص السريري"،

مبينة أن الكشف الذاتي لا يغني عن الكشف السريري لتشخيص المرض".

وتضيف أن "هناك إفرازات عديدة يقوم الثدي بإفرازها، وأخطرها هو الإفراز الدموي، وأن بعض الحالات يتغير بها شكل الثدي ليشبه البرتقالة، وقد يتسبب مرض السرطان ببعض الآلام الخفيفة في البداية"، منوهة إلى

أن "السمنة والوراثة قد يكون لهما دور كبير في الإصابة".

وفي الختام، أشارت الغانمي إلى "وجود عدد من الفحوصات الطبية لتشخيص المرض، وإمكانية العلاج والشفاء منه في مراحله المبكرة".

**" النساء أصبحن أكثر وعياً بأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي، إذ بدأت يتوجهن لإجراء الفحوصات، وأصبحن يدركن أهمية الكشف المبكر عن هذا المرض "**

كل 1 من بين 8 نساء معرضة الإصابة بسرطان الثدي؛ لذا في حالة الكشف المبكر سوف يتفادى المريض تفاقم المرض إضافة إلى إمكانية علاجه بسهولة وسرعة.

١٩٩٠

هي نسبة الشفاء عند اكتشاف سرطان الثدي في المراحل الأولى



من المقبولين، والهدف رفعها إلى 50%، في بلد أكثر من 60% من سكانه تحت سن الثلاثين. ففي 2024، هناك 31 جامعة حكومية تضم 541 ألف طالب، مقابل 165 جامعة أهلية تضم أكثر من 211 ألف طالب، أي أن الخاص يعمل بمنطق الربح لا الحق. كذلك لم يعد التعليم الموازي والمسائي قنوات مساندة، بل بوابة خلفية لخصخصة التعليم الحكومي: رسومه تتراوح بين 2 و8 ملايين دينار للتخصصات الإنسانية و6 و15 مليوناً للطبية، وطالب طب موازي دفع 12 مليوناً ثم خُفِضت إلى

1975. كان العراق منذ تأسيسه وإلى تلك الحقبة منارة للعلم والمعرفة في المنطقة، وكان تعليمه مجانياً وشاملاً فعلاً لا قولاً. لكن اليوم تحول هذا الحق إلى مسخرة، فالتعليم في العراق رمز للتدهور والفساد، والجامعات عاجزة عن أداء دورها. نسبة الالتحاق بالتعليم العالي لا تتجاوز 19%، ونصف الجامعات متمركزة في بغداد، بينما ينوى والأنبار وصالح الدين لا تمتلك سوى 1% منها. والأخطر أن التعليم العالي لم يعد مجانياً ولا شاملاً، بل صار سلعة يشتريها القادرون فحصة التعليم الأهلي نحو 30%

هذه ليست مصادفة. هذه ليست صدفة تاريخية. هذه قاعدة ثابتة فالأمم لا تنهض إلا بتعليم شامل ومجاني يصل إلى كل طفل، في كل قرية، وفي كل مدينة، بغض النظر عن دخل أسرته أو خلفيته الاجتماعية.

حين يتحول الحق إلى امتياز في العراق، التعليم المجاني ليس ترفاً ولا منة، بل هو حق قانوني ودستوري منذ عام 1974، حين أصدرت الحكومة قراراً أكدت فيه مجانية التعليم لجميع أبناء المجتمع ولكافة المراحل الدراسية، بل ذهبت أبعد من ذلك وألغت المدارس الأهلية في عام

سنغافورة، التي تحولت من دولة فقيرة إلى واحدة من أغنى دول العالم، تفرض تعليمًا إلزاميًا مجانيًا على جميع أطفالها، وتنفق 13.3% من ميزانيتها على التعليم. الصين، التي أصبحت القوة الاقتصادية الثانية عالميًا، وسعت نطاق التعليم المجاني ومددت سنوات التعليم الإلزامي، لأنها أدركت أن بناء الإنسان هو أساس بناء الدولة. السويد، التي تعد من أكثر دول العالم تقدمًا ورفاهية، تقدم تعليمًا مجانيًا ممولًا من الضرائب من سن السادسة. وتتيح التعليم العالي مجانيًا مع مساعدات طلابية للجميع.

## لا نهضة بلا تعليم مجاني وشامل من الحضنة حتى الدكتوراه

أ.د. محمد الربيعي :

لا دولة تقدّمت، ولا دولة نهضت، ولا دولة أصبحت عالمية بتعليم أهلي أو خاص. كل دولة صنعت مجدها اعتمدت على التعليم الشامل والمجاني كحق لكل مواطنيها. فنلندا، التي تتصدر العالم في جودة التعليم، جعلت التعليم المجاني من مرحلة ما قبل المدرسة حتى الجامعة حقاً دستورياً لكل مواطن، مع وجبات مدرسية مجانية ونقل مجاني وكتب مجانية.





خطابات ولا وعوداً، بل إجراءات جذرية: أولاً: إعادة إحياء مبدأ مجانية التعليم في جميع المراحل، وإلغاء أي رسوم أو تكاليف غير قانونية تُفرض على الطلاب. التعليم حق، لا سلعة.

ثانياً: ضمان شمولية التعليم ببناء مدارس في كل منطقة، وإنهاء نظام الدوام الثلاثي الذي يُهين الطلاب والمعلمين على حد سواء. ثالثاً: تأميم الجامعات الاهلية او جعلها غير ربحية.

رابعاً: محاربة الفساد في قطاع التعليم بلا هوادة، ومحاسبة كل من يهيب قوت أطفال وشباب العراق، من وزير إلى أصغر موظف. خامساً: رفع نسبة الإنفاق على التعليم إلى 20% من الميزانية الوطنية، كما التزم العراق في المحافل الدولية.

سادساً: إعادة الاعتبار للمعلم والأستاذ الجامعي، وتحسين رواتبهم وظروفهم المعيشية، لأن من يربي أجيال العراق لا يجب أن يعيش في ذل.

وفي النهاية.. العراق يستحق أن يعود العراق الذي علم العالم الكتابة، وبني أولى الحضارات، وخرّج العلماء والأطباء والمهندسين، لا يمكن أن يقبل بأن يكون في ذيل قائمة الأمم المتعلمة. التعليم الشامل والمجاني ليس مجرد سياسة تعليمية، بل هو قرار وجودي لمستقبل العراق. إما تعليم شامل ومجاني يرفع العراق إلى مكانته الطبيعية بين الأمم، أو فساد وتعليم خاص يعمق الجهل والطبقية والتخلف.

العراقيون يستحقون أفضل مما هم فيه. أطفال العراق يستحقون مدارس نظيفة وأمنة ومجانية. شباب العراق يستحقون جامعات قريبة وعالمية المستوى. العراق يستحق أن يعود. وعودته لا تبدأ من النفط، بل من الطفل الذي يحمل حقيبة مدرسية مجانية، ومن الطالب الذي يدخل جامعة مجانية، ومن المعلم او التدريسي الذي يكرمه وطنه كما يكرم أبطاله.

هذا ليس حلمًا. هذا ما فعلته فنلندا. هذا ما فعلته سنغافورة. هذا ما فعلته الصين. هذا ما فعلته السويد وكل دولة تحترم شعبها. فلماذا لا يفعلها العراق؟

ليست حالات فردية. هذه منظومة فساد تغذيها المحاصصة والمحسوبية والنفوذ السياسي. الوزارات والجامعات تعاني من المحسوبية والرشوة والتأثير السياسي، وشهادات مزورة تهدد قيمة الشهادات الحقيقية.

أرقام صادمة تفضح تخاذل الدولة العراق ينفق أقل من 6% من ميزانيته الوطنية على التعليم، مما يضعه في أدنى مرتبة بين دول الشرق الأوسط. بينما يخصص 11.5% فقط من موارده للإنفاق التعليمي العام، وهو أقل بكثير من التزام 15-20% المطلوب في إعلان إنتشون. في المقابل، تنفق سنغافورة 13.3% من ميزانيتها على التعليم، وتنفق فنلندا بسخاء على كل طالب من مرحلة ما قبل المدرسة حتى الجامعة.

الفرق ليس في الموارد. العراق بلد نفطي غني. الفرق في الإرادة السياسية. الفرق في الرؤية. الفرق في الضمير.

التعليم الشامل ليس تكلفة، بل استثمار على القيادات العراقية أن تفهم أن التعليم الشامل والمجاني ليس عبئاً على الميزانية، بل هو أعلى عائد استثماري يمكن أن تحققه أي دولة. فنلندا، التي تقدم تعليمًا مجانيًا من الحضانة إلى الدكتوراه، هي من أكثر الدول ابتكارًا وتنافسية في العالم. سنغافورة، التي تستثمر بسخاء في تعليم مواطنيها، بنت اقتصادًا قائمًا على المعرفة والتكنولوجيا. الصين، التي وسّعت تعليمها المجاني والإلزامي، تحوّلت إلى مصنع العالم ومركز الابتكار العالمي.

العراق الذي يملك أكثر من 45 مليون نسمة، غاليبتهم تحت سن الثلاثين، لا يمكنه أن يترك هذه الثروة البشرية الهائلة عرضة للجهل والفقر والتطرف. كل طفل عراقي لا يجد مقعدًا في مدرسة مجانية هو خسارة للعراق. كل شاب عراقي لا يجد جامعة مجانية قريبة من بيته هو طاقة مهددة. كل أستاذ جامعي يهمل تدريبه أو يُهَجَّر أو يُهَمَّش هو عقل مفقود للأبد.

المطلوب هو إصلاح جذري لا تجميل المطلوب من القيادات العراقية ليس

9 ملايين، وهو مبلغ هائل قياساً بمتوسط دخل عائلي لا يتجاوز 750 ألف دينار، وأكثر من 27% من العراقيين تحت خط الفقر. وتقديرات 2025/2024 تشير إلى أكثر من 120 ألف طالب في الموازي والمساوي الحكومي و90 ألفاً في الأهلي، وقبل 21,765 طالباً في الموازي، بينهم 2,995 في المجموعة الطبية. هؤلاء يدفعون مقابل تعليم يفترض أنه حق دستوري مجاني، دون أي امتياز حقيقي، إذ تتساوى الشهاداتتان قانونياً. وهكذا يتحول التعليم إلى آلة لاستخراج الأموال من الأسر، لا لخدمة الطلبة، تحت ذريعة استيعاب الأعداد. والدول التي نهضت — فنلندا، كوريا الجنوبية، سنغافورة، الصين، السويد — لم تترك تعليمها العالي للخاص ولا ابتكرت قنوات موازية لبيع المقاعد، بل جعلته حقاً مجانياً وشاملاً. أما العراق، فبينما يعاني نصف شبابه من البطالة، يوسع التعليم المدفوع ويحوّل الجامعة من مصنع للمواطنين إلى دكان لبيع الشهادات. هذا انتحار حضاري، فأما أن تعود الجامعات إلى مجانيها وشموليتها، وأما نستعد لمجتمع طبقي، نصفه يتعلم بالمجان والنصف الآخر يشتري حقه بالدينار. العراق الذي علم العالم الكتابة لا يستحق أن يبيع التعليم بالمزاد.

الفساد الآفة التي تهش عظام التعليم العراقي الفساد في العراق لم يعد خفياً ولا مستتراً. لقد أصبح نظاماً، وأصبح التعليم أحد أبرز ضحاياه. في قطاع التربية والتعليم، تشكل أزمة نقص الأبنية المدرسية واللجوء إلى خيار "الدوام الثلاثي" أحد أبرز الشواهد على تراجع مستوى الخدمات الأساسية. ملف طباعة المناهج الدراسية تحوّل إلى مأكنة لنهب المال العام، حيث يتم تغيير المناهج سنوياً دون مبرر علمي واضح، مما يؤدي إلى إتلاف النسخ القديمة وتبرير إبرام عقود طباعة جديدة ومستمرة.

وزير أحيل إلى المحكمة الجنائية بتهم فساد تتجاوز 21 مليار دينار. وفي إحدى المحافظات، كشفت عملية اختلاس أكثر من مليار دينار من مخصصات التربية. هذه







## منابر الفلوجة بين السلفية والتصوف.. خلاف يهدد السلم الأهلي

فيلي:

أثارت الخلافات بين التيار السلفي المعروف باسم "المدخلية" والرباط المحمدي في مدينة الفلوجة، كبرى مدن محافظة الأنبار، سجلاً بشأن إدارة المساجد والمنابر الدينية، وسط مناشدات أطلقتها العشائر إلى الجهات المحلية والأمنية والدينية للتحرك ومنع تصاعد التوتر بما قد يؤثر في السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي.

وطالبت المناشدات محافظ الأنبار ورئيس مجلس المحافظة والجهات المعنية بتحمل مسؤولياتهم تجاه العشائر التي واجهت تنظيمي القاعدة وداعش، وقدمت، بحسب نص المناشدة، "مئات الشهداء والجرحى"، وحذرت من عودة الأفكار المتطرفة تحت مسميات جديدة، ودعت إلى منع استغلال الخلافات الفكرية لإثارة الانقسامات داخل المجتمع المحلي.

كما دعت رئيس ديوان الوقف السني والمسؤولين فيه إلى عدم السماح ببناء مساجد تروج، بحسب وصفها، لأفكار التطرف والتكفير، وحماية المنابر من خطابات قالت إنها تدار من خارج الحدود. وأيضاً، وجهت مطالبات إلى رئيس الوزراء، بصفته القائد العام للقوات المسلحة،

ومجلس القضاء الأعلى والبرلمان العراقي والجهات المعنية، لاتخاذ إجراءات قانونية بحق مروجي هذه الأفكار.

وتضمنت المناشدة نداء إلى عشائر الأنبار وشيوخها ووجهائها للتكاتف في مواجهة الخطابات التي تهدد الوحدة الاجتماعية، محذرة من تداعيات أي تصعيد قد يتجاوز أطراف الخلاف إلى المجتمع الأوسع.

خلاف يعود إلى عام 2016

يقول الباحث في شؤون الجماعة الإسلامية حارث الحمداني، إن التوتر بين التيار المدخلي والرباط المحمدي في الفلوجة بدأ مع عودة النازحين عام 2016، مشيراً إلى أن جذوره ترتبط بالاختلافات العقائدية والفقهية والفكرية بين المدرستين.

وأوضح الحمداني لمجلة "فيلي" أن أتباع التيار المعروف باسم "المدخلية" يرفضون هذه التسمية ويفضلون تعريف أنفسهم بأنهم يتبعون المنهج السلفي، فيما ترتبط التسمية بالشيخ ربيع المدخلي، أحد علماء الحديث في المدينة المنورة، مبيناً أن رفضها يرتبط أيضاً برغبة أتباع التيار في التمييز بين الانتساب الفكري والانتساب العشائري.

وبحسب الحمداني، يتبنى الرباط المحمدي توجهاً صوفياً، في حين يتبنى التيار السلفي توجهاً مختلفاً في عدد من المسائل الدينية، ما أدى إلى خلافات بشأن بعض المعتقدات والشعائر.

وعزا تزايد تقبل بعض السكان للمنهج السلفي إلى مقارنتهم بين الممارسات الدينية التي يشاهدونها في مكة والمدينة أثناء أداء العمرة والممارسات المتبعة في الفلوجة، معتبراً أن هذه المقارنات أسهمت في اتساع النقاش بشأن بعض الشعائر والمعتقدات. وأضاف أن الخلاف اتخذ أبعاداً مؤسسية مع ما وصفه بمحاولات شخصيات مرتبطة بالرباط المحمدي التأثير في المساجد التي يرتادها السلفيون، مستفيدة، بحسب قوله، من نفوذ داخل ديوان الوقف السني ومجلس الأوقاف الأعلى.

المساجد والنفوذ داخل المؤسسات الدينية ويرى الحمداني أن التنافس بين الطرفين لا يقتصر على الاختلافات العقائدية، وإنما يمتد إلى إدارة المساجد وتكليف الأئمة والخطباء ومنهجهم التراخيص اللازمة.

وقال إن الوقفات وبيانات الاستنكار التي شهدتها أوساط مرتبطة بالرباط المحمدي تعكس، بحسب تقديره، نفوذ أعضائه لدى بعض الجهات الأمنية وديوان الوقف السني، معتبراً أن هذا النفوذ يؤثر في مواقف عدد من أئمة المساجد وخطبائها.

وأشار إلى أن المطالب المعلن في هذه التحركات تركز على إنهاء ما يسمى بالفكر المدخلي بدلاً من استخدام وصف السلفية، عاداً أن هذا التمييز يستخدم لاستهداف التيار، وقارن ذلك باستخدام تسمية "الوهابية" في مراحل سابقة لوصف السلفيين.

وأوضح أن مجلس الأوقاف الأعلى والمجلس العلمي يؤيدان، بحسب عرضه، دوراً في تقييم المتقدمين لإمامة المساجد والخطابة على المنابر.

وضرب مثلاً على ذلك بالاختلاف في بعض المسائل العقائدية، قائلاً إن إجابات المتقدمين عن أسئلة تتعلق بمكانة الخالق في العقيدة قد تؤثر في تقييمهم، تبعاً لاختلاف المنطلقات بين المدرسة الصوفية والمدرسة السلفية.

وتحدث عن محاولات للسيطرة على مساجد جديدة تبني، بحسب قوله، بتبرعات المحسنين لصالح التيار السلفي، قبل أن يسعى أشخاص مرتبطون بالرباط المحمدي إلى إدارتها بعد اكتمال بنائها، بدعوى أن الفكر الذي يتبناه التيار توجه دجيل.

وأضاف أن انتشار المساجد المرتبطة بالتيار السلفي بدأ يتوسع خلال عامي 2018 و2019، مشيراً إلى أن رئيس ديوان الوقف السني السابق سعد كمبش والنائب السابق طلال الزوبعي ساهما في دعمه خلال مرحلة سابقة، ما أتاح افتتاح عدد منها في مناطق شمال الفلوجة وجنوبها.

وبحسب الحمداني، تركز أنشطة هذه المساجد على تعليم القرآن الكريم والقراءات وأحكام التجويد والمسائل العقائدية. وقال إنه حضر خطب جمعة في عدد منها ركزت، وفق وصفه، على التوحيد وتصحيح العقيدة.

وشدد على أن التيار، بحسب وصفه، لا يكفر المسلمين الذين ينطقون بالشهادتين، وإنما يستخدم وصف "المخالف" لمن يراه مخالفاً لمنهجه، معتبراً أن أتباعه يقدمون أنفسهم



معتبراً أن الرباط المحمدي والحزب الإسلامي ضمن الجهات التي يعتقد أنها تعارض التيار السلفي، عازياً ذلك إلى خلافات فكرية تتعلق بكتابات الشيخ ربيع المدخلي وانتقاداته لبعض أفكار سيد قطب في مسائل العقيدة. ورغم ذلك، استبعد أن يؤدي الخلاف بالضرورة إلى اضطراب السلم الأهلي في الفلوجة، معتبراً أن المجتمع المحلي يمتلك وعياً كافياً لاحتواء التوتر، وأن الحل يكمن في حصر النزاع ضمن النقاش الفكري وتقديم الأدلة من دون اللجوء إلى المواجهة أو توظيف المؤسسات الأمنية.

أطراف سياسية تدعم التيار السلفي من جانبه، حمل الناشط المدني إياد الراوي، الرباط المحمدي المسؤولية الأولى عما وصفه بعدم التعامل بحزم مع التيار المدخلي، معتبراً أن الجهة التي تتولى ملف "محاربة الإرهاب الفكري" أخفقت في مواجهته.

ويقول الراوي، لمجلة "فيلي"، إن المدخلية تمثل، بحسب تقديره، "مشروعاً نائماً لشيء قادم" قد يصل إلى المطالبة بالانفصال أو، في الحد الأدنى، الفدرلة، محذراً من التعامل مع الخلاف على أنه مجرد تباين في الرؤى الدينية والفكرية.

وفي ما يتعلق بالخلفيات السياسية لانتشار التيار، أشار الراوي إلى أن النائب السابق طلال الزويبي، المعروف باسم "أبو هارون"، كان من أبرز الداعمين له في مرحلة سابقة. وعزا ذلك إلى أن عدداً كبيراً من مشايخه ينتمون إلى عشيرة زوبع، ما يجعلهم، وفق تقديره، كتلة انتخابية يمكن الاستفادة منها سياسياً.

وأضاف أن هذا الدعم أسهم، بحسب روايته، في رفع الحظر عن التيار بمساعدة الزعيم السياسي خميس الخنجر، معتبراً أن الخطوة ارتبطت بمحاولات بناء تحالف انتخابي مع الزويبي في انتخابات عام 2024. وأوضح الراوي أن حزب تقدم أتاح للتيار، في مرحلة سابقة، مساحة للحركة من خلال إقامة تجمعات وندوات واحتضانه، بهدف استخدامه في مواجهة جماعة الإخوان المسلمين والرباط المحمدي، لكنه رجح أن هذا الدعم لم يعد قائماً في الوقت الراهن، قائلًا إنه لا يعتقد أن التيار ما زال يحظى بدعم من حزب تقدم.

الآراء والحجج من دون تهديد أو إقصاء، وضمان عدم تحول المؤسسات الرسمية إلى أدوات لتصفية الخلافات الفكرية أو تعزيز نفوذ طرف على حساب آخر. مخاوف من انتقال الخلاف إلى الشارع وفي هذا الصدد، وعودة إلى الحمداني الذي رأى، أن الأجهزة الأمنية تتعامل مع المعلومات المتعلقة بالأشخاص المشتبه بهم من خلال قواعد بيانات المطلوبين والمؤشرات الأمنية، مضيفاً أن الفحوصات التي أشار إليها لا تظهر، بحسب قوله، مؤشرات أمنية على معظم المنتمين إلى التيار السلفي.

وأكد أن الخلاف ينبغي أن يبقى في إطاره الفكري وألا يتحول إلى مواجهات ميدانية، مشيراً إلى أن السلفيين أسهموا، وفق روايته، في التصدي لهجمات تنظيم داعش في منطقتي السيسي والحبانية وساندوا قيادة شرطة الأنبار في مواجهة التنظيم. كما قال إن أتباع التيار عارضوا التظاهرات التي شهدتها بعض المناطق عام 2012 ولم يشاركوا في ساحات الاعتصام، مضيفاً أن مساجدهم لم تغلق آنذاك وأهم تمسكوا برفض الخروج على الحاكم. واعتبر أن الاضطرابات التي شهدتها المنطقة لاحقاً أتاحت لتنظيم داعش التمدد فيها.

وفي تقييمه للتداعيات المحتملة، قال الحمداني إن بعض الأطراف تسعى، بحسب رأيه، إلى توظيف النزاع فكرياً وسياسياً،

## "خطورة الخلاف تتزايد عندما تستخدم

### المساجد لتعبئة المصلين ضد جماعة

### أخرى أو التشكيك في شرعيتها، لما لذلك

### من تأثير في نقل النزاع من مستوى

### الاختلاف الفكري إلى الاستقطاب المجتمعي

### وتعزيز مشاعر التخوين والإقصاء."

”

بالإقصاء.

ودعت الذهبي إلى تعزيز الوعي بمخاطر خطاب الكراهية، وتدريب العاملين في المؤسسات الدينية والإعلامية والأمنية على التعامل مع الخلافات بما يمنع التصعيد، إلى جانب وضع تشريعات واضحة لمواجهة التحريض، مع ضمان عدم استخدامها لتقييد حرية التعبير أو معاقبة الآراء لمجرد اختلافها.

وشددت على ضرورة التمييز بين التعبير عن المعتقد ونقد الأفكار من جهة، والتحريض على العنف أو التمييز أو استهداف جماعة بسبب هويتها الدينية أو الفكرية من جهة أخرى.

وفي سياق الحد من التحريض عبر المنابر، أشارت إلى تجربة توحيد خطبة الجمعة مركزياً في الموصل بعد التحرير، بوصفها تجربة يمكن دراستها في سياق تنظيم الخطاب الديني والحد من توظيف المنابر في التحريض.

كما أكدت أهمية تأهيل الخطباء للتعامل مع تأثير منصات التواصل الاجتماعي، وتجنب الموضوعات التي تعزز الانقسام، والتركيز على التوعية ونبذ التكفير، ولا سيما بين الشباب.

وأكدت الذهبي أن احتواء الخلاف لا يعني فرض رؤية دينية واحدة أو منع النقاش العقائدي، وإنما توفير بيئة تسمح بتبادل

رصد وتحليل خطابات الكراهية في مؤسسة مسارات، من تحول الخلافات الفكرية والدينية إلى خطاب كراهية عندما تتجاوز مناقشة المعتقدات والأفكار إلى التحريض على الآخرين أو تعميم الاتهامات على جماعات كاملة، مشددة على أهمية احترام حق الاختلاف وعدم توظيف التباينات الدينية لتحقيق مصالح سياسية أو اجتماعية.

وتقول الذهبي، لمجلة "فيلي"، إن الاختلاف وتقول الذهبي، لمجلة "فيلي"، إن الاختلاف في المعتقدات والتفسيرات الدينية لا يعني بالضرورة وجود خطاب كراهية، موضحة أن طبيعة الخطاب الذي يستخدمه كل طرف تحدد ما إذا كان الخلاف سيبقى في إطار النقاش الفكري أم يتحول إلى وسيلة لصناعة العداء وتآليب الجمهور ضد الطرف الآخر.

وأضافت أن استخدام التسميات الدينية والفكرية، ومنها "المدخلية" و"الوهابية"، قد يتحول إلى أداة للتشهير والتسقيط عندما يستخدم لتعميم الاتهامات أو إلصاق مواقف بجماعة كاملة من دون التمييز بين أفرادها والتحقق من طبيعة آرائهم وممارساتهم.

وأشارت إلى أن منصات التواصل الاجتماعي قد تسهم في توسيع دائرة الاستقطاب نتيجة تداول المقاطع والتصريحات والاتهامات خارج سياقها وإعادة نشرها بطريقة تزيد التوتر وتستقطب جمهوراً أوسع من أطراف الخلاف الأصليين.

وفي ما يتعلق بالمنابر الدينية، أوضحت أن خطورة الخلاف تتزايد عندما تستخدم المساجد لتعبئة المصلين ضد جماعة أخرى أو التشكيك في شرعيتها، لما لذلك من تأثير في نقل النزاع من مستوى الاختلاف الفكري إلى الاستقطاب المجتمعي وتعزيز مشاعر التخوين والإقصاء.

وحذرت من تدخل الخلافات الدينية مع النفوذ السياسي أو الأمني، ولا سيما عندما تستخدم المؤسسات الرسمية للتأثير في فرص الأئمة والخطباء أو الحد من قدرتهم على ممارسة أدوارهم. وبيّنت أن مثل هذه الممارسات، إذا ثبتت، قد تقوّض الثقة بالمؤسسات وتعمّق شعور الأطراف المتضررة

القومي، وناقش معهم طبيعة منهجهم، قبل السماح لهم بممارسة أنشطتهم الدعوية في المناطق السنية، وفق روايته.

وتطرق الباحث إلى الاختلافات السياسية بين الطرفين، مشيراً إلى أن التيار السلفي يتبنى، بحسب عرضه، رفض الخروج على الحاكم ووجوب طاعته، فيما شارك بعض المحسوبين على الرباط المحمدي في بدايات الاحتجاجات قبل أن يتغير موقفهم لاحقاً، وفق روايته، التي تضمنت أيضاً إشارة إلى حمل السلاح في مدينة حديثة غربي الأنبار. ولم تقتصر اتهامات الحمداني على إدارة المساجد، إذ تحدث عن مدهامة بعض المساجد وسحب كتب ومراجع ومصادر دينية منها، مؤكداً أن أتباع التيار يلجؤون، بحسب قوله، إلى القانون عند تعرضهم لما يعدونه تجاوزات، محذراً من تأثير الاعتبارات السياسية في القرارات الأمنية.

خلفيات نشأة الرباط المحمدي يذكر الحمداني إن الرباط المحمدي بدأ في مدينة حديثة عام 2014، بالتزامن مع حصار تنظيم داعش للمدينة، عندما دعا رئيس مجلس علماء الرباط آنذاك عبد القادر بهجت الألوسي إلى النفير ومواجهة التنظيم.

وأضاف أن تشكيل الحشد الشعبي في العام نفسه تزامن مع تلك الأحداث، مشيراً إلى أن الطرفين كانا يواجهان تنظيم داعش، كل وفق الوسائل التي يعتمد عليها، سواء بالقتال أو بمواجهة أفكاره.

وتحدث عن علاقات نشأت بين الرباط المحمدي وبعض العشائر، لافتاً إلى أن مدينتي كربلاء والنجف أسهمت، وفق روايته، في فتح جسر جوي لإيصال المواد الغذائية إلى حديثة خلال حصارها، عبر قاعدة عين الأسد في منطقة البغداد.

وبرى الحمداني أن الخلاف اتخذ لاحقاً أبعاداً مرتبطة بإدارة المؤسسات الدينية في الفلوجة، مع عودة العوائل النازحة وتداخل العلاقات العشائرية والسياسية والأمنية مع ملف المساجد والخطباء.

تحذير من تحول الخلاف الفكري إلى خطاب كراهية حذرت آمنة الذهبي، رئيسة قسم

بوصفهم دعاة إلى التوحيد والاحتكام إلى الأدلة القرآنية والنبوية.

وفي المقابل، اتهم الحمداني الرباط المحمدي ببسط نفوذه على مساجد رئيسية في المدينة، بينها "الجامع الكبير" و"جامع سعد بن أبي وقاص"، مدعياً أن بعض الأئمة الذين لا ينسجمون مع توجهاته تعرضوا للإقصاء أو النقل من مسجد إلى آخر.

كما أشار إلى وجود ارتباطات عشائرية وسياسية لدى عدد من الأئمة والخطباء، موضحاً أن بعضهم يستند إلى علاقات مع شخصيات أمنية أو سياسية من عشيرته، وذكر قبائل البعيسة والزوبع والمحامدة والجميلة ضمن الأمثلة التي أوردها.

اتهامات بتداخل النفوذ السياسي والأمني تحدث الحمداني عن معلومات قال إنها تشير إلى استغلال صلات عائلية مع مسؤول أمني في الفلوجة للتأثير في أوضاع بعض الأئمة والخطباء الذين لا يتبنون توجهات الرباط المحمدي، لكنه لم يقدم أدلة مستقلة تثبت هذه الادعاءات.

وأضاف أن عدداً من الأئمة والخطباء لم يتمكنوا، وفق روايته، من اعتلاء المنابر نتيجة معلومات أو شائعات متداولة بحقهم. وقال إن هذه الظروف دفعت جهات دينية أخرى إلى فتح فروع لها في الفلوجة، من بينها مجلس علماء العراق ودار الإفتاء، إضافة إلى فرع مرتبط بالمفتي رافع الرفاعي، لمواجهة ما وصفه بامتداد نفوذ الرباط المحمدي.

وفي ما يتعلق بالخلفيات السياسية، قال الحمداني إن الرباط المحمدي يتمتع بعلاقات مع شخصيات وقيادات مرتبطة بالحشد الشعبي، مشيراً إلى زيارات سابقة أجراها رئيس الهيئة فالح الفياض وأبو مهدي المهندس وقيادات في الحشد إلى تيار الرباط.

وأضاف أن نفوذ الرباط في إدارة المساجد، بحسب تقديره، كان كبيراً عندما جمع الفياض بين رئاسة جهاز الأمن الوطني ورئاسة هيئة الحشد الشعبي.

وفي المقابل، أشار إلى امتلاك التيار السلفي علاقات مع شخصيات في بغداد، وذكر قاسم الأعرجي، قائلًا إنه التقى ممثلين عن التيار خلال توليه منصب مستشار الأمن





## حق أم مئة ؟

"بين راتب ثابت وأسعار لا تكلّ عن الارتفاع، كم سعراً بعد هذا السعر، وكم تنازلاً قبل أن تصبح لقمة العيش رفاهية لا حقاً؟.. كيف نتأمل خيراً من حكومة تُدار بعقلية التجربة والخطأ، ورد الفعل على مواقع التواصل الاجتماعي؟؟!"

مدير التحرير

# فەیلی

●● FAILY MAGAZINE  
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق



صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للورد الفيليين

دهزگای روشنبیری و راگه یاندنی کوردی فەیلی

SHAFaq FOUNDATION OF CULTURE &

MEDIA FOR FAILI KURD

تشرین الاول / اکتوبر | العدد 274 السنة الثانية والعشرون 2026